



رِيمُونُ آرُونُ

أَفْيُونُ الْمُتَّقِينَ

مَوَاقِفُ الْفِكْرِ الْمَعَاصِرِ





اٰيٰتِ الْمُنٰفِقِيْنَ

دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ

لِلتَّأْيِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرِ

ببيروت - بتأية عمر النخيام - ص.ب ٢١٥٧

هاتف ٢٩١١١١٨ - ٢٤٠٥٠٦ - ٢٤٠٥٠٧

مقدمة

بقلم قدري قلعجي

ان نظرة سريعة نلقيها على تطور الاحداث السياسية في عالمنا العربي، تكشف لنا عن ان ظاهرة تدعى « اليسارية » قد برزت بشكل واضح على المسرح السياسي .

وعلى الرغم من ان « اليسارية » ظاهرة غريبة عن واقع مجتمعنا العربي ، فقد استطاعت ان تلعب دورا دعائيا واسعا من خلال اساليبها الديماغوجية وانتهازيتها الصارخة .

الا ان هذه الموجة اذا كانت قد استطاعت ان تغزو مجتمعنا العربي ، وتنسل الى حناياه ، في محاولة لقلبه رأسا على عقب ، متوسلة شعار التحرير ، ومنسترة بقناع النضال ، ممزقة المجتمع الى طبقات ، ومحولة المبادئ الى شعارات ، ومصنفة الناس كما شاءت لها الالهواء والاحقاد ، الا انها لم تلبث ان انكفأت متقهقرة الى الوراء ، نتيجة اصطدامها بالواقع ، وانكشاف زيفها وتضليلها ، وقد واكب حركة انحسارها تقليص اظافر المتطرفين من دعائها في اكثر من ساحة وموقع .

على ان من الضروري ان نشير هنا الى ان مجتمعنا العربي قد تعرض خلال الفترة التي خاض فيها غمار معاركه التحررية الضارية لنيل استقلاله السياسي ، الى العديد من حركات المد والجزر السياسيين ، مما يحملنا على الاعتقاد بان انحسار الموجة اليسارية في الفترة الاخيرة لا يعني البتة زوالها النهائي ، لاسيما وانها قد برعت في ممارسة ما تسميه « النقد الذاتي » الذي تلجأ اليه كلما سقطت اقنعتها للاعتراف بأخطائها في سبيل للممة شتاتها وحشد طاقاتها ، للانقضاض من جديد على انظمتنا الاجتماعية حتى تحقق مطامعها في التسلط على الحكم ، ونسف الاسس القومية التليدة .

فواقعنا العربي شديد التعقيد ، متعدد المشاكل ، لما يجابه من

تحديات عالمية بالغة الخطورة ، فيسارية تحاول جاهدة ان تخسب في الداخل والخارج، واستعمارية ذات شكلين اثنين : امبريالي - اقتصادي للغرب ، وتوسعي استيطاني للصهيونية ، مما يجعلنا نحارب على اكثر من جبهة وعلى مستويات مختلفة ، ومن واجبا ان نكون في حالة نغير دائم ووضع تعبوي مستمر ، لنخرج ظافرين من دوامة الصراع ما بين الشرق والغرب الهادف كل منهما الى السيطرة على هذه المنطقة ، ولندرا الخطر اليساري ، الذي لا يقل مطلقا عن خطر التحالف الامبريالي الصهيوني .

وإذا كانت « اليسارية » ظاهرة غريبة اخذناها بالتقليد والمحاكاة دون تفكير او تمحيص ، حتى أضحت الزي الشائع بيننا كاليني والماكسي وما بينهما، فيجب أن نبحث عن جذورها في الغرب ونرى رأي الغربيين فيها. ولعل افضل من كتب في هذا الموضوع البروفسور ريمون ارون استاذ « العلوم الاجتماعية في المدنية المعاصرة » في كوليغ دوفرانس ، في كتابه « أفيون المثقفين » .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يدور في الاغلب الاعم حول واقع اليسار الاوربي من جهة ، وان الظروف الموضوعية التي تمر بها القسوى السياسية في بلد ما تجعلها مختلفة في نطاق تحركها وفي شعاراتها وظروفها عن البلدان الاخرى من جهة ثانية، الا ان ذلك لا ينفي ان اليسارية ذات نشأة فكرية واحدة ، وانها تعمل في اطار واحد ، مما يفرض عليها التقارب في المناهج والفايات ، وان تعددت اليها السبل ، واختلفت طبيعة الارضية السياسية وخلفيتها التاريخية التي تعمل النزعة اليسارية في نطاقها .

الثورة الصناعية وبروز الظاهرة اليسارية

ان نشوء النزعة اليسارية يعتبر من كبريات الظواهر في عالمنا

المعاصر ، وقد اخذت تبرز اكثر فأكثر كحركة ليس لها من هدف الا تحدي القيم الاخلاقية والتقاليد القومية ، في نزوع منها الى قلب المجتمعات القديمة او ابقائها في خضم الفوضى الارهابية العاصفة .

واذا ما أردنا التحديد التاريخي ، كانت اولى بوادر الظاهرة اليسارية في قلب المجتمعات البشرية، مع بدء الثورة الصناعية التي اطلقت الطاقات المادية من عقالها لتضعها في خدمة الانسان وبناء صرح الحضارات على أسس جديدة .

غير ان الثورة الصناعية التي تقدمت بالانسانية خطوات واسعة الى الامام، قد اثارت ردود فعل عنيفة في مجمل تكوين البناء الاجتماعي ، في فترة انتقاله من مرحلة تطويرية الى مرحلة اجتماعية اكثر تطورا وأرفع مستوى .

وبذلك يمكن القول أن الظاهرة اليسارية هي الابن غير الشرعي للثورة الصناعية ، لانها التعبير عن حصيلة النتائج السلبية التي تكونت ونمت في قلب الثورة الصناعية، هذه الثورة التي كان لها ولا ريب جوانبها السلبية ايضا ، ومن مظاهر هذه الجوانب القلق الفكري والسخط والتمرد والانتفاض الرهيب المدمر في بعض الاحيان .

على انه تجدر الإشارة هنا الى ان الظاهرة المرضية المتمثلة بقوى اليسار ، ليست حتمية تاريخية او ضربة لازمة لا بد من ان تواكب الثورة الصناعية ، اذ استطاعت بعض الدول الاوروبية ، وفي طليعتها بريطانيا ، ان تحقق ثورتها الصناعية ، وتحتل مركزا طليعيا في الاقتصاد العالمي ، دون ان تبرز فيها ظاهرة الانقسام ما بين يسار ويمين ، بمثل تلك الشدة والعنف والتهور التي ظهرت في فرنسا . ومرد ذلك الى انتهاج بريطانيا السبل الإصلاحية المعتدلة والمتدرجة .

يقول ريمون ارون : « لقد تم الانتقال من نظام « العهد القديم » الى « المجتمع الحديث » بكل وحشية وفظاظة في فرنسا ، بينما تم ذلك على

الجانب الاخر من القنال بكل روية وتعقل . فقد توصل الانكليز الى الحصول على حكم دستوري سليم على مراحل متعددة ، وواحدة بعد اختها . لقد طوروا مؤسساتهم الحالية من برلمانهم القديم الذي ترجع اصوله التاريخية الى اواخر القرون الوسطى » .

الانقسام الدائم بين قوى اليسار

ويتحدث ريمون ارون عن «خرافة وحدة اليسار» ، فاليسار الفرنسي لم يكن ابدا موحدا ، كما انه في حالة تبدل مستمر ما بين مرحلة تاريخية معينة ومرحلة سابقة لها او لاحقة عليها :

« ان هذا اليسار المهووس كان فوضويا ، معقدا ، يبعث على الفرع شأنه شان الحوادث الفظيعة التي خلقتة فانتسب اليها . لقد كانت وحدته وحدة خرافية لا اكثر ، فهو لم يتحد على الاطلاق ، بل ظل مبعضا شذرا منذر ... »

وكانت الخلافات القائمة ما بين فصائل هذا اليسار على اشدها ، نتيجة رغبة كل فصيل في الاستيلاء على الحكم بمفرده ، وتقرير وسائله الخاصة بذلك :

« وكانت هذه الجماعات اليسارية لا تتنافس فيما بينها من اجل الاستحواذ على الحكم فقط ، ولا تحارب بعضها طمعا في السيطرة المفردة وحسب ، كلا ، بل كانت تختلف ايضا بصدد شكل الحكومة التي يجب ان تكون في فرنسا والوسائل التي يجب اصطناعها بغية التوصل الى تحقيق تلك الحكومة ، ومدى الاصلاحات التي يكون على تلك الحكومة ان تقوم بها » .

وفي مرحلة توطيد دعائم الجمهورية الفرنسية الثالثة، التي استطاعت ان تكبح من جماح غلاة اليسار ، وتضع حدا للنزاعات الناشبة ما بين فصائل اليسار البرجوازي ، كانت هنالك زعنفة جديدة تبرز الى الوجود ،

حاملة معها مبادئ فلسفية جديدة ، وثورة على مجموع القوى الاجتماعية التي لا تدخل في نطاق خطها السياسي .

لقد برز يسار ضد الرأسماليين، بعد ان كان اليسار في السابق ضد الملكيين ، وغدا هذا اليسار الجديد يدعو الى « ملكية الشعب لوسائل الانتاج»، وقامت فلسفته على القواعد والمبادئ الماركسية التي تبشر بحلول طبقة البروليتاريا في الحكم . فهذه الطبقة في رأي الماركسية هي وريثة الطبقة البرجوازية ، وستكون مهمتها تحرير المجتمع الانساني وبناء الشيوعية (الفردوس الارضي) من خلال الدكتاتورية التي ستفرضها على الشعوب .

ولقد قادت التطورات السياسية اللاحقة ، وظهور المعسكر الشيوعي، الى ان يصبح الشيوعيون ، وبقدرة قادر ، الممثلين الوحيدين لطبقة العمال تحت ستار كثيف من الخداع بأن الحزب الشيوعي هو المحامي المدافع عن حقوقها والراعي لمصالحها والعامل على ايصالها الى دست الحكم .

خرافة الثورة واسطورة البروليتاريا

لقد كان لظهور الماركسية كفلسفة اشتراكية ، ومن ثم انتصار الثورة الشيوعية في روسية ، وانقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكرين رئيسيين : شيوعي ورأسمالي ، كان لهذه العوامل مجتمعة اثرها الكبير في تطور اليسار، ليس في نطاق الدول الغربية فحسب، وإنما في معظم أصقاع العالم ، وبرزت الشيوعية كقوة صدام أساسية تعتمد العنف ، وتسعى الى اضرام نيران الثورات داخل المجتمعات والنظم التي تفاير معتقداتها ، سالكة في سبيل الوصول الى اهدافها هذه مناهجها الفكرية الخاصة بها ، وفي رأس تلك المناهج والشعارات ، الثورة التي يجب ان تخوضها « الطبقة البروليتارية » لهدم النظم القديمة ، والتطويع بالطبقات السابقة ، لتحقيق بعد ذلك عن طريق ديكتاتوريتها - ديكتاتورية

البروليتاريا - المجتمع الشيوعي اللاطقي .

ويقول ريمون ارون في كتابه: «ان البروليتاريا كما يراها الماركسيون هي الطبقة التي على عاتقها مهمة تحقيق الخلاص العام للبشرية » ويحمله هذا التعريف لمهمة البروليتاريا ، على عقد مقارنة بينها وبين الافكار التي سادت العالم قبل ميلاد المسيح حول « ترقب اليهود ميلاد مسيح منتظر » لينتهي الى القول بان كلتا الفكرتين قد اعتبرتا « الجديد المنتظر نقطة انقطاع عن الماضي المؤلم »، ذلك ان هذين المفهومين يجمعهما قاسم مشترك واحد هو تحقيق « الفردوس الارضي » وتجسيد فكرة « مملكة الله » .

وعلى هذا فان الحركة الشيوعية تعمل على بعث الخرافات والاساطير اليهودية القديمة التي تراكم عليها غبار السنين ، مما يدل دلالة واضحة على ان الحركة لا تقتصر على الضياع في مناهة الخرافات ، وانما تسعى لانزال الخرافة في مداميك الواقع لتكون الستار الذي تخفي وراءه كل ركاب الاحقاد والامراض النفسية والشهوات الذنينة للسيطرة على الحكم ، وهي بذلك تريد من هذه « البروليتاريا ان تلعب دور المسيح المرتقب ليخلص الناس عن طريق العنف » .

و « المسيح » في هذه الحالة ، اي في نطاق المفهوم الماركسي ، هو طبقة ثورية تضم في صفوفها الملايين من الشفيلة الذين يجب عليهم ان يخضعوا لاوامر وسيطرة « حزب الطبقة البروليتارية » اي الحزب الشيوعي .

ويقوم ريمون ارون بدراسة هذه الفئة التي جعل منها الماركسيون طبقة متميزة عما سواها ، بعد ان مزقوا المجتمع الانساني « شرائح يضعون واحدة منها فوق الاخرى ، ثم يشيرون الى ما فعلوه فيقولون : ان هذه الشريحة هي الطبقة البرجوازية او هي الطبقة الارستقراطية او هي طبقة البروليتاريا » .

وبعد أن يركز أرون على واقع هذا التقسيم المصطنع ، والانجرار وراء العاطفة للدفاع عن تعريف الماركسيين لمفهوم « الطبقة » ينتقل الى القول بأن البروليتاريا هي تلك الفئة الاجتماعية من الشفيلة التي تعمل بمجهودها العضلي ، وتكسب اجرها عن طريق بيع هذا المجهود ، ولهذا فان « البروليتاريا طريقة للعمل اكثر منها صنفا من الناس في حقيقة الامر » .

وبهذا التحديد يرى ارون ان البروليتاريا ليست فئة ثابتة ولا متجانسة وانما هي « متأرجحة في تكوينها ، فهي واسعة الحدود تضم عناصر مختلفة ، واخرى لا تكاد تضم شيئا » .

غير ان « خرافة البروليتاريا » لا تقل البتة عن خرافة « اهمية البروليتاريا » ، فالشفيلة هم ابا فئة وطنية ، لانهم قبل كل شيء ، من ابناء الشعب ، ومن ثم كان تعاطفهم القومي اعمق بكثير من النزعة الاممية المفروضة عليهم .

ولقد ذهب بعض مفكري اليسار الى ان يقدم تحديدا للبروليتاريا اشد ضيقا ، وبالتالي اكثر تزمنا ، سماها « الفئة الثورية من العمال » ، وبهذا يفترض في البروليتاريا ان تكون ذات نزعة عدوانية ، اميل الى العنف واجنح الى تقويض المجتمع القائم ، الامر الذي يؤدي الى نفسي الفئات العمالية الاخرى التي لا تتحلى بهذه « الخصال الثورية » من صفوف البروليتاريا ! ... ويتبسط المؤلف في مناقشة غضبة الماركسيين على هذه الفئة غير الثورية من العمال فيقول :

« انكم تجعلون مهمة البروليتاريا ان تخلص العالم من شروره التي تراكمت بفعل غير البروليتاريا ، فكيف يجوز ان يعتمد هذا « الخلاص » في اساسه على النعمة على من تريدون تخليصهم ؟ » .

على ان ذلك يجب الا ينسينا نقطة جوهرية هي تبدل واقع الشفيلة

في العالم، ولا سيما في اقطار الغرب، اذ لم يعد العمال تلك الفئة الاجتماعية التي يمكن ان تقبل بالثورة للنهوض بمستواها ، بعد ان شاهدت التحسين المستمر لاوضاعها ، هذه الاوضاع التي لا تشبه بحال من الاحوال اوضاعها في عهد ماركس الذي صورها بقوله :

« انهم يكدحون اثنتي عشرة ساعة في اليوم ، وليس لهم من يلجأون اليه ، لا نقابة ولا تشريعا اجتماعيا ، وتراهم خاضعين لقانون الاجور الصارم ، حتى ليبدو ان سوء الحظ ونكد الطالع يكاد يكون مقصورا عليهم . »

وهذا ما يجعلنا نقول بكل تأكيد ان « بروليتاريا ماركس » لم يعد لها وجود في عصرنا الراهن ، بل اكثر من ذلك انها درجت على خط مستقيم مناقض كل المناقضة لذلك الواقع ، وهكذا نلتقي مجددا مع ريمون ارون فيما ذهب اليه :

« وبانتفاء وجود هذه البروليتاريا تنتفي حاجتها الى حزب طليعي ، اي انه لا حاجة لحزب شيوعي اصلا ، وبانتفاء صوابية وجود الحزب الشيوعي ، ينتفي ذلك النفوذ الذي اجهد ماركس نفسه في خلقه لفكرته . »

البروليتاريا المعاصرة ليست تلك التي وصفها ماركس

لكن هل من حاجة الى التأكيد بأن الاحزاب الشيوعية تتعامى عن رؤية هذه الحقائق كما يتصامم الشيوعيون عن سماع الادلة القاطعة التي تحول مجموع افكارهم الى ركام من الاكاذيب الخادعة والدعاوي المضللة ، وانما يظنون متشبثين بما اختلقوا من نظريات دغماتية ، مصرين على مواقفهم القديمة في « تفسير التاريخ حسب مصلحتهم ، فيؤكدون على وجود البروليتاريا ، ويفترضون رسالتها بعد ذلك ، ويجزمون بوجود قيام حزب طليعي ليقودها نحو هدف تلك الرسالة . وحين يدخل العضو في

الحزب الشيوعي اول الامر ، يكون اهتمامه متركزا على خدمة الطبقة ، ثم يتحول الى خدمة الحزب نفسه ويتناسى امر الطبقة ، وحتى داخل الحزب يجد نفسه مضطرا لرعاية مصالح المتسلطين فيه .

وبطبيعة الحال ، ان اسطورة البروليتاريا وقيامها على مجموعة من المغالطات الفكرية ، لا بد ان تقود الى استكناه جوهر المهمة التي القيت على عاتقها ، وهي ان تلعب دور المخلص للبشرية من اثمها ، وذلك بانتفاضها تمردا على قيودها ، اذن ، فالثورة هي الهدف الذي يرمي اليه الشيوعيون من وراء محاولاتهم المستمرة العنيدة لاجتذاب « طبقة البروليتاريا » ورص صفوفها ورائهم لذلك النظام القائم بأيديها هي ، ولا بد لاجل ذلك من الالتجاء الى « خرافة الثورة » عبر « اسطورة البروليتاريا » .

ان البروليتاريا المعاصرة ليست تلك البروليتاريا التي وصف ماركس تعاستها وشقاءها والتي تستمد « ثورتها » من خلال الامها ، لان التطورات التي طرأت على تكوين المجتمعات بصورة عامة ، والشفيلة بوجه خاص ، قد حملت اليها الكثير من المكاسب المادية، والضمانات الاجتماعية ، وتغيير اطرها الحياتية والثقافية ، وهي بالتالي لم تبقى تلك الفئة المسحوقة ولا المصلوبة ، وانما شأنها شأن سواها من الفئات الاجتماعية قابلة لتبني افكار اليمين واليسار والوسط على حد سواء ، لكنها في اغلب الاحيان تظل متعلقة بافكارها القومية العريضة ، وتأبى الانجرار وراء سراب الخدع ويرق الاضاليل الخب .

يضاف الى ذلك ان الوعي الذي بلفته الفئات العاملة ، والتقدم الفكري الذي صارت اليه ، جعلها على احتكاك مباشر مع الواقع ، وادراك حقيقة الاهداف التي يرمي اليها الشيوعيون، او غيرهم من افراد الحركات اليسارية الاخرى ، الذين يريدون ان يجعلوا منها « كبش محرقة الثورة » - ثورتهم لا ثورتها - ليتسمنوا دست الحكم بقواها هي ، ثم ليمارسوا

الحكم باسمها هي ، في حين لا تجني هي سوى الاشواك والالام في ظل
أنظمة الحكم الدكتاتورية الارهابية ، فضلا عن المآسي التي تعانيها من جراء
اضرامها ثورة دموية لا تعرف غير سفك الدماء ، وتقديم الاضاحي من
فئات الشعب المقاتلة ، لتحقيق مطامع احزاب اليسار في السيطرة على
مقائيد الحكم ومرافق البلاد .

الشيوعيون اشد الاعداء ضراوة للمبادئ التي ينادون بها

والماركسية حين تعزف على وتر المساواة والحرية والعدالة ، فانما
تفعل ذلك سعيا منها الى دغدغة النوازع البشرية الاصيلة التي تتعشق
هذه المبادئ ، والتي يتقاد المخلصون في سبيلها الى ارتكاب اشنع
الحماقات التاريخية ، دون ان يدركوا ما تجني ايديهم ، ثم ينقش الضباب
ويزول السراب وتبدو لهم - بعد فوات الاوان - حقيقة المذبحة الرهيبة
التي شاركوا فيها والجرائم المخيفة التي كانوا ادوات تنفيذ لها ، في سبيل
وصول طفمة انتهازية عاتية الى الحكم تفترس اول ما تفترس تلك المبادئ
الانسانية والقيم المثالية .

ولا يخفى ان مثل التحرر والانعقاد قد اثار في تاريخ الفكر
الانساني الكثير من الافكار ، والهفت المؤلفين من ادباء وفلاسفة وحكماء
الكثير الكثير من الاتار الخالدة ، ولم يكن الماركسيون وحدهم هم الذين
طرحوا تلك المثل في المجال النظري ، الا انه لم تبلغ اي من القوى
السياسية التي ظهرت على مسرح التاريخ ما بلغه الشيوعيون من دعاويهم
بانهم يناضلون في سبيل مبادئ تقدمية تسعى لتحرير الجنس البشري ،
في الوقت الذي ثبت الحقائق الموضوعية والمستمدة من صلب نظم حكمهم
انهم اكثر الناس عداء لمجموع الافكار التي ينادون بها ، والمبادئ التي
تدفعوا بها للوصول الى الحكم ، مما حمل الكثير ممن خدعتهم المبادئ على

استنكار الممارسة والتطبيق ، ومعارضة المناهج الشيوعية وانظمتها القائمة ،
اذ تكشف لهم مر الحقائق عن مستوى الدجل الذي بلغه زعماء الشيوعية
المتنكرون لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة .

والبروليتاريا الروسية التي تحكم البلاد باسمها او باسم حزبها ،
لم تكن اية ارباح او مكاسب اذا ما قيست حياتها بالمستوى المعاشي الذي
بلغته نظيراتها في الغرب . ويقول ريمون ارون في هذا الصدد :

« ولو تساءل المرء أيهم استفاد اكثر ، هل هم اولئك العمال المنضمون
تحت لواء اتحادات نقابات العمال في بريطانيا او اسكندينايا او الولايات
المتحدة ، ام اولئك العمال الذين تدير امورهم الدولة في روسيا ، لو تساءل
المرء ذلك ، لما كان في حاجة الى جهد يبذله كي يجيب نفسه : انهم اولئك
الذين في الغرب » .

وهل يخفى على ذي بصر او بصيرة ان الحزب الشيوعي في الاتحاد
السوفيياتي قد أجهد الطبقة العاملة ، وحملها فوق ما تستطيع من
تضحيات وتنازلات ، بقية اللحاق بالدول الغربية المتطورة ، ولتحقيق
التصنيع ، اذ شدد وتشدد في جلد امكانيات الانتاج لدى شعبه تارة
باسم المنافسة بين معمل ومعمل ومزرعة وأخرى ، وطورا باسم نظام
السخرة صراحة .

وكانت الحصيلة التي نجمت عن استيلاء الشيوعيين على الساطة
ان ظلت البروليتاريا بعيدة عن الحكم ، اي ان الاغراء الذي انساق بتأثيره
قد تبين بعده عن الصواب .

وكان ان تمخض عن هذا الوضع الجديد الذي انسدت فيه كل السبل
امام « البروليتاريا » لتحسين اوضاعها ، وافول الآمال المعقودة على
مستقبل افضل ، ان سقطت في دوامة الفناء ، فبعد ان كان الناقمون في
صفوفها « يتحلون بصفة الابداع والخلق ، صارت البلادة هي الصفة

المشتركة العامة» فضلا عن ان «مستوى الحياة في روسيا لم يرتفع بالقدر الذي ارتفع به في بلد رأسمالي كالولايات المتحدة ، هذا مع ان عمال الولايات المتحدة لم يستولوا على الحكم . اما ازدياد الانتاج العام في روسيا ، فمردها الى أسباب اخرى لا أظنها في مصلحة البروليتاريا بقدر ما هي لمنفعة الجهاز الحاكم في البلاد » .

ولادة طبقة جديدة في المجتمعات الشيوعية

ويؤكد هذه الحقيقة المرة عن الانظمة الشيوعية ، ذهاب فئة حاكمة ومجيء فئة حاكمة اخرى ، وكل منهما تحمل بين جنباتها ادران الحقد التاريخي ، وليس من اهدافها الا التنعم بالامتيازات والحصول على اكبر المكاسب والهيمنة المطلقة على المجتمع ، وبدا اصبح الجهاز الاداري في البلاد الاداة الوحيدة التي تجني ثمرات التصنيع .

وانطلاقا من هذا التحليل نجد ان ارون يتفق فكريا مع الكثير من نقاد الانظمة الشيوعية الذين تطرقت ابحاثهم لدراسة ظاهرة البيروقراطية الحاكمة المستبدة في البلدان الشيوعية ، ومنهم ميلوفان دجيلاس الذي ذهب الى القول بنشوء « طبقة جديدة » قامت على انقاض الطبقات التاريخية السابقة ، وذلك لما تحمله من مميزات خاصة بها ، وفي مقدمتها حق التملك ، والامتياز ، والتمتع ، والتصرف بكافة الممتلكات القومية في الدول الشيوعية .

و « خرافة الثورة » التي يذهب الماركسيون الى انها طوق النجاة للانسانية من الامها ، ليست الا خدعة كبيرة لا تعني سوى اضرار حرائق الفتنة لدى الاسس الحضارية للمجتمعات ، وسفك الدماء البريئة ، ليعقبها قيام نظام دكتاتوري رهيب ، يفرض سيطرته بقوة الحديد والنار على جموع الشعب ، وما يلزم ذلك من تقييد الحريات ، وخنق الافكار ، واخماد التطلعات المشروعة نحو حياة افضل ومستقبل أمتل .

اما في الجانب المقابل للمعسكر الشيوعي ، فنجد ان البروليتاريا الغربية قد تبدلت اوضاعها بشكل مذهل ، ومقارنة بسيطة بين ما كانت عليه في القرن التاسع عشر وما آلت اليه في القرن العشرين ، تكفي لتظهر كم من مشاكل حلت ، ومطالب تحققت ، ومستويات معاشية ارتفعت ، واوضاع اجتماعية سمت .

ولا مرية في ان متطلبات البروليتاريا كانت في القرن التاسع عشر كثيرة ومتعددة ، وان اوضاعها الاقتصادية كانت متردية مثيرة للالام ، ومرد ذلك الى ان النظام السياسي كان ادنى من المستوى التكنولوجي ، والى تقدم النظام الصناعي على تطور الازدحام الاقتصادية .

يقول ريمون ارون : « ولكن هذا غير صحيح في القرن العشرين ، واعني بكلمة « هذا » ان مطالب البروليتاريا في الوقت الحاضر اصبحت قليلة ، لان معظمها قد تحقق . وكان الفضل في تحقيقه الى الازدهار الصناعي في الغرب ، ذلك الازدهار الذي رافقه الارتقاء السياسي ايضا » .

ومع ذلك ، فان الواجب يقتضي ان نتحصن بعض الحقائق ، ومن بدهياتنا ان التقدم صفة ملازمة للتطور البشري ، وطاقات الفكر لما تتفجر باكملها ، ومن ثم فهي معين لا ينضب ، ان التطور ، تلك الصفة الملازمة للانسان ، اما هو نتيجة حتمية لتكديس وتراكم الخبرات الانسانية ، لما ارتاد الانسان ويرتاده من آفاق كشف المجهول من جهة ، ولتوسع امكاناته المادية في تكييف المجتمعات والحصول على مصادر الطاقة لمصلحة الجنس البشري من جهة ثانية ..

والخطا كل الخطا هو في الذهاب الى القول بان التقدم مقصور على اليسار دون اليمين ، او ان اليسار وحده هو الذي يخدم البشرية ، فما هذا القول سوى ادعاء كاذب ، وفرية تاريخية كبرى لا تجوز على عاقل ، لان التقدم دولي النزعة عالمي الموطن ، لا يمكن تقييده بيمين او يسار ،

وتطور الفكر البشري هو الاساس الراسخ لكل تقدم او تطور ، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا : من ذا الذي يستطيع ان يؤمن للطاقات البشرية الانطلاقة الاكبر ، ومن ذا الذي يعمل على صب الافكار والطاقات الابداعية لدى الانسان في قوالب جامدة ويفرغها في بواق ضيقة ؟!

وجوابا على هذا السؤال يمكن ان نقول بكل اخلاص للحقيقة ان الدول الديمقراطية هي التي حملت في هذا الصدد اعباء التقدم الفكري والتطور الصناعي ، وانها استطاعت ان تنتقل بمجتمعاتها صعودا من مستوى اجتماعي واقتصادي متأخر الى مستوى اجتماعي واقتصادي متطور ، لدرجة لا تستطيع معها الفلسفة الماركسية بالذات ان تنكر على البرجوازية دورها التقدمي في التاريخ وان وقفت الى يمين « الطبقة البروليتارية » .

وبالمقابل نستطيع التاكيد ان تحول اليسار الى نظام شيوعي ، وانقلاب اجزة الدولة بمجموعها الى جهاز يساري ، لم يستطع ان يقدم للتطور الفكري ولتراث الانساني الاقل من القليل ، نتيجة للاستبداد الشامل الذي فرضه حزب « الطبقة العاملة » على العلماء والمفكرين ، ونجد في الوقت نفسه ان الدول الديمقراطية التي تفت الى اليمين نتيجة سيادة الافكار البرجوازية في البناء الفوقي لمجتمعاتها ، تعطي وتنتج وتبدع اكثر من دول العسكر الشيوعي .

ان « التقدم » الذي يحاول اليسار ان يمثله ، يصطدم بالعقبة الكأداء التي هي النظام الدكتاتوري القائم . وفي حين نجد ان « التقدم » الذي يرتبط بالمفهوم الماركسي اللينيني بفكرة الثورة التي يقودها اليسار ، نرى ان هذه الثورة هي « انفجار لحالة الاستقرار التي تسبقها ، ومعنى هذا ان الذي يعتمد « التقدم » المحتوم ، كما يرى اهل اليسار ، لا يكون بلجونه الى الثورة الا مستبقا لما يحتمه فيما بعد ، اي انه يطلب الاسراع فيما يراه سيلحق فيما بعد ، وبفية هذا الاسراع نجده يقبل ان يتوصل الى هدفه

عن طريق الفوضى وسفك الدماء » .

ونقطة اخرى لا بد من اثارها، وهي ربط الثورة بالعقلانية على اساس انها تشكل نتيجة التقدم الفكري ، مما نرى معه توالد التناقض الكبير بين ((التقدم)) و ((تحطيم سلسلة ذلك التقدم)) . فالعقلاني يجب ألا يلجأ الى الثورة على الاطلاق ، مجرد انه عقلاني بينما الثورة لا عقلانية ، فما بال اليسار يتعاطى عن هذا التناقض العجيب .

ونتيجة لكل ما سبق قوله ، نجد ان اصحاب « الفكر التقدمي » المزعوم من مشرعي اليسار ، يضعون « الطبقة البروليتارية » التي انطوا بها مهمة « الانقاذ » في مواجهة الشعب ، ويندفعون بها الى ثورة عداة الشعب ، نسفا لاستقراره وأمنه وحرته ، وانسدافعا أهوج الى مزالق الحروب الاهلية الدامية ، ومتى سيطروا على الحكم ، عمدوا الى تكبيل تلك الطبقة نفسها بأغلال العبودية والارهاب ، بعد ان استخدموها حربة مسددة الى قلب المجتمعات والحضارات والشعوب .

اليسار يحتكر حق تفسير التاريخ

يرتكز « اليسار » في نظره التقييمية في مجالي الفلسفة والفكر على التاريخ ، وقد ذهب بعض اليساريين اغرب مذهب في تأليههم تلك السيرورة فالسيرورة : التاريخ ، حتى نصبوه صنما للعبادة .

ويأتي الفكر الماركسي في طليعة المذاهب اليسارية التي صبت التاريخ في قوالب جامدة لا حياة فيها ، حين ادعى انه ملك زمام « التنبؤ العلمي » على كشف المستقبل من خلال الماضي والحاضر ، على ضوء المنهجية الماركسية او التفسير المادي للتاريخ ، والادعاء بان « الحتمية التاريخية » تدفع التطور التاريخي في طريق مرسوم له سلفا .

وهكذا وبكل بساطة ، الفى الماركسيون انفسهم وجها لوجه مع اصحاب الايديولوجية المعاكسة ، نتيجة لنزعتهم المتعصبة الراضية في احتكار

تفسير التاريخ ، وبالتالي ، فان الحتمية التاريخية الماركسية ، قد ولدت بالمقابل « حتمية تاريخية » جديدة مناقضة للفكر الماركسي ، مما تولد معه التناقض الشديد بين الموقفين والايديولوجيتين والمعسكرين ، وغدا كل فريق يحاول من جهته ان يفسر ما يجري في الجانب المقابل من خلال وجهة نظره الخاصة ، مدعيا بأنه يقدم تحليلاته انطلاقا من وجهة النظر التاريخية :

« اذ انه لما كان يريد ان يحتكر حق تفسير التاريخ ، فان خصومه يريدون ان يمنعوه من ذلك الحق . ومعنى هذا ان الاول يسير حسب قانون « الاطلاق » ، او ما يدعوه هو بالحتمية ، وكذلك الثاني يسير حسب رأيه في تلك الحتمية ، وان كان سير الاخير في اتجاه معاكس لسير زميله الاول ، اي ان هنالك حتميتين متناقضتين ، ولكنهما تولدتا من نفس السبب الذي هو الاطلاق » .

وما من شك في ان وهم « الحتمية التاريخية » الذي وقعت الفلسفة الماركسية في احبوتته ، إنما نجم عن منهجها الفكري ، اي عن تفسيرها المادي للتاريخ ، فكان ان ردت تطوّر المجتمعات الانسانية الى اسباب اقتصادية بحتة ، متجاوزة بذلك كل العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات .

ومن المؤكد ان الذي دفع الماركسية لاعتلاء هذا المركب الخشن ، ذلك الضرب من التعصب الفكري الذي سيطر على ذهنية كارل ماركس ، مما جعله يندفع في تحليلاته هذه ، حسب وجهة نظره الذاتية الخالصة واستنتاجاته « العقلانية » ، وكان ان تردى في ذلك المزلق الخطر ، ولا سيما حين اعتبر أن تفسيره الذاتي « للتاريخ » هو التفسير الموضوعي والمادي الذي لا يرقى اليه الشك ولا تشوبه اية شائبة .

القوى المحركة للتاريخ والمجتمع

لقد حاول ماركس ان يضيفي على التاريخ الانساني الكثير من ذاتيته، وان يخضعه لنظراته الشخصية ومنهجه الفكري ، فقدم افكارا اعتباطية

اعتبرها خلفاؤه منزهة عن الخطأ ، وترتكز هذه الافكار على نقطة واحدة هي ان الحياة الانسانية بمجموعها ليست الا اقتتالا في سبيل سد الحاجات المادية ، وان طريقة انتاج هذه الحاجات هي التي تصنع عواطفنا ومبادئنا وتصوغ اخلاقنا وقيمنا جميعا .

في حين ان الحياة الانسانية ترتكز على العديد من العوامل والحوافز ، ومن هذه العوامل والحوافز الموضوعي والذاتي ، المادي والروحي ، الاقتصادي والفكري الخ . . . « ومهما تناقضت المجتمعات او الافعال الفردية ، فانها تظل ضمن نطاق كل جامع واحد » . ومن خلال هذا الكل الجامع الموحد ، نجد أن عملية تقسيم شجرة الحياة الى فروع اقتصادية وسياسية ، مادية وروحانية ، فكرية وفنية ، انما هي من عمل الناس ونتاج عقولهم وصنع امزجتهم اثناء اتجاههم لتحديد طبيعة اعمالهم ومجالاتها المختلفة . ومثل هذا التقسيم انما هو من نوع اختيار مجال الاختصاص ، فالعالم الذي يعمل في مختبره يتجه بكليته الى موضوع بحثه ، لكن ذلك لا يعني البتة ان هذا العالم ينكر الحقائق الحياتية ويهمل حاجاته الذاتية التي هي خارج نطاق مختبره او مجال عمله .

وحياة الانسان ، شأنها شأن الكيانات الاجتماعية ، لا يمكن ردها او ربطها بشكل قسري مباشر بناحية بعينها دون سواها ، كما انه « ليس في الوجود شيء حدوده متميزة تماما عن شيء آخر ، ان في الاشياء جماعية عجيبة » .

والصنمية التي يفرضها الماركسيون على التاريخ تعود الى اعطاء القضايا الاقتصادية الدور الاساسي والكبير في حياة المجتمعات وتطورها ، اذ جعلوا منها القوى المحركة الاساسية لكل ما يجري على سطح البسيطة من احداث وتطورات ، ولم يلبثوا ان جعلوا منها الاساس الحياتي فكانت حسب تعبيرهم « البناء التحتي » الذي يقوم عليه « البناء الفوقي » بما

يضمه من افكار علمية واتجاهات فلسفية وانظمة سياسية واجتماعية .

المفتاح السحري لنظرية المعرفة

ومن خلال هذين البناءين او المقولتين الفلسفتين ، يعتقد الماركسيون بأنهم قد توصلوا الى الكشف عن جميع اسرار الحياة ، وانهم بالتالي قد امتلكوا المفتاح السحري لنظرية المعرفة . لكن اذا ما عدنا الى مناقشة نظرية المعرفة نرى الصواب كل الصواب في ما توصل اليه ريمون اروون ومفاده : « ان الفرض يكون غير معقول اذا تضمن القول بان الاقتصاد هو الذي يقرر شكل السياسة والمعتقدات دون ان يتأثر بدوره بهما ، ذلك ان هذا الفرض يكون متناقض المعنى ، فالحقائق الاقتصادية لا يمكن عزلها عن غيرها » .

ومن الغرابة بمكان ان تنكر الفلسفة الماركسية ما يتناول الزعماء الماركسيون البرهنة عليه ، من خلال تأكيد دورهم الشخصي الكبير في التأثير على مجريات الاحداث ، مما يشكل نسفا للاساس النظري - ومن جنوره العميقة - لنظرية المعرفة كما تقدمها الماركسية .

وبكل تواضع تقبل الزعماء الشيوعيون تاليه انفسهم ، فكانوا الصورة المثلى للحزب ، وكان الحزب بدوره المجدد النظري والتطبيقي لجميع « الحقائق التاريخية » ، وبذا اصبح الزعيم الفرد فيهم محور الوجود ، وبالتالي فوق القضايا الاقتصادية والحقائق الفكرية .

وهنا لا نرى محيصا من تقطيع حبال هذا الشرك من التناقض او التمزق ما بين افكار الفلسفة الماركسية وواقع التطبيق العملي لها . ونحن اذا ما ضربنا صفحا عن تلك النفسيات المريضة للقادة الشيوعيين الذين يصفون على انفسهم طابع الالوهية ، نقول على سبيل التقرير للحقائق : ان للفرد دوره الكبير في التاريخ ، وان قرارا واحدا من هؤلاء القياصرة الجدد المتربعين على دست الحكم ، والجالسين سعداء على كراسي الكهانة

الحزبية ، بمستطاعه ان يؤثر في مجرى التاريخ . وليس عجيبا ان يتمخض التاريخ عن نيرون جديد يحيل الحضارة الانسانية الى ركام من الرماد ، بعد ان يطعمها هشيما للنار ، ليحرك اصابعه على قيثار انانيته عازفا نشيد التأليه الذاتي .

وهل من خلاف في ان الكثير من القرارات الحاسمة التي دارت في ذهن القادة العظام ، كان لها الاثر الكبير في انعطاف التاريخ ، وربما أخرجها بعضها عن مجرى كان عليه . ويقول ريمون ارون في هذا الصدد : « انهم بذلك ينكرون « الفاعل الفردي » المتولد عن ظروف البيئة والتربية التي يتلقاها فاعل الحدث التاريخي ومتخذ القرار فيه . ولما كانت البيئة والظروف نفسها ليست مسؤولة مسؤولية كلية عن افعال رجل يتخذ قرارا يؤثر في المجتمع ، الى مركزه ذلك ، فان هذا يشير اشارة كافية الى ان اصل ذلك القرار فيه نسبة شخصية (اي فردانية) ايضا » .

حشر البشرية في قمامم موصدة

هذا من جهة دور المواقف الحاسمة ، او دور الفرد في التاريخ ، غير ان ذلك ليس الا جانبا واحدا من جوانب متعددة لها دورها الهام والفعال في تطور المجتمعات البشرية والتأثير فيها ، ومنها الجانب الثقافي والروحي ، من فلسفة ودين وأدب وفن ، وهي تتفاعل وتتفاعل مع المجتمع :

« ان الحياة بكاملها كل واحد يتفاعل وينفعل ويترك كل عامل فيه اثرا ، والمجتمع يعبر عن نفسه بالادب تماما كما يعبر عن نفسه بالانتاج . ومعنى هذا ان الادب والانتاج يتفاعلان ويتساوقان ، ولكن كلا منهما ليس مجردا متميزا عن الآخر ، فكلاهما مجالان من نشاط الحياة ، والواحد منهما بالنسبة اليه جزء من كل . وفي هذا الجزء روح الكل وطبيعته .

« وأظنني في غير حاجة الى القول بأن ما اعنيه بكلمة « ادب » هنا ، هو غير ما اصطلح عليه رجال الادب ، من شعر ونثر ومقالة . انني اعني

بالادب « جماع الفكر » ، او ما يطلق عليه « الثقافة » في العادة ، ولكن بمعنى واسع يشمل جميع المجالات » .

ونحن اذا ما سلمنا بما يذهب اليه الماركسيون ، لما الفينا التاريخ - على ضخامة ما يشتمل من محتوى - الا مجرد آلة عملاقة تسير على خط محدد المعالم لا تحيد عنه ، فهو « يسير في خط مستقيم ، وانه كل واحد جامد يمكن لقاعدة واحدة ان تفسر غموضه . ومن نظرتهم القائلة ب « كلية التاريخ » هذه ، يبدو لهم ان « حتمية التاريخ » امر لا جدل فيه » .

لكن الادهى من ذلك ، ان الغرور قد ذهب بالماركسيين ابعد مذهب ، حين ادعوا بانهم قد وضعوا ايديهم على اسرار « التنبؤ العلمي » للاحداث التاريخية القادمة ، والصورة التي سيتخذها التطور الاجتماعي في المستقبل .

ومن المضحكات المبكيات ان اولئك الصابرة لم يكتفوا بتقييد التاريخ بسلاسل حساباتهم المرضية ، وباعطائه معاني جديدة غريبة ، بل اخذوا بمحاولة هتك حجب المستقبل ، اذ حاولوا ويحاولون تفتيش تطور الحياة الانسانية ومستقبلها من خلال سراديب بحثهم القائمة ، ليعملوا بعدها على حشر البشرية بأسرها في القمام الموصدة ، بعد جرجرتها - ان استطاعوا - عبر تلك المتاهات الضيقة التي جاءت وليدة فكرهم المريض وتنبؤاتهم العشوائية .

فهم يفرضون على الانسانية القيد والسوط والجمود والتحجر ، في حين انها تتطور بفعل الحرية والابداع ، وتلاقح الحضارات ، وترفض رفضا مطلقا التقييد بأي قيد . . فالفكر الحر يأبى الرسوف بأي ضرب من ضروب السلاسل ، وهيئات للتاريخ ان يسير وفق مخطط ارادته له احلام احد المفكرين المتعصبين او اوهامه ، فهو ينطلق قدما من خلال رغبات الملايين من البشر وتضارب اهواء اولئك الملايين .

التعصب المذهبي يبلغ أوجه لدى الشيوعيين

ان صراع الانظمة الذي يجري على المسرح التاريخي سيلعب الدور الكبير في مستقبل العلاقات الانسانية ، لكن الماركسيين الذين يشددون على هذه النقطة يعتبرون ان المستقبل لهم وحدهم ، وان الانظمة الشيوعية منتصرة بمنطق الحتمية ، وستعم الكوكب الارضي ، وان الاشتراكية ستنبثق من الرأسمالية « كما تنطلق الفراشة من شرقة دودة القز » ، وان الصراعات - وتلك من صراعاتهم - لا بد ان تحدث بين الانظمة الرأسمالية نفسها ، مما سيضعف مركزها العالمي ، ويجعل العقيدة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي سيدة الموقف على انقاض الحضارة الغربية الزائلة . ولكن - كما يقول ريمون ارون - « ان حتمية بقاء نظام وزوال آخر امر يستند الى المغالطة . والتنبؤ بالمستقبل على اساس الماضي امر كثيرا ما كذبه التاريخ » .

ان انطلاقة الفكر الماركسي في تحليله التاريخي تحمل في طياتها الكثير والكثير من نزعات التعصب القائمة ، وتربط النشاط الانساني كله ومستقبله بقدرة الاحزاب الشيوعية على الاستيلاء على الحكم ، والاستمرار في هذا الحكم ، فلا حضارة ولا حرية ولا مستقبل للانسانية الا اذا سيطر الشيوعيون على ازمة الامور وقضوا على نزعات التحرر ونوازع الابداع .

وإذا كانت كل طائفة مذهبية تتصف بالتعصب لافكارها ، فان التعصب يبلغ أوجه لدى الشيوعيين الذين اوكلوا لاجزابهم مهمة الاستيلاء على السلطة وبناء الشيوعية ، ولم يسبق لانصار اي حزب او طائفة او طبقة ان استاثروا وحدهم بكل وسائل الثقافة والاعلام والنشاط الفكري والاقتصادي، ومنعوا غيرهم من حرية الضمير وامكانية التعبير ، واعتبروهم خونة ومرضى لا تصلح لهم الا السجون او مستشفيات المجاذيب ، كما يفعل الشيوعيون بكل المعارضين . ولقد قادم تعصبهم هذا الى استقطاب

الغاية لكل تفكيرهم ، وجعلهم يندفعون عبر كل الوسائل الممكنة في مكيافيلية يبررها في زعمهم الهدف الذي ينشدون بل يعبدون :

« لقد فسروا التاريخ على اساس الحتمية ، وهذه مجرد نظرية اساسها الاقتصاد في قرن مضى . ومع هذا تراهم انساقوا مع فرضيتهم فأصبحوا ينكرون كل ما عداها . فاذا وضعوا قوانين جاءت تلك القوانين ضمن اطار مسبق ، اي انها موضوعة سلفا ، ثم يجري التعبير عنها . وبمعنى آخر ، لقد رسموا العالم وصبوه في قالب محدد ، وهم لا يريدون له ان يخرج عن صورة ذلك القالب . اما اذا خرج ، فانهم يخلقون من قالبهم السابق قالباً جديداً ، ولكنهم يظلون يرجعون الجديد في اصله الى القديم . وان هذا لتعصب كبير ، وهو تعصب ضد الواقع ، وتعصب ضد التاريخ . »

كيف يبدأ المثقف بتعاطي افئون الثورية

لكل مجتمع من المجتمعات فصيلته المثقفة التي يعانق نشاطها كل ما تحمل الثقافة من قيم فكرية واساليب تعبيرية ، من ادب وفن وعلم وفلسفة . وتتطور هذه الفصيصة بتطور المجتمعات ، كما انها تلتصق بشكل ظاهر بحياة الامم من خلال تقدمها ورقبها ، وتنحط بانحطاطها ، وتدهور بتدهورها .

وقد كان للنهضة الصناعية دورها الكبير في تطور الثقافة ، فأخذت حلقة المثقفين بالتوسع حتى غدت تشمل اصحاب الاختصاصات العلمية والتقنية الى جانب المشرعين والمهندسين ومهرة الصناع . كما ان التقدم الصناعي ذاته قد خلق فئة واسعة من « البروليتاريا » مغايرة لتلك التي كانت في القرن التاسع عشر ، بنسبة وعبها وطبيعة تعاملها مع الآلة المقعدة :

« ويمكن القول ان الظاهرة العامة في مجتمعات القرن العشرين

المتقدمة ، هي ذلك الجيش الكبير من رجال التكنيك والادارة . اذ ان الناحية الادارية ، اي غير اليدوية ، هي التي يزيد تعقيدها يوما بعد يوم مع ارتقاء التكنيك . »

وليس بدعا ان يرتبط المثقفون بعجلة السياسة ، فتلك ظاهرة طبيعية جدا ، لا سيما وان هذه الفئة ترتبط في الاغلب الاعم بصرح النظام القائم ، « ولكل نظام ، من الديمقراطية ، الى الليبرالية ، الى القومية ، فالفاشية والشيوعية ، دعائه والمنافحون عنه . وفي كل نظام تجد هؤلاء المثقفين ، او بعضهم على الاقل ، يقومون بمهمة الدعاوة لذلك النظام وتفسيره وتبرير اخطائه لدى جماهير الناس . »

ويعود ارتباط المثقفين بالحكم - سلبا او ايجابا - الى طابع التطور الذي يطرا على الواقع الاقتصادي للنظام القائم ، سواء اكان ذلك في الشرق ام في الغرب ، ام في البلدان التي تسير في طريق التصنيع . « ومن الطبيعي ان تكون الفئة المثقفة اوسع في شمولها من الطبقة الحاكمة . ذلك لان التقدم التكنيكي الصاعد يظل يتطلب فئات متزايدة من الاخصائيين . وهذه الطبقة الديمقراطية نفسها هي التي تظل تبدو وكأنها مهد للثورة . »

وتتميز الفضيحة المثقفة عن غيرها ، بأنها صاحبة النشاط الفكري والعلمي ، وترتبط بمجموعة الافكار المثالية المتسمة بالعقلانية التي تلقتها على مقاعد الدراسة الجامعية ، وهذا ما يجعلها تجيل الطرف في الاوضاع القائمة التي تسود المجتمع ، فتتحرك لديها نوازع النقد في محاولة منها لتخيل عالم جديد مغاير .

ويحاول ريمون ارون ان يرسم بوضوح كلي مراحل التطور النفسي لدى المثقفين حين يتجهون الى معارضة الحكم ، ليقعوا فيما بعد بشراك « الثورية » ، ويصبحوا في عداد اليسار ، او حملة شعار المعارضة التي تدعو الى التغيير والتبديل ، تحتدم في اعماقهم النقمة العارمة على

مجتمعهم ، دون ان يعوا هذه الحقيقة ، وهي انهم انفسهم حصيلة هذا المجتمع الذي انشأهم .

ان اصطدام المثقف بواقعه ، ذلك الاصطدام الذي يحمله على معاداة النظام ، يمر عبر مراحل ثلاث ، منطلقا من « انتقاد الشكل » ، وهو بذلك يضع نفسه موضع الحاكمين ليكشف عن اخطائهم ، ثم ينتقل الى مرحلة « انتقاد الاخلاقية » راغبا في ان تكون اوضاع الحكام وتصرفاتهم غير ما هي عليه في اتجاهاتها ودوافعها ، ويصل من ثم الى طور « انتقاد الايديولوجية » ، ويكون تحركه هذا بمبادرته « في الهجوم على المجتمع الذي يعيش فيه بشكله الحاضر ، والدعوة الى مجتمع منشود في المستقبل » .

وهكذا ينقلب المثقف الى ناقد للمجتمع ، وساع الى تبديله ، حالم بابرار طاقاته في النشاط السياسي ، نتيجة عدم قبوله الواقع القائم ، وبدلا من أن يسعى الى اصلاح هذا الواقع بروح التطور السليم ، ينزلق في منحدر اليسارية ويسقط فريسة سهلة في شرك الثورية والثوريين الذين يستغلونه ما استطاعوا ما داموا خارج الحكم ، فاذا ما حكموا وسادوا جعلوا منه خادما ذليلا وداعيا مطيعا ، والا فمصيره السجن او القتل .

المجتمعات الشيوعية جحيم المثقفين

على ان فصيلة المثقفين ، تبقى في جميع الظروف ، ابعد ما تكون عن ان تشكل طبقة متميزة ، فهي ذات منشأ اجتماعي مختلف ، وعلاقتها بالطبقة الحاكمة تتبدل وفق نظرة الحكام اليها ، فهي كالطفل المدلل يلذه ان يهدده ويكون موضع اهتمام الآخرين ، يثور لادنى الامور واكثرها ساطة ، ويملا الدنيا صراخا اذا ما احس بأن عيون الآخرين في غفلة عنه .
واما رجال الطبقة الحاكمة فقاعدة علاقة المثقفين بهم يسيرة للغاية .

فكلما قربت الهيئات الحاكمة هؤلاء المثقفين من عرشها خفت حدة نفقتهم عليها ، بل سايروها ومدحوها وخلقوا لها من مبررات البقاء النظرية ما تشاء . اما اذا اهدتهم عن غسلها وسمنها ، فان ذلك يجلب لها انواعا من الشتائم والنقمة ومختلف اصناف الاتهامات والدعوات بقرب الزوال » .

ولا خلاف في ان طبيعة النظام تترك ميسمها على مواقف المثقفين انفسهم ، وذلك بمدى تسامحها معهم او تسلطها وفرض هيبتها ، ذلك لان « في طبيعة المثقفين ان ينعكس عليهم اثر نظام الحكم القائم في بلدهم ، فهم يدعون ويخفضون رؤوسهم اذا كان الحكم صارما ، ولكنهم يملأون الدنيا ضجة وصخبا اذا كان متراخي القبضة يقبل الاخذ والرد » .

ويدهي جدا ، والحالة هذه ، ان نجد الاحزاب اليسارية تجهد لاستقطاب المثقفين ، في محاولة منها لايهامهم بانها تحمل اليهم المستقبل والحريه ، وينشط الشيوعيون في هذا المجال جد النشاط ، لزعة ثقة المثقفين بمجتمعاتهم من جهة ، ووعدهم بالفردوس الارضي من جهة اخرى، وهكذا يزرعون الحقد في قلوبهم ضد كل ما هو قائم ولا سيما ضد الفئات الحاكمة .

ولا يخفى ان الماركسية تبشر بدكتاتورية البروليتاريا ، ومن ثم بناء المجتمع الشيوعي . بيد ان المجتمعات الشيوعية القائمة تقدم اسطع مثل على انها جحيم المثقفين ، والمقبرة التي تدفن فيها حرية الفكر والمواهب وسائر النشاطات العقلانية ، ويمارس النظام الشيوعي ضغطا رهيبا على كل نامة فكر واختلاجة شعور ويقظة ضمير ، وهو يسعى جاهدا الى وضع المثقفين في قممته الرهيب ، مطوقا اياهم بطلاسم الايدولوجية الماركسية المعادية لروح الحضارة ، والخانقة للحريه ، والقاضية على كل تطلع انساني نحو مستقبل افضل .

وبهذا المعنى ، كان اليسار الشيوعي اليوم الافيون الذي يمتص الطاقات

الإبداعية لدى الشعوب ، لدفعها الى مهاوي الضياع ، ومزلق الظلم والاضطهاد ، عاملا على تهديم الحضارة في سبيل احلام طوباوية كاذبة لن يستفيد منها سوى الفئات المتسلطة في مجلس الكهنوت الحزبي الذي يحكم البلاد بالحديد والنار ، ويفرض على الشعوب التي ابتليت به ، التسليم والاستسلام ، والخضوع والخنوع ، في محاولة منه لقتل المشاعر الانسانية لديها وخنق التطوع والطموح .

وبدا كان المثقفون الثوريون ظاهرة مرضية في المجتمعات الحديثة ، تلتقي في اكثر من مثل ومجال ، بظاهرة الهيبة التي يدعي افرادها لانفسهم القدرة على تغيير المجتمعات وبناء الفردوس المنشود ، بينما يمتص الحشيش والافيون اراداتهم وامكاناتهم وطاقاتهم الإبداعية ، ولا يدرك اولئك وهؤلاء انهم انما يشكلون وقود الثورة الشيوعية التي تعمل على تحويل المجتمعات الانسانية الى سجون كبيرة ورحيم لا رحمة فيه ولا خلاص منه .

قدري قلمجي

الفصل الاول

الْيَحْيَىٰ وَابْنُ
وَالْبِسَامِ

خرافة اليسار

ما هو اليمين وما هو اليسار ؟

ترى هل لا يزال هناك مدلول معين لأي من الكلمتين ؟

ان مجرد سؤال يتقدم به شخص ما من هذا النوع معناه ان ذلك الرجل قد التبس عليه الامر ، فهو في شك من امره . وقد كتب المستر « ألين » مرة يقول :

« يتبادر اليّ عندما يتوجه اليّ احد من الناس قائلا : هل لا يزال هناك فرق بين الجناح اليميني والجناح اليساري ، اي بين من يطلقون على انفسهم رجال اليسار والآخرين الذين يطلقون على انفسهم رجال اليمين ، يتبادر اليّ لأول وهلة ان الرجل غير يساري على الاطلاق » .

ولا يجوز ان يثنينا هذا الحكم الذي اصدره المستر « ألين » عن تفحص الحقيقة وتبيان الصواب . ذلك لان مثل الحكم السابق ينطلق من الحقد والتفرّض ، أكثر من انطلاقه عن اعمال الفكر والخضوع للمنطق .

فما هو اليسار ؟

يقول المسيو « لير » : اليسار هو حزب المعارضة في البرلمانات الفرنسية ، وهو الحزب الذي يتخذ اعضاؤه مقاعد لهم في الجانب الايسر من منصة الرئيس . ولكن كلمة « اليسار » ذات مضمون يختلف تمام الاختلاف عن مضمون كلمة « المعارضة » لحكومة ما . ذلك ان وظيفة المعارضة تنتقل من حزب الى حزب ، تبعا لانتقال الحكومة القائمة نفسها . اما « اليسار » فيظل « يسارا » من حيث مقاعد اعضائه حتى ولو كان هو الحزب الحاكم .

ومن هذا يتضح ان هناك «التباسا» كبيرا في مضمون الكلمة . . . فلنحاول ان ننظر الى طبيعة المفهوم العام بين الناس العاديين .
ان الرجل العادي لا يقيد نفسه ضمن نطاق وجود جهاز سياسي

يدير الدولة فيه حزبان احدهما « يسار » والاخر « يمين » ، وكلاهما يحاول الزحف الى « الوسط » ، حين يستعمل كلمتي اليسار واليمين . ذلك لانه اعمق نظرة من هذا . فهو يشير الى وجود فئتين متميزتين من اعضاء البرلمان والناس عامة ، وتكون الفئة الواحدة منهما تناقض الاخرى تناقضا رئيسيا . ولذلك تجد الواحدة ذات مفاهيم مختلفة عن مفاهيم صاحبها . ويظل ذلك الاختلاف يتحين الفرص للبروز ، سواء في التشريع او الترمولوجيا (علم وضع التعبير المناسب للمعنى المحدد) بشكل دائم يصور الصراع بين المفهومين .

فالييسار واليمين في نظر الرجل العادي معسكران متطاحنان الى الابد . والان هل توجد هاتان الطائفتان من الناس ، والافكار ، والاحزاب في اي مكان اخر غير مخيلات المؤرخين الخصبية ، تلك المخيلات التي خدعتها قضية « دريفوس » ؟ وهل هنالك يمين ويسار بالفعل عند غير المختصين بالتشريعات الانتخابية ودراستها ؟

دعنا نرى .

ان الجماعات المختلفة التي تعتبر نفسها مشمولة بكلمة « الجناح اليساري » لم تجمعها حتى الان وحدة او اتحاد على الاطلاق . هذا اذا قصدنا معنى عميقا لكلمة (وحدة) . فقد ظلت الشعارات تتبدل وبرامج تنفيذها تتغير طوال العصور ، ومن عصر واحد الى اخر . وهل هنالك علاقة ما بين الجناح اليساري الذي ناضل من اجل خلق حكومة دستورية في السابق ، وبين الجناح اليساري الذي يحكم ما يسمونه بـ « الديمقراطيات الشعبية » في الوقت الحاضر ؟؟

خرافة رجعية

تعتبر فرنسا خير موطن يشار اليه حين التحادث عن التناقض التقليدي والصراع الدائم بين اليسار واليمين . فبينما لا يكاد المرء يعثر

على اي اثر لهذا المعنى في انكثرتا قبل الثلاثينيات من هذا القرن ، تراه يجده واضحا جليا في فرنسا قبل ذلك بزمن طويل . ولليسار في فرنسا نفوذ طاغ . يبلغ من قوته ان اعضاء الجناح اليميني، والاحزاب المسائرة له (او احزاب منتصف الطريق) يلاقون ارهاقا وعتنا حين يحاولون نفص « الالقاب » التي يطلقها عليهم خصومهم . والاحزاب الفرنسية ينظر بعضها الى بعض حسب آراء « الجمهوريين » او « الديمقراطيين » او « الاشتراكيين » .

وهناك قضيتان ، من وجهة النظر السائدة في الوقت الحاضر ، تجعلان الخصومة بين اليمين واليسار في فرنسا على اشدها . اولاهما : مسألة النظرة الدينية .

فالنظرة التي ينطلق منها دعاة المحافظة على « العهد القديم » اي الطراز السابق في الحكم والادارة والاجتماع ، تنبع مما اوحت به تعاليم الكنيسة الكاثوليكية في السابق .

اما النظرة الجديدة التي مهدت الطريق امام الثورة الفرنسية فهي على غير ذلك . لقد ادانت الحكم المطلق بجميع اشكاله بما في ذلك سيطرة الكنيسة الكاثوليكية نفسها . وقد حارب « حزب التقدم » طوال القرن الثامن عشر ووردحا من القرن التاسع عشر كلا من الملك والكنيسة ، واطهر ميلا جليا نحو العلمانية ، كرها منه في ما بدر عن الكنيسة من عطف على الرجعية (او المحافظة على القديم) .

ويختلف الحال عن ذلك في انجلترا . اذ انه لما كانت الحرية الدينية قد توفرت للناس منذ سنة ١٦٨٨ ، فاننا نجد الاحزاب التقدمية قد سارت في الطريق الاصلاحى المعتدل ، بدلا من سلوك العقلاية الصرفة او الميل الى الاخذ بها على كل حال .

وقد تم الانتقال من نظام « العهد القديم » الى « المجتمع الحديث »

بكل وحشية وفضاظة في فرنسا ، بينما تم ذلك على الجانب الاخر من القتال بكل روية وتعقل . فقد توصل الانجليز الى الحصول على حكم دستوري سليم على مراحل متعددة ، واحدة بعد اختها . لقد طوروا مؤسساتهم التمثيلية الحالية من برلمانهم القديم الذي ترجع اصوله التاريخية الى اواخر القرون الوسطى . وتم لهم الحصول على « حق التشريع الديمقراطي » مع مرور الزمن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وكان قد سبق ذلك ان عم مبدأ تساوي المواطنين امام القانون ، بعد ان ازيلت الفوارق والحدود بين المقاطعات منذ القديم .

وهكذا فان الافكار التي دفعتها الثورة الفرنسية الى كل اقطار اوربا بعنف ، كسيادة الشعب ، والحكومة الدستورية ، واماجلس التمثيلية المسيطرة ، والمساواة في الحقوق بين الافراد ، كل هذا قد تحقق في انكلترا ، قبل فرنسا نفسها . وبدون اية حاجة الى ثورة شعبية عارمة ندعو المواطنين الى ان يحطموا قيودهم بجنون .

لقد كان مبدأ « ديمقراطية » الحكم بؤرة تجتمع فيها آراء مختلف الاحزاب الانكليزية المتنافسة ، وتتفق عليها ، وان كانت تختلف في الكثير من القضايا الاخرى .

وسواء اعتبرناها امرا مفزعا يدعو الى الرعب والهلع ، او اعتبرناها قضية ملحمية كلها بطولية وفخار ، فان الثورة الفرنسية قد قسمت تاريخ فرنسا الى قسمين متميزين . ويبدو ان هنالك وطنين فرنسيين ، واحدا منهما « فرنسا العهد البائد » او « فرنسا ما قبل الثورة » والاخر « فرنسا المجتمع الحديث » او « فرنسا ما بعد الثورة » .

وهناك صراع مرير بين الاثنتين ، ففرنسا العهد البائد لا تريد ان تولي ادبارها وتسلك الطريق الى بركة النسيان في التاريخ ، وهذا ما يجعل « فرنسا المجتمع الحديث » تثن عليها حربا صليبية لا هوادة

فيها ولا رحمة ...

وكلاهما ، القديمة والحديثة ، تعتبر نفسها مثلا اعلى لخير ما ابدعه الفكر الانساني على مر العصور . فالاولى تستثير ، الاسرة ، والنظام ، والدين . والثانية : العقل ، والمساواة ، والحرية .

وهكذا فاننا نجد في الواحدة ميلا الى الاخذ بالتطور التدريجي ضمن حدود النظام السائد ، ونجد في الاخرى ايمانا عميقا بقدرة الانسان على اعادة بناء مجتمعه حسب ما تمليه الحقائق العلمية الراهنة .

وبمعنى اخر ، ان هذا الصراع الذي تقع عليه هو صراع بين اليمين واليسار ، فاليمين هو حزب المحافظة على التقليد والامتياز المتوارث ، واليسار هو حزب افساح المجال للتقدم والكفاءة الشخصية .

وليس هذا التصنيف الكلاسيكي هو الصواب كما انه ليس خطأ .. اما صوابه فيعود الى انه حاول ان يحدد المعنى فأصاب منه شيئا ، واما خطؤه فهو انه لم يصب الحقيقة بكاملها .

ولذلك ترانا نقول : نعم انه تصنيف صحيح، ولكنه اصاب نصف الحقيقة لا اكثر .

وهو ، اي التصنيف المذكور ، موجود في مختلف طبقات الشعب الفرنسي وان كان لا يشمل الشعب بكامله . وفي كل مكان يقع الباحث على مسيو « هوميس » المحافظ قبالة مسيو « كوري » التقدمي ، ومسيو كليمنصو السياسي المعروف قبالة الجنرال فوش العسكري والسياسي المعروف ايضا .

ونحن نجد في الكثير من الحالات ، وخصها ما يتعلق بالقضايا التشريعية او القضايا المثيرة كقضية دريفوس ، شيئا من الاتفاق الملحوظ بين « الحكومة » و« الكنيسة » في جهة ، وبين « التقدميين » في جهة اخرى . وبذلك تنقسم البلاد الى كتلتين واضحتين في معالمهما . الا

ان هذا الانقسام نفسه كثيرا ما يكون عبارة عن تمويه متقن يخفي وراءه اصطراع الآراء داخل الكتلة الواحدة . وها هو تاريخ فرنسا منذ سنة ١٧٨٩ ، اي بداية الثورة الفرنسية الكبرى ، خير شاهد على ذلك فلو تفحصناه لوجدنا ان كلا من الكتلتين ، (اليمين واليسار) كانت عاجزة عن الاستمرار في الحكم لوحدها نتيجة لعدم انفاق العناصر التي تتألف منها تلك الكتلة .

وهنا ما يجعلنا نرى بان القول بوجود « يسار واحد » ليس اكثر من مجرد وهم خادع وخرافة لا اساس لها . اما سبب القول بها فهو تلك الاخفاقات المتتالية التي ابتليت بها فرنسا منذ سنة ١٧٨٩ حتى سنة ١٨٤٨ .

لقد ظل « اليسار » يقف موقف المعارضة حتى قيام الجمهورية الثالثة (هذا اذا نحينا الاشهر القليلة ما بين ثورة شباط (فبراير) وحرب الشوارع في حزيران (يونيو) سنة ١٨٤٨) ، اي طوال القرن التاسع عشر تقريبا . وقد عارض « اعادة الملكية » لانه كان يعتبر نفسه الوريث الشرعي للثورة الفرنسية الكبرى ، تلك الثورة التي يعتبرها مصدر دعواه التاريخية في الماضي ، ومرتكزا لاماله واحلامه في المستقبل .

ولكن هنا « اليسار » المهووس كان فوضويا ، معقدا ، يبحث على الفرع ذاته شأنه شأن الحوادث الفظيعة التي خلقتهم فانسبب اليها . لقد كانت وحدته وحدة خرافية لا اكثر . فهو لم يتحد على الاطلاق ما بين سنتي ١٧٨٩ و١٨١٥ ، بل ظل مبعضرا شذر منذر . وكانت هذه حاله سنة ١٨٤٨ عند قيام الجمهورية الثالثة لتملأ الفراغ الدستوري الذي نجم عن ازاحة النظام السابق .

اما اليمين فكان بدوره ايضا لا يزيد في وحدته عن خصمه . ففي سنة ١٨١٥ مثلا ، كان اليمين ، او الحزب الملكي ، موزعا بين «المغالين»

الذين يحملون باعادة « النظام القديم » بكامله ، وبين « المعتدلين » الذين كانوا مستعدين لان يقبلوا الحياة على اساس الوضع الجديد الراهن .

وكان قدوم لويس فيليب شيئاً لم يتوقعه « اليمين » ولا « اليسار » في ذلك الحين . لقد افسد على الفئتين كل ما كانتا تصبوان اليه . ومع هذا نجدهما لم تستطعا الاتفاق على شيء ، بالرغم من انهما كانتا تمقتان لويس فيليب ، المفتصب الجديد للعرش .

لقد سارت الفوضى السياسية في القرن التاسع عشر على نفس المنوال الذي سارت فيه حوادث الثورة ، فكانت تخبطا اعمى لا يهتدي بشيء . فقد ادى فشل « الملكية الدستورية » الى نظام جديد ، الا ان هذا النظام لم يكن اكثر من « ملكية حقيقية ولكن عن طريق شبهه برلمانية » .

ومعنى هذا انه صير الى اعطاء الملك سلطات شبه مطلقة بفضل قدرته على ضمان الحصول على اصوات اعضاء البرلمان .

وليس هذا تقدما يذكر على كل حال ، فالامر لا يعدو تغيير الوسيلة فقط ، ودون المساس بالغاية التي من اجلها كان يجب ان يتم ذلك التغيير . وحتى هذه « الملكية عن طريق البرلمان » قد فشلت ايضا .

وحينئذ جاءت « الجمهورية » . الا ان هذه قد تحولت - مع الاسف - الى شبه « امبراطورية للعوام » . لقد سيطر عليها الرعاع ، فقدت الدولة خاضعة لهم .

كل هذا من جانب اليمين ، فلنلتفت الى اليسار الان ..

في نفس الوقت الذي كانت فيه الفئات اليمينية تتناحر ، كما اسلفنا، كانت مثيلاتها في اليسار تصطرع بعنف شديد . فقد تنازع من دعوا انفسهم ب « كونستوان » مع ال « الفولان » وال « جيروند » وال « اليعاقبة » ، الفئة منهم ضد الاخرى حتى انتهوا الى التسليم امام

« دكتاتور عسكري » .

وكانت هذه الجماعات اليسارية لا تتنافس فيما بينها من أجل الاستحواذ على الحكم فقط ، ولا تحارب بعضها طمعا في السيطرة المفردة . كلا ، بل كانت تختلف ايضا بصدد شكل الحكومة التي يجب ان تكون في فرنسا ، والوسائل التي يجب اصطناعها بغية التوصل الى تحقيق تلك الحكومة ، ومدى الاصلاحات التي يكون على تلك الحكومة ان تقوم بها .

وكان الملكيون الذين يريدون لفرنسا ان تكون ملكية دستورية كما هي الحال في بريطانيا ، يتفقون مع الجمهوريين في ذلك ، ولكن بصدد كره الفريقين للعودة الى « النظام القديم » فقط . اما في غير ذلك فالفتن لا تطبق الواحدة منهما الاخرى .

وليس هدفي في هذا الكتاب ان ابحث الاسباب التي جعلت الثورة الفرنسية تسلك ذلك الطريق الفظيع الذي سلكته . فقد كفاني البروفسور « فرّو » مؤونة ذلك . وكان في اخريات ايامه مفرما بتقصي هذه الاسباب ، والاشارة الى ضرورة التفريق بين الحركة البناء التي قامت من اجل توسيع حق الانتخاب بين الفرنسيين ، ومنحهم حريات معينة ، وبين الثورة الهدامة المدمرة التي نجمت عن الاطاحة بنظام شرعي مع عدم تقديم نظام اخر تتوفر فيه الشرعية مكانه .

والحق ان التمييز الذي بينه الرجل مفتح للغاية .

فالحركة البناء تمثل التغيرات التي نعطف عليها ، ونراها جديرة بالتقدير ، الا وهي توفير حكومة تمثيلية ، وانصاف اجتماعي وحرية فردية وثقافية . اما الثورة الهدامة المدمرة فهي التي يقع على عاتقها جميع ما افترفته من شرور ، كالارهاب ، والحروب ، والدكتاتورية ثم الطفيسان السافر المقيت .

وبوسع الواحد منا ان يتخيل ان « الملكية » كانت ستقوم بما جاءت

به الثورة من بعض الحسنات واعتبرته من منجزاتها . ذلك ان الملكية كانت لا شك ستتطور ، وان كان تطورها بطيئا .

الا ان الادمغة التي اوحت بالثورة (ومع انه ليس من الضروري ان تكون مناقضة للملكية من اساسها) قد هزت طريقة التفكير عند الفرنسيين بل قد اقتلعتها من جذورها . وكان اكثر ما يتجلى ذلك فيما يتعلق بالقواعد التي يقوم عليها النظام الملكي ذاته . وهكذا ، فان الافكار الجديدة التي نشرها « انبياء الثورة » قد زعزعت « اصول الشرعية » في عقول الفرنسيين ، فادى ذلك الى وقوع « الارهاب » اثناء الثورة ، والاختفاء الجسيمة التي مارستها الثورة فيما بعد .

وقد ظهر من خلال ذلك حقيقة واحدة ، وهي ان « النظام القديم » قد تبخر كليا بضربة واحدة . وقد تاهت فرنسا طوال قرن كامل ظلت خلاله تفتش عن نظام جديد تقبله . وانقضى ذلك القرن ، وبعدئذ وجدت فرنسا ضالتها . ولكنها كانت قد دفعت ثمنا باهظا تمثل في كثير من الارواح والدموع .

كانت النتائج الاجتماعية المرجوة من الثورة قد اتضحت منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولم يعد هناك اي مجال للبحث في اعادة الامتيازات الملقاة ، او قضية تساوي المواطنين امام القانون . اما قضية اقامة نظام ملكي او غيره فكانت لا تزال غير بائنة المعالم في ذلك الحين .

وكانت الامال في تحقيق نظام ديمقراطي للبلاد لا تحصر نفسها في شكل معين ، كالنظام البرلماني مثلا . فها هم البونابرتيون ، او انصار بونابرت يخنقون الحريات السياسية باسم الديمقراطية نفسها . وليس هنالك كاتب فرنسي معاصر واحد يشهد بان « يسارا موحدا » كان موجودا في ذلك الحين حتى يقف قبالة انصار « النظام القديم » اليمينيين .

وهكذا فان « حزب التقدم » كحزب معارض ليس الا خرافة لا

تستند الى واقع .

لقد صرح كلمينصو حين تم ضمان نجاح الجمهورية الفرنسية الثالثة بقوله « ان الثورة كتلة واحدة » . ومع ان ذلك تقيض لكل الشواهد التاريخية الثابتة ، فقد حسم به كلمينصو جميع المنازعات بين مختلف فئات « اليسار » .

وهكذا بدا ان « الديمقراطية » قد تصالحت مع « البرلمانية » وتم تقرير المبدأ القائل بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات . وكانت الظروف العالمية قد تغيرت الآن . فساعد ذلك في ضمان الحريات الفردية للمواطنين الفرنسيين ، كما جعل قدوم طاغية او دكتاتور الى الحكم امرا مستحيلا .

وقد بدا ان المعتدلين والمتطرفين ، والليبراليين والمحافظين لن يتنازعا فيما بينهم بعد الان ، ولن تحاول طائفة منهم ان تقضي على منافستها . ذلك لان الاهداف التي تتفق عليها جميع هذه الطوائف قد تحققت للجميع .

وهكذا قامت الجمهورية الثالثة ، وهي نظام دستوري ، كما انه مقبول لدى الشعب ، بالاضافة الى انه يتمتع بهالة من المجد والجلال، كانت تشع عليه من كونه ابنا بارا ينتسب في اصوله الى (كتلة الثورة) .

الا ان الامر لم يكن بتلك السهولة . ففي اللحظة التي كان فيها ترسيخ الجمهورية الثالثة يضع حدا للمنازعات الداخلية في اليسار البرجوازي كانت هنالك زعنفة جديدة تبرز الى الوجود .

لقد برز « يسار ضد الرأسماليين » بعد ان كان اليسار في السابق « يسارا ضد الملكيين » . فهل بالمستطاع القول بان هذا « اليسار » الذي يدعو الى « ملكية الشعب لوسائل الانتاج » قد نتج من نفس الفلسفة التي انتجت « اليسار السابق » ؟؟ وهل بالمستطاع القول بان اليسار اللاحق نفس اهداف اليسار السابق واغراضه ؟؟ ان اليسار اللاحق يدعو الى « ملكية

الشعب لوسائل الانتاج « بينما كان اليسار الذي سبقه قد ثار على الحكم الفردي المطلق ونظام الطبقات ، والنقابات المؤتلفة . فهل هما شيء واحد يا ترى !

كلا ، طبعاً . لقد ظهرت الماركسية . وهي تضع حداً فاصلاً بين جناحي اليسار الانفي الذكر ، كما انها تضمن استمرار التفريق بينهما . وهي تقول : « ان الطبقة الرابعة تعقب سابقتها الثالثة ، ولذلك فان طبقة البروليتاريا ستخلف الطبقة البرجوازية . . لقد ازاحت البرجوازية النظام الاقطاعي وحررت الشعب من قيود الولاء الاجباري والتضيقات الكثيرة في امور الحرية الفردية والدينية على السواء . وحين شعر الفرد المتحرر بتخلسه من قيوده هذه ، ولم يجد الطمأنينة التقليدية التي كان ينعم بها في السابق ، وجد نفسه عبداً خاضعاً لسيطرة « ماكينسة السوق » ، اي نظام التسويق والعرض والطلب . كما وقع فريسة سهلة لجشع الرأسماليين . وعلى هذا الاساس كان لا بد من قيام طبقة جديدة هي طبقة البروليتاريا باعادة تنظيم المجتمع من جديد ، وتخليص ذلك « المتحرر » من ورطته مع نظام الاقتصاد الحر » .

ويختلف التأكيد على ضرورة الاخذ بالنظم الجماعية ، او قبول بعض المظاهر الليبرالية ، بين قطر واخر في نظر الاحزاب الاشتراكية ، كما ان للظروف الخاصة اثراً في هذا الاختلاف . فبعض الاحزاب الاشتراكية تشدد على ضرورة وجود قطعة كاملة بينها وبين الطبقة البرجوازية ، والبعض الاخر يشدد على ضرورة الاستمرار في مساق الثورة الاشتراكية العالمية الكبرى ، اي انه يرى للبرجوازية دوراً لا يمانع في ان تقوم به ، وان كان يضمن تناقصه بالتدرج .

وها هم « الاشتراكيون الديمقراطيون » الاثنان في بلادهم قبل سنة ١٩١٤ لا يعيرون اي التفات للقيم الديمقراطية ، ولا يترددون في اعلان

احتقارهم وعدم رضاهم عن المسلك الذي اختاره الاشتراكيون
الفرنسيون المعاصرون . وذلك لان هؤلاء الاخيرين كانوا يتمسكون
بالديمقراطية البرلمانية وحق الانتخاب العام .

والحق ان الصراع بين الديمقراطية البرجوازية وبين الاشتراكية
في فرنسا يقدم للمتدارس مثلا صالحا عن الصراع السابق بين مختلف
فئات اليسار البرجوازي قبل ذلك . وهم يتكرونه بشدة اكثر كلما اشدت
بصورة اكثر عمقا .

وحتى وقوع الحرب العالمية الثانية ، ظل المثقفون اليساريون لا
يكادون يذهبون في تفسيرهم للماركسية الى حد ان يعترفوا بانها تفصل
ما بين الطبقة الجديدة التي ستحكم (طبقة البروليتاريا) ، وبين
جميع من تسلموا الحكم حتى الوقت الحاضر ، سواء كان هؤلاء برجوازيين
او ديمقراطيين او سواهم .

وكان هؤلاء المثقفون يميلون دائما الى الاخذ بتفسيرات « جور »
التي تؤاخي بين الماركسية وبين « الميتافيزيقية » مع ميل ظاهر الى قبول
المبدأ الاصلاحى . وقد برز الحزب الشيوعى الفرنسى اثناء نشاط جبهة
المقاومة الشعبية للنازيين الالمان اثناء الحرب ، اكثر من بروزه عن طريق
النضال الطبقي في ايام السلم ، فادى ذلك الى ان الكثير من اعضاء
الحزب في فرنسا لا يزالون يعتبرون انفسهم مدينين بتلك الاستنارة
الوطنية الى الحزب . ولذلك تراهم يدلون باصواتهم الى جانبه .

وليس هنالك بلد اوروبي ذا تاريخ تبدو في صفحاته مثل البشاعة
والمخازي التي سببتها احداث وثرة كومونة ١٨٤٨ ، مثل فرنسا .

لقد احرز الاشتراكيون والراديكاليون معا انتصارا كبيرا في انتخابات
١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، ولكنهم جميعا عجزوا عن الحكم سوية . ومنذ تلك اللحظة
التي قبل فيها الاشتراكيون الدخول في وزارة ائتلافية ، اصبحت

الشيوعيون بقدره قادر ، هم الذين يمثلون طبقة الشغيلة ، فهم حزبها الذي يدعي الدفاع عن مصالحها ما وسعه الامر .

وليست الفترات التي تم فيها لم شمل الفئات اليسارية (كما حدث ابان قضية دريفوس ، وقضية فصل الدين عن الدولة) للوقوف امام فئات اليمين - تلك الفترات التي تأثر بها « الين » في كتاباته - باعظم اثرا او اعظم دلالة من ذلك التصعد الذي حدث بين تلك الفئات (اليسارية) في سنوات ١٨٤٨ و ١٨٧١ و ١٩٣٦ و ١٩٤٥ .

حقا ، ان «وحدة اليسار» ليست الا مغالطة فكرية اقل منها تشوبها لواقع السياسة الفرنسية .

لقد عجز « حزب التقدم » عن بلوغ اهدافه حتى بعد ٢٥ عاما من الفوضى وسفك الدماء ، وحين بان له عجزه حبل بمفهوم مبسط للغاية مبتذل ، اراد به ان يميز بين الحق والباطل ، والماضي والمستقبل . ولانه اخفق في ان يوحد الطبقة العاملة مع الامة الفرنسية ويصهرها فيها، فقد اخذ المثقفون البرجوازيون يحملون بيسار يضم في داخله كلا من « الطبقة الرابعة » و « الطبقة الثالثة » ، اي يضمهم مع البروليتاريا .

وهذا اليسار لم يكن خرافيا ابدا . لقد ظهرت له بعض الاثار بالفعل . فقد كانت الطبقتان تشركان في التصويت لمصلحة احدهما احيانا . ولكن النجاح في احراز هذا الانضمام لم يدم طويلا . اما السبب في ذلك فهو ان الجماعتين لا تتفقان الا على شيء غامض مشوش مجمله كره الرجعية ، والنضال ضد سيطرة رجال الدين . وقد اصبح هذا النضال عتيقا باليالا يستثير حماسة احد في الوقت الحاضر .

عدم ارتباط القيم

اننا لا نعدو الحقيقة اذا قلنا بان الفكرة العامة التي يخرج بها طلاب قارتي اسيا وافريقيا حين يفدون الى الجامعات الاوروبية او الاميركية هي

الماركسية . ولكنها ليست الماركسية الاصيلة ، بل نجدها مفهوما مهزوزا عنها .

وتقوم هذه الفكرة في اذهان اولئك الطلاب الوافدين على اعمدة ثلاثة ، اولها واهمها فكرة ملكية الشعب لجميع وسائل الإنتاج، وثانيها كره شديد لكل ما من شأنه ان يؤدي الى تركيز السلطة الاقتصادية في ايدي ما يسمونه بـ « التروستات » ، وثالثها ادراك شامل « لماكيننة السوق » اي نظام التسويق الحالي في « العالم الحر » .

ولذلك فاننا نجدهم يجعلون شعار « ابق الى اليسار » يعني حتمية التقدمية في بلدانهم ، وذلك عن طريق التأميم واشراف الدولة ، مما يؤدي الى تساوي المداخل بين المواطنين في اخر الامر .

وقد كسب هذا الشعار كثيرا من الشعبية في العشرين سنة الاخيرة في انكلترا . ولربما كان ذلك بفضل ان الماركسية قد غدت الفكرة القائلة بأن « اليسار » هو ضمان الحياة المقبولة في المستقبل وتجديدها . كما اكدت ، حسب زعمها ، بان « اعداء الرأسمالية » هم الذين سيتولون مقاليد الامور .

ولربما كان الانتصار الذي احرزه حزب العمال البريطاني في انتخابات سنة ١٩٤٥ مثلا طيبا على التنفيس الذي تسعى اليه الطبقات الفقيرة عن حقدتها على الطبقات الممتازة الحاكمة .

وبهذا يكون التوافق بين الحاجة الى اصلاحات اجتماعية عامة وبين الثورة على اقلية حاكمة هو الذي يبدو وكأنه « يسار » في نظر الكثيرين . ذلك ان هذا « اليسار » الذي يشيرون اليه يتم خلقه في مثل تلك الظروف

هذا في انكلترا ، اما في باقي اقطار القارة الاوروبية فان الحدث الايدلوجي الحاسم كان هو « الانقسام الازدوج » . حتى انه يمكن اعتبار ذلك « الحدث » الظاهرة الاعم والاعمق في جميع أوروبا . فما هو هذا

الانقسام المزدوج ؟

انه انقسام في اليمين يقابله انقسام في اليسار . وقد احدث انقسام اليسار كلا من الفاشية والنازية في طرف واحد ،والشيوعية في الطرف الاخر .

وكان الامر على غير هذه الحالة في غرب اوروبا . فقد حدث انقسام ايضا ، ولكنه من طبيعة اخرى . لقد تم الانقسام بين مفاهيم « اليسار » وقيمته الاجتماعية ، وبين مسلكه السياسي . اما سبب ذلك فيعود الى نتائج اثار انقسام قارة اوروبا نفسها ، والفوضى العقائدية التي اعقبته ، كما انه يعود الى عدم ترابط القيم الأوروبية حين يجري تطبيقها على مجتمعات غير اوروبية ، ايضا .

وانه لمن الخطير جدا ان يحاول تطبيق المصطلحات السياسية الأوروبية على المنازعات الداخلية في اقوام غير اوروبية . هذا اذا كان الحال مستويا في اوروبا والامور العادية ، فكيف به يا ترى عندما تكون الاحزاب السياسية الأوروبية ترزح في الفوضى بحيث يعجز الواحد منها عن تلمس الطريق ، او حتى تحديد الوجهة التي يريد ان يسير اليها ؟؟ الا يكون ذلك ادهى وأمر ؟

والحق انها لقاعدة عامة صائبة ، ان النظم السياسية (اية نظم) سواء البرلمانية منها او غير البرلمانية ، تخرج بنتائج عجيبة جدا ، ومناقضة لاصولها على خط مستقيم اذا نقلت من مهدها . واعني بذلك اذا نقلت بحذافيرها من مجتمعاتها الاصلية الى مجتمعات جديدة مخالفة .

وليس هذا مقصورا على حالة بعينها . فحتى النظم البرلمانية يمكن ان تكون تقدمية او محافظة وفاقا لنوعية الفئة الاجتماعية التي تأتي بهذه النظم .

فعندما تقوم جماعة من الضباط المغامرين ، مسنودة بالبرجوازية

الصغيرة في بلدها ، بحل البرلمان ، اين يا ترى يكون اليسار واليمين ؟ ان الضباط الذين يعلقون الدستور وحرياته المضمونة (وبكلمة اخرى الضباط الدكتاتوريين) لا يجوز تصنيفهم في طائفة اليسار . نعم ، انهم يحكمون بلادهم بالسيف وحده ولكن هذا لا يكفي لاطلاق صفة « اليسارية » على هذه الفئة . وحتى لو اطلقها عليهم « البيروقراطيون » الذين كانوا يريفون الديمقراطية ويستغلون حربتها الفضاضة للابقاء على امتيازاتهم الكثيرة ، فان تلك الصفة تصبح مدحا اكثر منها مذمة وتشهيرا .

وفي اقطار اميركا الجنوبية وشرق اوربا اظهرت تلك الوسائل « الجماعية » نفسها . وكان قد سبق ان اتضحت الحاجة الى اجراء اصلاحات اجتماعية في تلك البلدان ، ولكن احدا لم يكلف نفسه النظر الى تلك الدلائل والامارات .

وكان قد تم في تلك البلدان ، وحباً في تقليد اوربا ، ان انشئت برلمانات وحكومات دستورية . . ولكن ما الفائدة من ذلك ؟ لقد ظل الشعب جاهلا اميا ، كما بقيت الطبقة المتوسطة فقيرة لا تكاد تستطيع الدفاع عن نفسها . اما تلك البرلمانات « الرسمية » في الواقع ، فقد احتكرها الاقطاعيون وكبار الملاك ، هم والمحسوبون عليهم من البيروقراطيين في جهاز الدولة .

وعلى هذا الاساس قامت دكتاتورية بيرون في الارجنتين . تلك الدكتاتورية التي حفظت مصالح اقطاع ودلاذيله ، وان تظاهرت بغير ذلك . فهل تارانا الان ننظر الى نظام بيرون على انه يقع في جناح اليسار او اليمين اذا اردنا تصنيفه ؟

والحقيقة التي يمكن استخلاصها من ضرب هذه الامثلة المتباينة هي:

ان القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليسارية التي هي آخذة في التوفيق فيما بينها في اوربا لا تزال تتناقض تناقضا جنريا في

• اقطار القارات الاخرى •

ومن الطبيعي ان عدم الترابط المشار اليه (بين المفاهيم السياسية وتطبيقاتها العملية) في اليسار في اوروبا ، لم يعدم من يلتفت الى تقصيه بالدراسة العميقة عند النظريين . واعني بهذا ان هنالك عدم ترابط على الصعيد النظري ايضا .

فمنذ قديم الزمان وصف فلاسفة الاغريق التوقف النموذجي الذي يمكن ان تتخذه « الحركات الجماعية » . وقرروا انه لا يمكن نسبة هذا الموقف الى اليمين الارستقراطي كما انه لا يمكن نسبته الى « اليسار الليبرالي » . ولذلك اشاروا اليه بقولهم « انه الطفيان » . وهو كثيرا ما يكون عسكريا بقوة السلاح ، وقد سموه « الطفيان القديم » .

وينتج ذلك في حالة وجود « انتقال ل من مجتمعات قبلية الى مجتمعات مدنية وحرفية . اي اثناء خطوة تشكيل مجتمع قبلي من جديد ، وصبه في قالب مجتمع يرتكز على الاستقرار في المدن ، ويكون العنصر النشط فيه هو فئة الحرفيين :

اما « الطفيان الجديد » او « الحديث » فهو غير ذلك . انه ما ينتج بفعل الصراع بين الاحزاب المختلفة في برلمان ما .

وبهذا يكون « الطفيان القديم » يعتمد على قسم من الطبقات العليا على الاقل ، فهو يزيح مصالح الاقطاع ليهبها للتجار ، كما انه يحور النظم السياسية التي كانت سائدة في العصر السابق (الاقطاع) ويجعلها تسيير في خدمة الحرفيين الجدد .

اما « الطفيان الجديد » فيعتمد على نقمة طائفتين اخريين . اولاهما بقايا تلك الاسر التي راعها ان تخرج السلطة من يدها الى يد اخرى .

وثانيتهما تلك الجموع البشرية المعدمة بعد ان سلبها التجار كل شيء

وقد ائثلفت هاتان المجموعتان على نطاق اوروبا بكاملها في القرن التاسع عشر . وليس هنالك ما يمنع قيام ائتلاف اخر من نوع جديد في القرن العشرين ، إلا انه ان قام ، كان بشكل اخر . ففي المجتمعات الصناعية الحاضرة يجوز ان تتآلف اربع طوائف .

اولاها : الرأسماليون الذين يفزعهم جسع الاشتراكيين وميلهم الى التحدي .

وثانيتهما : الجماعات بين - بين ، التي تجد نفسها ضحية للرأسماليين الكبار ، كما انها فريسة للطبقة العاملة المنظمة في نقابات جبارة .

وثالثتها : العمال المعدمون كليا ، حتى مع انهم افراد في الطبقة العاملة .

ورابعتها : الوطنيون الذين لا يقنعون بعملية التطور التدريجي البطيء عن طريق البرلمانات كما ان لهم مطامح حقيقية في الاصلاح .

وقد حدث مثل ذلك - عدم الترابط - السابق الذكر في تاريخ فرنسا من قبل . وها هو نابليون نفسه يمكن ان يتخذ مثلا . صحيح انه قد ثبت الاصلاحات التي جاءت بها الثورة الفرنسية في الدستور ، ولكنه مع الاسف ، استبدل « ملكية فرنسا » السابقة ، وكانت ملكية ضعيفة متسامحة ، بدكتاتورية جديدة . وكان شر ما في تلك الدكتاتورية انها قوية نشيطة طاغية .

هكذا كانت الحال بعد الثورة . ويبدو انه يحق لنا الان ان نقول لقد كانت « الاصلاحات الاجتماعية » و« نظام الحكم » متلازمين في فترة سيطرة « البرجوازية » تماما كما ان « مشروع الخمس سنوات » يلزم نظام الحكم الاشتراكي في الوقت الحاضر .

ولتفسير ذلك اقول : لقد جاءت الثورة الفرنسية ببعض الاصلاحات الاجتماعية ، ولكنها جاءت « بنظام الحكم الجماعي ايضا » . وما كان لها ان تفعل غير ذلك .

وعلى نفس المنوال يكون « مشروع الخمس سنوات » ضرورة لازمة يتوصل « نظام الحكم الاشتراكي » عن طريقه الى فرض طغيانه ! .

لقد كان من الضروري لـ « ايدلوجية اليسار » ان تنظر الى « الفاشية » على انها حركة « رجعية » حتى تستطيع ان تحتفظ بصفة النقاوة في عيون اصحابها . وكان « اليسار » ينكر بكل ما اوتي من قوة ، ورغما عن وجود الحجج الدامغة ، ان « القمصان السوداء » هم أعداء لدودون « للديمقراطية الاشتراكية » . ولم يكتف « الفاشيون » بهذا الانكار بل عمدوا الى اوقع من ذلك ، فانكروا ان « هذه القمصان » عدوة البرجوازية الليبرالية والفئات الارستقراطية ايضا .

وقد قامت ثورات « يمينية » تقابل « الفاشية » ، ولكن هذه الثورات لم تفعل اكثر من ابقائها السيطرة في يد الراسماليين واستبدالها « الحكومة البوليسية » بـ « حكومة برلمانية » .

ومهما قيل عن مساهمة « الاحتكارات » والشركات الكبيرة في خلق الفاشية وتشجيعها ، فان ذلك لا يعدو كونه مغالطة تاريخية يقصد منها اساءة فهم « الحركات الوطنية » وصبغها بصفة مفايرة للواقع . ان اصحاب هذه الدعوى يريدون ان يرجعوا شرور الفاشية الى شكل البناء الفوقي في النظام الراسمالي الاحتكاري .

« خذ « البلشفية » في طرف ، و« الفاشية » في اسبانيا في طرف اخر . واطننا لن نكون في حاجة الى اعمال فكر حتى نقرر ايهما في اليمين وايهما في اليسار . فالبلشفية الى اليسار طبعا وكذلك فاشية فرانكو الى اليمين .

لقد احتلت البلشفية نفس الطريق التي يسلكها الحكم المطلق التقليدي وازالت الطبقة الحاكمة السابقة ، وجاءت بنظام الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

اما الفاشية الاسبانية ، فقد حلت محل « نظام برلماني » كان يتمتع
بتأييد :

الطبقات ذات الامتيازات ، وهي الملاكون اتكبار ، ورجال الصناعة
الاثرياء ، ورجال الكنيسة . وقد رافع لواءها وكسب لها النصر في ميادين
« الحرب الاهلية » طائفة واحدة وعامل واحد . اما الطائفة فهي كتائب
المستعمرات ، واما العامل ، فهو التدخل الالمانى والايطالي .

وهكذا ، فقد جاءت البلشفية لتستثير « ايديولوجية » اليسار ، اي
العقلانية ، والتقدم ، والحرية . بينما جاءت فاشية فرانكو تستثير نقائص
ما سبق ، فقامت على : الاسرة ، والدين والسلطة .

ومن هذا التباين الواضح يبدو الفرق جليا بين البلشفية والفاشية،
في تقريرنا ايهما تمثل « اليسار » وايهما تمثل « اليمين » .

ولكن هذا الوضوح لا يتوفر في كثير من الحالات فها هي « الاشتراكية
الوطنية » في المانيا تستغل الملايين من البائسين الذين لم تكن حالهم خيرا
من حال امثالهم الذين يستجيبون للدعوة الشيوعية او الاشتراكية .
وصحيح ان كبار رجال المال من اصحاب البنوك والمؤسسات الصناعية
الضخمة هم الذين امدوا هتلر بالمال ، كما انه صحيح ايضا ان الكثير من
العسكريين الالمان كانوا ينظرون الى « ألفوهرر » على انه الامل الوحيد الذي
سيعيد الى المانيا مجدها المزعزع وكبرياءها الجريح ، ولكنه صحيح ايضا ،
وبنفس المقدار ان لم يكن اكثر أن ملايين الشعب الالمانى كانت تؤمن بهتلر
وتلجأ اليه بعد ان فقدت كل ثقة لها في صلاح النظام البرلماني . هذه
هي الحقيقة . اما اخفاؤها فليس في مصلحة احد على الإطلاق .

وفي دولة متطورة الصناعة (كالمانيا) تغدو دوامة الازمة الاقتصادية،
اذا اضيفت الى احقاد الشعور بذل الهزيمة العسكرية شبيهة كل الشبه
بالازمة التي تنجم في مجتمع ما في اول مراحل التصنيع . ففي كلا

الحالين يكون هنالك عجز ظاهر في النظام البرلماني ، وركود اقتصادي خانق . وهذا هو خير مهد تفقس فيه الثورة . ذلك لان مختلف الفئات التي يرهقها الوضع القائم في تلك الحال تتوهم ان الثورة هي المخلص الوحيد . هكذا ينظر الفلاحون الذين يرزحون تحت اعباء ديون المرابين ، والعمال الذين تأخذ باعناقهم البطالة ، والمتقنون الذين يقتلهم الفراغ لعدم توفر الوظائف - كل هؤلاء الذين يكرهون الليبراليين والارستقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين - فالى اين يتجهون في مثل هذه الحال ؟

لا شك انهم سيتجهون الى مثل هتلر .

ذلك لان الدعوة الى « السيطرة الجماعية » هي التي تفرض نفسها على مجتمع من هذا القبيل . وتقوم الاحزاب التي تمثل تلك الافكار بنشاط خارق ، لانها تجد الوضع ملائما لها ، وما عليها الا ان تلقي بشباكها حتى تتصيد الناس .

وسرعان ما يتسع نفوذ تلك الدعوة ، واثار احزابها حين يلوح في افق البلاد ان النظام البرلماني يواجه مصاعب خطيرة للغاية من جراء بروز مشاكل عويصة بين مصالح جماهير العمال من جهة وبطء الاجراءات البرلمانية التي تعالج تلك المشاكل من جهة اخرى .

وحيثئذ تصبح الجماهير ميالة الى التضحية بحرياتها السياسية في سبيل الحصول على اجراء فعال سريع . وهذا ما لم يخفه كل من هتلر وموسوليني في بلديهما ، بل دعوا اليه كي يستأثرا بشعبية عريضة ينفذان عن طريقها الى مراميها البعيدة .

وقد تطورت الاشتراكية الوطنية مع مرور السنين ، فلم تعد رجعية في اواخر ايامها كما بدأت اول الامر . ففي المانيا وايطاليا اخذ ابناء العائلات الارستقراطية يحتلون مقاعدهم في جهاز ادارة الدولة جنبا الى جنب مع الديمقراطيين الاشتراكيين ودرجة فدرجة اخذ الاقتصاد يتحول

الى يدي الدولة ليهيمن عليه « الحزب » الذي اخذ على عاتقه ان يعيد بناء المانيا من جديد - وكان يهدف الى اعادة بناء اوروبا بكاملها ، حسب ايديولوجيته الخاصة - اذا استطاع الى ذلك سبيلا .

وهكذا تم في المانيا ان اصبحت « مبادئ اقلية » في الشعب ، هي « العقيدة الوطنية » لامة . ليس هذا فحسب ، بل « العقيدة الوحيدة الصحيحة » ، دون النظر الى اساليبها العنيفة ، ونظامها البوليسي المطلق .
وفي هاتين النقطتين يمكن القول بان النظام الهتلري اقرب الى (روسيا) وثورتها منه الى « الثورات المعاكسة » لها .

وعلى هذا الاساس يمكن القول بان « اليمين المتطرف » و« اليسار المتطرف » يلتقيان في بؤرة « نظام الحكم الجماعي » تمام الالتقاء .

ومن الطبيعي انه يمكن الجدل في ان « جماعية هتلر » جناح يميني ، في حين ان « جماعية ستالين » جناح يساري . ويكون ذلك على اساس ان « الهتلرية » قد استقت مبادئها من رومانسية الثورة المعاكسة ، بينما استقت نقيضتها مبادئها من عقلانية الثورة . وكذلك على اساس ان الهتلرية عرقية بينما الاخرى اومية . هذا صحيح ، ولكنه بعد هذه السنين الطوال من بداية الثورة الروسية ، ما بالنظر نراها محافظة على مظاهر « الجماعية » نفسها من « حكم البوليس » ، والنقمة على حرية الرأي ؟

وأوجه من الجدل في الموضوع السابق وضع الامور في نصابها على الشكل التالي : في اي من القطرين يمكن التفاضل عن ملازمة الارهاب والقوضى للثورة ، الى حد اكبر ؟

ان البلاشفة من هذه الزاوية يمثلون اليعاقبة الفرنسيين ايام الثورة ، وان كانوا قد تفوقوا عليهم في انتهاز الفرص واستغلال الظروف المواتية ، فوسعوا مجالهم للعمل . ويعود السبب في ذلك الى ما يلي :

لما كانت روسيا اقل تقدما من غيرها من الدول الاوروبية التي تأثرت

بمبادئ الثورة الفرنسية وافكارها ، فان ذلك « اي حقيقة تخلف الاقتصاد الروسي » فرض على الحزب الشيوعي فيها ان يشتد في جلد امكانيات الانتاج لدى شعبه . فسلك في سبيل ذلك (اي الهاب قوى الانتاج العاملة بجنون) طريقا مغايرة لما سلكه اليعاقبة .
ولادلل على ذلك دعني استشهد بأراء ادموند بيرك .

الم يكن هذا الرجل يعتقد ان مجرد وجود اليعاقبة في دست الحكم في فرنسا ، يشكل خطرا اكيدا على بقاء النظم الدستورية في غيرها من البلاد ، كبريطانيا مثلا ؟ الم يكن يرى ان الحرب محتومة بين افكارهم الثورية وتلك النظم ؟
والان دعنا نلتفت الى الوراثة قليلا .

دعنا نلقي نظرة على الاهداف التي كان ينشدها « اليسار » حين قام بالثورة على « النظام القديم » في فرنسا . ولشد ما يدهشنا حينئذ ان نجد ان تلك الاهداف لم تكن متناقضة ، كما انها كانت كثيرة متعددة .

والحق ان الفضل يعود للثورة في كثير من الحسنات ، فشكرا لها على ذلك . ومن هذه الحسنات ، ان فرنسا حققت المساواة الاجتماعية قبل غيرها من دول اوروبا . ولكن اية مساواة اجتماعية ؟ لقد تم ذلك على الورق لا غير . هذا بالاضافة الى ان القضاء على الاستقرار في البلاد طوال قرن كامل ، من جراء ازالة النظام الملكي ، كان حسنة اخرى . ولكن من طراز الحسنة الاولى ! .

لقد تم القضاء على كل الحريات الفردية ، وشرعية الحكم طوال الفترة الممتدة ما بين ١٧٨٩ و ١٨٨٠ . كل هذا بفضل معقبات الثورة . ومن الطبيعي اني لا اقصد بكلمتي « القضاء » خنق الحريات من اساسها ، وانما اعني ان هذه الحريات كانت اقل احتراما في فرنسا منها في جارتها انكلترا التي ظلت محافظة على نظامها الملكي واستقرارها في ذلك الحين .

وكان « الليبراليون » الفرنسيون ، اولئك الذين يهمهم امر مبدأ « هابس كوربوس » (اي ضمان الحرية الشخصية) ، ومبدأ « لا اداة الا من قبل محكمة شرعية » ، وحرية الصحافة ، والمجالس التمثيلية ضمن حدود القواعد الدستورية : كان هؤلاء الليبراليون - انصار الملكية وانصار الجمهورية منهم على السواء - ليسوا اكثر من اقلية ضئيلة لم يهتم بها في ذلك العهد أحد .

ومع ان « حق الانتخاب العام » لم يتم منحه في انكلترا الا في اواخر القرن التاسع عشر ، فان البلاد لم تعان ازمة الارهاب البوليسي من قبل الرعاع (كما تم الحال في فرنسا) . ولم يخش المواطنون الانكليز ان يلقي عليهم القبض ويساقوا الى غياهب السجون دون محاكمة ، كما وقع في فرنسا بالفعل . وهكذا فقد نال الانكليز اخيرا مثل ما ناله الفرنسيون ، ولكنهم وفروا على انفسهم فظائع الارهاب .

وهناك ظاهرة اخرى من هذا القبيل في الوقت الحاضر ، وهي تتلخص في عدم التمييز بين تبدل الوسائل وتبدل الاهداف . ولاشرح هذا قليلا فأقول :

ان هنالك كثيرين ينظرون الى ان هدف الشيوعية يخالف هدف النظم المختلفة في « العالم الحر » . ويستشهدون على ذلك بان الوسائل التي يسلكها الطرفان تختلف الواحدة منهما عن الاخرى . والواقع يشهد غير ذلك . صحيح ان الوسائل تختلف ، ولكن الهدف نفسه لم يتغير ، بل انه اقل كلفة وایسر وصولا في العالم الحر منه في غيره .

ويدفعني هذا القول الى تبصير اولئك المتقفين الذين يستعجلون الامور بانه خير لهم ان لا يضحوا بحرياتهم الشخصية والسياسية وغيرها ، من ان يضحوا بها ولا يضمنوا نجاحا سريعا .

لقد اصبحت قضية ازدهار المجتمع الصناعي الراقي وتطويره قضية

يسلم بها الجميع في الوقت الحاضر . وكذلك قضية انصهار جماهير العمال في ذلك المجتمع . ولربما تساءل المرء ، كيف ينصهر العمال ؟ وحينئذ اقول: انني أعني ان العمال لم يعودوا عدوا لدودا للمجتمع الصناعي(الحر) المتطور، بل انهم قسم منه ، وذلك لانه يوفر لهم الكثير الكثير .

فمبدأ اشراف الدولة على الاقتصاد ، ان لم يكن ملكيته ، ومبدأ مساهمة اتحادات العمال والنقابات في تسيير الشؤون العامة ، ومبدأ حماية العمال - كل هذه المبادئ التي تشكل الحد الأدنى الذي تطالب به الاشتراكية - قد اصبحت معترفا بها .

ولذلك فانه يمكن القول بان حركة العمال الديمقراطية تستطيع ان تسمح بانصهار العمال في المجتمع ، في جميع البلدان التي تتمتع بصناعة راقية ونظام دستوري عميق الجنور ، وبدون الحاجة الى التضحية باي من حرياتهم على الاطلاق .

وذلك بخلاف الدول الاخرى كروسيا ، حيث كان الاقتصاد متخلفا ، وطبيعة الحكومة المطلقة تتنافر مع متطلبات الايام الحاضرة ، مما اضطر الحزب الثوري في البلاد الى ان يسارع في وتيرة التصنيع ، حالما تسلم مقاليد الحكم .

وعن اي طريق تراه فعل ذلك ؟

لقد فعله بان وضع امام جماهير الشعب احد تقيضين ، وجعل لهم مجال الاختيار ضيقا محدودا . لقد قال لهم :

اما ان تضحوا بمجهودكم الكثير ، واما ان تظلوا في تخلفكم الحاضر .

وهذا هو ما كانت تحمله اليعقوبية في فرسا في السابق ، وان كان الروس الحديثون قد اضافوا اليه قلة الصبر ، وظنوا ان من شأن ذلك ان يجذب اليهم قطاعا اوسع من الجماهير . كما ظنوا انه سيقرب اكثر فاكثر نحو الديمقراطية الاشتراكية حين تتداخل فيه نظرة التشاؤم البرجوازية

مع مرور الايام .

ولنا على ذلك تعليق بسيط ، وان كنا نخشى ان يعتبر ما سنقوله تهاؤا اكثر من الضروري . فنحن نرى ان الشيوعية لا بد الا وان تصل اخر الامر الى اتفاق مع اليسار الاشتراكي ، حتى ولو كان ذلك الوصول في المستقبل البعيد .

ولربما سأل بعضهم قائلا :

وهل تعتقد ان الشيوعية ستتخلى عن نظرتها الاممية الحاضرة؟
او ، ومتى سيكون بوسع القوة العاملة المتعاطمة فيها ان تسمح بازالة الحكم البوليسي والسلطة الجماعية المطلقة ؟

ونحن نقول : لقد اجبنا ضمنا في السابق عن السؤال الاول ، اما الثاني فليعلم السائل ان هنالك ملايين عديدة من البشر يلتمها الفقر . وان هذه الملايين تحتاج الى قرون طويلة قبل ان تدرك الاسطورة وتبیین الحقيقة . وطوال هذه القرون ستظل تقبل ذلك المبدأ الذي يعدها بالوفرة والخير العميم وان كان وعدا كاذبا .

ومع هذا فانها تصل اخيرا الى الصواب . وستكون المصالحة بين « الحرية السياسية » و « الاقتصاد المخطط » اصعب بكثير من تلك المصالحة التي استفرقت قرنا كاملا من الزمن ، وتمت بين الافكار الاشتراكية التي جاءت بها الثورة الفرنسية ، وبين الاهداف السياسية التي قامت تلك الثورة من اجل تحقيقها .

وهناك قضية ثالثة : فقد ظل النظام البرلماني ملائما من الزاوية النظرية والزاوية التطبيقية لحاجات المجتمع البرجوازي ، فهل يكون « نظام الحكومة الجماعية » شرطا ملازما للاقتصاد المبرمج او المخطط يا ترى ؟

وبكلمات ايسر من هذه : الا يجب تقدم اليسار معه اضطرادا اشد

من ذلك الذي قام ليهدمه ؟

ديالكتيك النظم

لقد ولد اليسار وتميز شكله في احضان المعارضة ، فهو ابن لفكرة . وقد استنكر النظام الاجتماعي ، الذي اوجده . وكان هذا ، شأنه شأن جميع ما يفعله الانسان ، غير متكامل ، بل فيه عيوب كثيرة . الا انه حين اصبح ذلك اليسار هو مالك الزمام ، ففدا مسؤولا عن المجتمع ، قام اليمين ، الذي احتل مركز المعارضة - الان - فبيّن ان خصمه لم يمثل ثورة الحرية ضد الطفيان ، ولا انطلاق المحرومين ضد المرفهين ، بل قوة ضد قوة ، اي طبقة ضد طبقة .

وقد نتج من ذلك ان الطبقة الجديدة التي اصبحت في الحكم صارت تتمتع بامتيازات تحرم منها الطبقة المغلوبة . وهكذا نرى انه لم يتغير شيء في الواقع ، وانما تناوبت الطبقتان دورهما في احتلال « المركز الممتاز » .

وما على المرء الا ان يستمع الى خطب السياسيين في الطبقة الحاكمة الجديدة حتى يقتنع من واقعية هذا الرأي .

ان العلاقات الاجتماعية بين الناس ، تلك التي تطاولت عليها العصور قد اصبحت انسانية بالتدرج . وهي لم تبعد افراد المجتمع واحدا منهم عن الاخر ، كما انها لم ترفع قنة منهم وتنخفض باخرى . . على العكس من ذلك . لقد ظلت دائما توثق ما بينهم . ولا زلنا حتى الوقت الحاضر نمتدح « الايام القديمة السعيدة » حين كان قلب المرء فيها معمورا بالولاء والاخلاص ، وحين كان ما يربط الرجل بالرجل اكثر انسانية وحماسة منه في الوقت الحاضر ، في حين اننا لا نجد من يمتدح ذلك الفتور الذي يشوب علاقات افراد هذا المجتمع الحديث .

نعم ، لم يكن الناس متساوين في المجتمع القديم ، ولكنهم كانوا اكثر انسانية في علاقة بعضهم ببعض الاخر ، وها هم متساوون الان ، ولكن

علاقاتهم فاترة لا روح فيها . وكلنا يذكر الثورة التي قام بها « الفنديون »
وطبيعي انهم لم يحاربوا من اجل الإبقاء على قيودهم . لقد قاتلوا في سبيل
حريتهم في ان يعيشوا حسب الطريقة التي يريدون .

وكثيرا ما يعمد اولئك الذين يدعون الى الثورة - المعاكسة، الى المقارنة
ما بين « الدولة الثورية » او « دولة الثورة » ، والدولة الملكية ، وما
بين الفرد حين يقع تحت رحمة الرأسماليين الحديثي العهد والبيروقراطيين
الجدد ، وبين افراد الفلاحين والصناع الذين تآزروا بفعل اتحاد مصالحهم،
فانتفضوا في وجه الملكية الفرنسية . ولكن هذه المقارنة لا تحتاج الى
برهان . فالجميع يعرف ان الحكم في عهد لجنة الامن العامة وايام القنصلية
وفترة « الامبراطورية » كانت اقرب الى الحضور في نفوس الشعب من الحكم
في عهد لويس السادس عشر . ولكنه لا يجوز لنا ان نفعل عن ان ذلك
القرب كان اشد خطرا ايضا . واثبات هذا بسيط للغاية . فليس هنالك
حاكم او ملك توارث عرشه عن اسلافه ، في اوربا في ذلك القرن ، كان
يستطيع ان يعدم الناس بالجملة .

ان حرمان المساواة في الحقوق الشخصية بين المواطنين يشمل
ناحيتين : اولهما حق التصويت ، وثانيهما حق الالتحاق بالجيش . ولما
كان حق دخول الجيش قد سمح به للجميع منذ زمن طويل قبل الثورة
فان حق التصويت هو الذي كان يدور حوله الحديث في تلك الايام .

وبهذا الصدد كان الثوري يصر على وجوب الغاء مبدأ « صلاحية الملك
المطلقة » ، ويؤكد ضرورة المساهمة العامة في وضع التشريع عن طريق
دستور يضمن به حق الانتخاب العام واشراف من يتم انتخابهم على السلطة
التنفيذية للبلاد .

اما الثوري - المعاكس فكان يقول بانه : مع ان حكم الملك مطلق من
الناحية النظرية ، الا انه مقيد في الواقع . فهناك العرف المتبع والسابقة

المدونة .

وقامت الثورة .. فكان من نتيجتها - شأن جميع الثورات الاخرى - ان اعيد تشكيل مفهوم كلمة « دولة » على نسق جديد ، كما زيد في صلاحية الجهاز الحاكم فيها .

وكان من الغريب حقا ان تجد « الاشتراكيين » يوافقون على بعض النقاط التي يعتنقها اخصامهم ، اي الذين قاموا بالثورة المعاكسة فيما بعد .

والحق ان الثورة قد الفت العلاقات الاجتماعية السابقة بين الشعب فيما يتعلق بامتيازات فئة على اخرى . ولكنها في نفس الوقت تركت وسيلة جديدة او صورة جديدة لذلك التمييز . لقد اصبح الناس متساوين في الحقوق نظريا ولكنهم مختلفون من حيث السطوة والمال .

نعم ان طبقة النبلاء الفرنسية قد فقدت امتيازاتها التقليدية ومركزها السياسي ، ونفوذها الواسع ، تبعاً لان اساس مقامها الاقتصادي ، وهو الارض ، قد تزعزع ، ولكن كل ذلك لم يخلص الناس من وجود طبقة متميزة .

لقد جاءت البرجوازية .. وكانت هذه هي الوارثة لكل من : امتيازات النبلاء والارستقراطية المنقرضة ، ومركزها السياسي ايضا .

وهكذا فان كل ما تم بعد الثورة بهذا الصدد ، هو ان جاءت تلك الثورة باقلية جديدة سلمتها مركز اقلية قديمة . لقد كانت الطبقة الارستقراطية اقلية قديمة . لقد كانت الطبقة الارستقراطية اقلية في الامة الفرنسية ، وكانت تحكم . وجاءت الطبقة البرجوازية ، وهي اقلية ايضا .. ولكنها اخذت تحكم ايضا . فهل هنالك تغير جذري تمتاز به حالة عن الاخرى ؟

ونحن وان كنا نكتفي بالاشارة النظرية الى ذلك ، فان الاشتراكيين ، واعني الكتاب منهم ، لا يقنعون بمثلها على الاطلاق .

انهم يصفون الحالة البائسة التي اصبح فيها الفرد الفرنسي في الموقف الجديد . وهم يقدرون « الفردية » القائلة التي صبغت العصر ويقولون :

كان الفرد يشعر بالضياح حين يجد نفسه منسلخا عن غيره تمام الانسلاخ . ويحس بالالام حين ينظر الى عالم زاخر بالفرديين من امثاله الذين تقتضيهم الحياة ان يتصارعوا صراعا مريرا حتى يحصلوا على لقمة الخبز . وكانت تلك اللقمة عرضة لتحكم حالة السوق ، فهو اما ناشط يوفر العمل ، او راكد يخلق البطالة للعمال .

لقد كان ذلك « الطلسم الاقتصادي » الذي يسمونه « الازمة » يطحنهم طحنا .

وهكذا اضيف شعار « التنظيم » الى شعار « التحرير » . فما هو المعنى الذي هدف اليه من اضافة هذا الشعار ؟

لا اظنه يليق بنا ان نفزع الى هذا الشعار الجديد قبل ان نفهم شيئا سيرا عن سابقه ، فما هو شعار التحرير يا ترى ؟

لقد قامت الثورة الفرنسية وهي تحمل شعار تحرير الفرنسيين من الملكية المطلقة ، ومظالم نظام الطبقات التي تقف حجر عثرة في سبيل الحصول على حق التمثيل الشعبي للجميع . وعلى امل ان ينتج من كل ذلك بعد تحقيقه مساواة اجتماعية بين المواطنين الفرنسيين .

هذا هو شعار التحرير . .

وقد فشل كما بينا آنفا ، لانه لم يساو بين المواطنين ، بل سلم السيطرة من يد طبقة الى اخرى . .

والان ما هو شعار « التنظيم » ؟

انه ما نتج بعد ان فشل سلفه . وهو يقضي بتنظيم المجتمع وتخطيط حياة اقتصادية شاملة . وعلى شرط ان يكون ذلك التخطيط كفوءا لحماية الضعفاء من الاقوياء والفقراء من الاغنياء ، والاقتصاد الفرنسي نفسه

من ان ينقلب الى اقتصاد فوضوي فاسد .

ولكن « الديالكتيك » نفسه الذي نقل فرنسا من دولة ذات اقتصاد قطاعي الى اخرى ذات مجتمع يعيش في ظل اقتصاد رأسمالي ، هو الذي نقلها هذه المرة من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وان كان الان قد بدا بصورة مكثفة أشد من تكثيفه من قبل .

واستنكار التروستات ، والانحاء باللوم على تركيز القوة الانتاجية في ايدي عدد ضئيل من الافراد اغنية قديمة طالما ردها اليسار ، فهو يعتبر نفسه سوطا يلهب ظهور الطفأة ، كما يعتبر ان صاحب الشركة الكبيرة ليس اقل سوءا من سلفه الاقطاعي الذميم . ولكن كيف يمكن حل المشكلة؟

لقد رأت احزاب اليسار ان العلاج ليس في استحواذ الدولة على التروستات والصناعة بكاملها ، بل ان تستأثر الدولة لنفسها بالمؤسسات الضخمة فقط .

وللنظام الصناعي الحاضر جهاز خاص ، وهو ما يسمونه « بالمكتب التكنولوجي » ويقف على رأس هذا النظام فئة المنظمين اكثر من فئة الخبراء او المهندسين .

وهكذا فان العمال العاديين يظلون مبعدين عن هذه المراكز حتى بعد تغيير ملكية المؤسسات الضخمة .

وليس أعضاء مجلس ادارة مؤسسة رينولدز في فرنسا اقل كفاءة او رغبة من سابقهم في الضغط على الجهاز الحكومي للقيام بما يحافظ على مصالحهم هم .

وصحيح ان التأميم يبعد النفوذ السياسي الذي كان يمارسه اصحاب تلك المؤسسات قبل تأميمها ، الا ان مسؤولية « هؤلاء » تزداد تبعالنقص اهتمام اصحاب المؤسسات السابقين .

فمن هم « هؤلاء » ؟

انهم الموظفون الحكوميون الذين يعهد اليهم بالاشراف على ادارة تلك المؤسسات بعد تأميمها .

وحين تكون الحكومة « ديمقراطية » ينجم عن مثل ذلك الوضع ان تصبح نفضاضة المسؤوليات - اي ان نطاق مسؤوليتها واسع للغاية - ولكنها بطيئة في اجراءاتها ، اي غير حاسمة في معالجة اية ازمة قد تعترض طريقها .

والان ، أليست هذه هي الفرصة الذهبية التي ينتظرها اليسار ؟ وحتى لو استولى الحزب « الجماعي » على مقاليد السلطة ، أفلا يجد نفسه مضطرا للاخذ بأسلوب اخر يوقعه في نفس المشكلة ؟

وبتعبير اخر . ان التأميم على النسق الذي تم تطبيقه في فرنسا ، او انكلترا ، او حتى في روسيا نفسها ، لا يستطيع ان يحمي العامل ضد رؤسائه ، ولا المستهلك ضد التروستات . وكل ما يفعله هو ان يزيل حملة الاسهم من الدرب ، ويمنع مجالس الادارة من مزاوله اعمالها ، ويقصي رجال البنوك عن احتكار الاسهم .

ولا حاجة الى القول بان هذا لا ينفع الشعب . كما انه لا حاجة بنا الى شرح ان التأميم يزيد من شروخ الاحتكار ومساوئه ، اما ما نود الاشارة اليه فعلا فهو الحقيقة التالية :

ان التأميم يعيد توزيع السلطة فقط ، ودون ان يرفع الفقر عن الفقراء ، او يخفض الاغنياء الى مستواهم .

ان كل ما يفعله هو ان ينقل الاشراف من جماعة كانت تعمل لمصلحتها الخاصة ، وهذه مرتبطة بمصلحة المجموع ، الى جماعة جديدة تعمل لمصلحتها الخاصة ايضا ، كما انها نظريا مرتبطة بمصلحة المجموع أيضا .

وخشية الالتباس في ما سبق اراني في حاجة الى اعادة شرحه

وتبيانه فاقول : كان اعضاء مجالس ادارات الشركات الكبار واصحابها يديرون اعمال تلك الشركات طمعا في زيادة ارباحهم ، تلك الارباح التي ترتبط بزيادة قدرة المستهلكين على الدفع .

اما الموظفون الحكوميون الذين احتلوا مراكزهم بعد التأمين فانهم يديرون اعمال تلك المؤسسات المؤممة حبا في تقاضي رواتبهم اولا واخيرا . . . مع انهم من وجهة نظرية فقط يودون رفع قدرة المستهلكين على الاستهلاك .

وهناك سوءة اخرى في الاخذ بنظام التأمين عند اليسار .

فبينما تسيطر فئة اعضاء مجالس الادارات على قطاع واحد من النظام الصناعي في ظل النظام الرأسمالي ، نرى « الجماعية » تسيطر على جميع القطاعات عند « اليسار » .

وهناك الكثير من المواطنين الذين لا يتأثرون بيروقراطية ذلك القطاع ، ويبقون مستقلين في مشروعاتهم الصغيرة في الحالة الاولى بينما يفقدون كل شيء ، وتتدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة لهم في الحالة الثانية .

خذ بقال الاسرة ، وافراد الاسر التي توارثت اموالها منذ اجيال، والفلاح الذي يملك قطعة ارض صغيرة ، وصاحب المتجر العادي . . كل فئات لا تتأثر بسيطرة الحكومة على قطاع معين في الصناعة ، ولكنها تتأثر كل التاثر حين تسيطر الدولة على كل شيء .

ومن الطبيعي ان هذه الفئات تود الاستقلال في حياتها ، ولا تقبل التنازل عن حقها في ان تعيش على الطريقة التي تشاء ، فهل يتوفر لها ذلك اذا ساد النظام « الجماعي » كما ترى ؟ وهل يستطيع « اليسار » ان يعالج تلك المشكلة اصلا دون اللجوء الى النظام « الجماعي » ؟

وهكذا تبين الطبيعة الحقيقية للطريقة التي يعالج بها « اليسار »

ازمات الدولة . وملخص هذه الطبيعة انه : كلما صفت مساحة القطاع الذي تشرف عليه الدولة توفرت مساحة اكبر للتنافس الحر بين مختلف الفئات المتقاربة . هذا ما دامت الدولة تسيير حسب نظام برلماني ديمقراطي .

اما في « النظام الجماعي » فالعكس هو الصحيح . ذلك لانه ليس هنالك تنافس حر حتى تزيد مساحته او تنقص . فاصحاب ذلك النظام يرون ان الدولة بكاملها قطاع واحد متشعب الفروع . ولكن ، من يضمن ان لا ينظر المشرفون على تطبيق ذلك النظام الى من تحتهم من الناس نظرة مختلفة حين يتم لهم ذلك ؟ ومن يضمن ان هؤلاء « الكبار » سيظلون يهتمون بموافقة الجماهير او عدم موافقتهم ؟

في مثل هذا الوضع تظهر حقيقة الحاجة الى علاقات اجتماعية انسانية من جديد . وتكون مهمتها ان تد ان تحاول حماية الافراد من ذلك الوحش المفترس ، واعني به « كبار المسؤولين الجماعيين » الذين يتربصون به . هذا من جهة . اما من الجهة الاخرى ، في حالة بقاء النظام الديمقراطي ، فان تلك العلاقات الانسانية تحميه من غول الحضارة الصناعية نفسها ، تلك الحضارة التي تحاول ان تجرده من انسانيته لتجعله فرديا مقيتا .

ولما كان هذا القول يظل يتزايد ، ولما كان « اليسار » يظل يتربص ، فانه يكون على « الليبرالية » ان تتآلف مع « المحافظة » لابعاد الاخطار المحتملة الكثيرة .

ونستخلص من كل ما سبق انه : اذا انفصمت عرى العلاقات الانسانية التي تربط بين الناس في مجتمع ما ، فان ذلك المجتمع يكون مسرعا في سيره على طريق « الجماعية » .

وهنا يبرز معناشيء جديد . فها قد وصلنا الى ان روح التفاؤل

في تحرير البشرية - تلك الروح التي هي تفسير التاريخ في الوقت الحاضر ، والتي تفرض ان التاريخ هادف لا اعمى ، قد حلت محلها روح تشاؤمية صرفة . لقد جاءت روح التفاؤل محاولة ابادة اخطاء الماضي ، ولكننا نراها الان تنقلب الى استعباد لروح الانسان وجسده وتحطيم حرئته تحطيما جنريا .

وواقع روسيا يشهد بما اذهب اليه . ولست اول من يرى هذا الرأي ، فقد انضح ذلك لكثير من ذوي الافكار المنطلقة المتحررة حتى اثناء القرن التاسع عشر نفسه . فكانوا يرون ان خرافة اليسار على انه صنو للتقدم ليست اكثر من وهم خادع نجم عن نظرية فجأة لتفسير التاريخ .

وكانت تلك النظرية تقوم على ان التاريخ ما هو الا عبارة عن سلسلة مركومة فوق بعضها من المكاسب التي يكدها الانسان عن وعي .

اما الان فقد ثبت بطلان هذه النظرية ، وانقضت الفشاوة عن عيون الكثيرين .

وكان الفضل في ذلك الى الاشتراكية .. فشكرا لها .. لقد قامت على اساس وهم تاريخي ، ثم لم تلبث هي نفسها ان اثبتت بطلانه .

والحق ان التاريخ دياكتيكي ، ولكن ليس بالمعنى الذي يراه اصحاب النظرية الشيوعيون . فلا حاجة لان يكون هنالك تناقض اكيد بين نظام حاضر والنظام الذي سيتلوه في المستقبل . وحتى لو كانت هنالك بعض المظاهر المتناقضة ، فان ذلك لا يعني ان هذا التناقض يحتم التزايد حتى يتمذر ازاحة « القديم » الا عن طريق ثورة عارمة تحرق الاخضر واليابس .

ان في كل نظام مناقضات له . وهو يعالج امرها ، ويحاول التآلف معها . وبمرور الايام يتغير مفهوم النظام نفسه حسب الحلول التي تمكن من ايجادها لتلك المناقضات .

ولنفرض اننا نود الحصول على « تساو في المداخل » بين فئات

الناس . ففي النظام الرأسمالي هنالك وسيلة فرض الضرائب ، ومن شأن هذه الوسيلة ان تضيق من اتساع الفجوة الواقعة بين مداخيل الاغنياء ومداخيل الفقراء . وهي ليست وسيلة غير فعالة ، اذا اخذنا بحسباننا ان « حمل الضرائب » يقع على عاتق الاثنياء كما هو على عاتق الفقراء ، وان مستوى الحياة العام في بلد متطور يكون مرتفعا نسبيا . ولكن « سياسة فرض الضرائب » هذه ، بفعل اختلاف ظروف بلد واحد عن الاخر ، تفدو غير مستحبة لا تشجع على الادخار ، عندما يجري اللجوء اليها بشكل ملحاح .

ومن شأن هذا ان يضطرنا الى القبول بشيء من (عدم المساواة) دون النظر الى توفير حرية التنافس . فضرائب التركات مثلا ، لا تحذف اثر الثروات الضخمة كلية ، مع انه صحيح انها توزع تلك الثروات . ومثل ذلك كثير .

وحين يجد اليساري نفسه مفلوبا على امره ، تراه يختصر الطريق بان يهرب من مشاكل الواقع فيلجأ الى الراي القائل بضرورة تطبيق اقتصاد مبرمج ، وخطة مدروسة مسبقا .

ولكن ، وحتى في « الاقتصاد » الذي يلجأ اليه ذلك اليساري ، يبرز شكل جديد من « عدم المساواة » . وبهذا يكون قد هرب طالبا النجاة فتأكد من انه لا نجاة حقا . وتفصيل ذلك :

صحيح ان الذين يرسمون السياسة الاقتصادية لبلد ما ، يستطيعون ان يذيبوا الفوارق الاقتصادية في ذلك البلد بين مختلف فئاته . هذا اذا كان هدفهم ان يفعلوا ذلك من الوجهة النظرية المجردة ، وعلى لوائح الورق . ومن الطبيعي ان يذيبوا تلك الفروق الى حد ما ، ولكن اي حد ؟ انه الحد الذي يحفظ انسجام مصالحهم هم الخاصة مع ما يظنون انه مصلحة الجموع . فالام يعمدون مثلا ؟

ستراهم يعمدون الى رفع الاجور ، وذلك على امل تشجيع الجهود الفردية . هذا ما يظل « اليسار » يدعوه ويستغله من اجل الدعاية لمبادئه ما دام في مقاعد المعارضة من حكومة بلد ما .

ولنفرض ان ذلك اليسار توصل الى الحكم ، فماذا يفعل ؟

انه يواجه المشكلة .. وهو يقع بين حجري الرحي حين يرى ان ضرورة تشجيع كمية الانتاج العامة في ذلك البلد تتعارض مع ما سبق له ان استغله في دعايته . وحينئذ يفدو مجبرا على محاولة التوفيق بين الطرفين : الحاجة الى المساواة ، وضرورة وجود شيء من عدم المساواة .

وهو (اليسار) لا يرضى بما كان يرضى به (اليمين) الذي سبقه في الحكم ، بل تراه « يشتط » في امره ، فيحاول الحصول لمصلحته هو على أكثر مما كان يقنع به سابقوه .

وهكذا يمكننا الجزم بانه ، ليس في التاريخ نظام يستطيع ان يتقبل جرعة اكثر من « المساواة » الاقتصادية من تلك الجرعة التي تسمح بها طبيعته . فاذا ازيل شكل من اشكال « عدم المساواة » الاقتصادية بفعل القضاء على النظام السياسي الذي كان يرضاه ، برز لنا شكل اخر جديد من عدم المساواة هذه ، ويكون ذلك متوفرا في النظام السياسي الذي جيء به ليرافقه . والحق ان محاولة جعل المداخل متساوية محاولة نبيلة ولكنها تخضع الى :

- ١ - سلامة بناء الهيكل الاجتماعي في مجتمع ما .
- ٢ - مدى تقلص الانانية الفردية بين افراد ذلك المجتمع .
- ٣ - الضغط الادبي الاجماعي الذي لا يقل اثره عن اثر الاحتجاجات الصارخة .

ومجمل القول : ان مكافاة المجتهد على حسن عمله ليست عدلا فحسب بل انها ضرورة ايضا ، اذا اريد للانتاج ان يظل في تقدم مستمر .

والمساواة المطلقة في بلد كانكثرا مثلا تعني ان الاقلية التي ترعى غنبي البلد الثقافي والحياة العلمية فيه يجب ان تجرد من قوتها الابداعية وقدرتها على الخلق .

ان التشريع الاجتماعي الذي يحبذه « اليسار » وتسنده اراء مختلف فئات الشعب يجب ان يكون خاضعا لمبدأ « انقاص الفروق » ، ولا يجوز توسيعه بحيث يشمل ازالة الفروق من اصلها ، الا اذا قصدنا العمل ضد « الفرص المتساوية لجميع افراد الشعب » .

فمثلا ، ان الضرائب المعمول بها في فرنسا مثل « غلاء المعيشة للعائلة حسب الاجور » تخدم اصحاب العائلات الكبيرة والرجال المتقدمين في السن ، على حساب الشباب وغير المتزوجين . وهؤلاء الاخرون هم الاكثر انتاجا في الواقع . فهل يتوجب على « اليسار » ان يهتم بتخفيف مصاعب الحياة في شعب ما اكثر من اهتمامه وتشجيعه بالتقدم الاقتصادي العام لذلك الشعب ؟

اذا تم ذلك ، غدا من العسير القول بان الشيوعيين مشمولون بكلمة « يسار » . غير انه في وقت تسيطر فيه قضية زيادة الانتاج ورفع وتأثره ليرتفع مستوى الحياة العام ، على عقول الناس ، يكون على « اليسار - غير الشيوعي » ان يهتم بالامر مثله مثل الرأسماليين انفسهم . وعلى المدى الطويل تكون تلك الزيادة في الانتاج ملازمة لتحسن حالة الفرد الواحد بدرجة لا تنقص عن ملازمتها لتحسن حالة الشعب بمجموعه .

وهنا ايضا تصطدم الاهداف المثالية (النظرية) مع الجماهير ، كما يبدو التناقض واضحا ما بين الشعارين المعروفين ، شعار « لكل حسب حاجته » ، وشعار « من كل حسب عمله » .

وفي انكثرا نجد ان الضرائب الثانوية ، والمساعدات التي تقدمها الدولة لتوفير الطعام ، قد خلقت نوعا من الاتزان في نفقات العائلة الواحدة ،

كما عملت الى حد معقول على اعادة توزيع التكاليف ضمن نطاق العائلة الواحدة . وتذكر مجلة « الايكونومست » في عددها الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٥٠ - كما اذكر - ان العائلة الانكليزية التي يبلغ مدخلها ٥٠٠ جنيه استرليني في العام الواحد ، كانت تتقاضى من الدولة مبلغ ٥٧ شلنا كل اسبوع ، ولكنها تدفع على شكل ضرائب للخدمات العامة مبلغ ٦٧،٨ شلنا اسبوعيا ايضا . وعلى التحقيق ، كان افراد تلك العائلة يدفعون ٣١،٥ شلنا كضرائب على المشروبات والتبغ .

فاذا تم تطبيق سياسة « حكومة المصلحة العامة » الى هذه الحدود ، فمن المعقول ان نخرج بسياسة تناقض الهدف الذي وضعت من اجله .

ان انقاص مساعدة الحكومة ، وانقاص الضرائب التي تتقاضاها تلك الحكومة تختلف الان بالفعل اختلافا واضحا عن المعنى الذي كان يمكن تفسيرها به قبل نصف قرن من الزمن .

والحق ، ان سياسة « الطريق الواحدة » ، وهم خادع في السياسة سببه ذلك الهوس الايديولوجي الذي هو سبب النكبة المنتظرة .

وسياسة « الطريق الواحدة » هذه هي السياسة التي قيد « اليسار » عقله اليها ، فهو يدعي ان هنالك نظاما وتكنيكا اقتصاديا خاصا ذا مفعول سحري وترياق يشفي من كل داء . والحق ان هذه دعوى لا تستند الى الواقع . فالثبات صفة ترتبط بالافكار فقط ، لا بالنظم الاقتصادية على الاطلاق . ولهذا فان « الملكية الجماعية » و « العمل المتوفر للجميع » ، مبدءان يحكم في صلاحيتهما او عدمهما واقع الحال ، وقدرتهما على حل المشاكل او عدم قدرتهما على ذلك ، ولا يجوز ان يحكم في امر خطير مثل هذا ، مجرد صلاحيتهما النظرية الصرفة .

واليسار ينطلق من نقطة واحدة : انه يفلسف كل اجراءاته وتفسيراته من الجزم بان المستقبل محتوم ان يكون افضل من الماضي . ولكن ما هو

البرهان الدامغ على ذلك ؟ هل كان « اليسار » معارضا دائما في السابق، وكان اليمين في الحكم ، حتى يمكن رد جميع الاخطاء السابقة الى ذلك اليمين ؟ كلا على الاطلاق .

ولننظر على استعجال الى العصور السابقة . ويمكننا القول بمجرد هذا النظر - سواء كان العصر خاضعا لسيطرة ، الارستقراطيين ، او البرجوازيين ، او الاشتراكيين - ان حرية الفكر ، والزمالة الانسانية ظلتا غير طليقتين ، ولم يكن لاي منهما اي ضمان كامل .

ان اليسار الصحيح هو ذلك اليسار الذي يظل يستثير الاخوة الحقيقية بين البشر ، اي الحب فيما بينهم . ذلك هو اليسار الصحيح ، واين اليسار الذي نعرفه من هذا الهدف النبيل !؟

الفكرة والواقع

لقد حاولنا ، بنية التحليل لا اكثر ، ان نفصل بين اليسار واليمين في صفحاتنا السابقة ، والواقع ان التناقض بين اليمين واليسار في جميع دول غرب اوروبا يبرز على درجات متفاوتة . فاليسار في اقطار اوروبا يظل يحتفظ ببعض المظاهر العامة التي تلخصها جميعا كلمة « النضال ضد عودة النظام القديم » . كما انه (اليسار) معروف عنه ميله الى السعي الى الحصول على بعض العدالة الاجتماعية ، وكذلك توقيف العمل ، وتأميم وسائل الانتاج ، وفي كل مكان يجده يميل الى المصالحة مع عنف الجماعية الستالينية التي تدعي بانها من اليسار ايضا ، والتي لا يمكن لليسا ان ينكر علاقته بها .

وفي كل مكان نجد ببطء الاجراءات البرلمانية ، وقلة اضطراب الجماهير الشعبية ، تخلق لليسا ازمة قاتلة . ذلك انها تجعله يضطر الى القبول بالانقسام بين نظرياته وواقع ما يطبقه ، اي انها تجبره على خلق تناقض بين قيمه الاجتماعية والقيم النظرية التي يعتنقها .

وهناك اختلاف في مدى كشف ذلك الانقسام ، فهو ظاهر في بلد ما ،
وخفي يكاد يتستر في بلد اخر . وها هي بريطانيا مثلا ، قد استطاعت ان
تسخر من هذا اليسار حتى ان رجلا مثل وليم جويس وجد نفسه في
ازمة من امره . لقد كان له ان يختار بين احد شيئين : اما ان يعيد
النظر في مفاهيمه فيتبين الصواب ، او يصر على تلك المفاهيم فيسم
نفسه بخيانة بلده .

ومن المؤسف انه اختار النقيض الاخير . وذلك على النقيض من
رؤساء النقابات ومجالس اتحادات العمال . فقد ادرك هؤلاء ان بوسعهم
ان يساعدوا في تحسين احوال العمال ورفع مستوى حياتهم دون الحاجة
الى التخلي عن تقاليد وطنهم ، بل ضمن حدود النطاق الدستوري
الشرعي للبلاد نفسها .

اما الشيوعيون البريطانيون ، فقد استطاعوا النفاذ الى بعض
اتحادات العمال عن طريق انشاء خلايا لهم هناك ، وكذلك تمكنوا من ان
يجدوا لهم بعض المناصرين الذين يبدون العطف عليهم بين الطبقة المثقفة
من الشباب البريطانيين . ولكن لا هؤلاء ولا هؤلاء بوسعهم ان يعيشوا
مرشحا واحدا للانتخابات النيابية الى مجلس العموم . وهم اعجز من
شيء من هذا القبيل من حيث اثرهم في الصحافة او سياسة البلاد .

وصحيح ان هنالك مجلات اسبوعية ناشطة في البلاد ، وصحيح
انها تخضع في توجيه سياستها الى الجناح اليساري ، ولكن هذه المجلات
لا تحلم بالدعوة الى « جبهة وطنية شعبية » في بريطانيا ، مع انها
تدعو الى ذلك في اقطار القارة الاوروبية والبلدان الاسيوية على العموم .

ولما كانت بريطانيا خالية من وجود حزب فاشستي ، خلوها من وجود
حزب شيوعي ، فقد ظلت القضايا فيها هادئة النقاش . لقد اصبحت
تلاقي نظرة معتدلة على الصعيد الاجتماعي ، كما هي في قبة البرلمان .

اما ما هي هذه القضايا ، فهي التناقض بين الحاجة الى المساواة ، وبين المحافظة على الفوارق التي يضمنها الحق السابق الموروث ، اي بين الميل الى الجماعية ، وضرورة سد الحاجات التي يتطلبها نظام « السوق الحر » .

فحزب المحافظين يود ان يكبح جماح الميل الى اعادة توزيع الثروة ، اما حزب العمال ، وخصوصا بعد تبنيه النظرة الغابية الجديدة ، فانه يريد السير فيه .

وقد اعاد حزب المحافظين نظام الاشراف الحكومي الذي كان حزب العمال قد عمل به منذ ما بعد الحرب ، ولربما اعاده حزب العمال حين يفوز في الانتخابات القادمة من جديد .

ولا شك ان الموقف سيكون اكثر وضوحا لو كان هنالك ثلاثة احزاب بدلا من اثنين . ولربما كان موقف حزب « الاحرار » موضع شك وتساؤل . وذلك لانه ، طالما ان اكثر المنتسبين الى هذا الحزب هم من الاصلاحيين ، او ما يمكن ان نطلق عليهم لقب « اليسار المعتدل » لو كانوا في فرنسا ، فانهم لا يجدون في انفسهم الميل الى التصويت الى جانب حزب العمال ما دام محافظا على ميوله الاشتراكية الحاضرة .

ولهذا فاننا نجد ان « روح اليسار المعتدل » غير ممثلة تقريبا في بريطانيا .

ويعود التخلص من وجود « حزب الاحرار » كقوة سياسية فسي بريطانيا الى اسباب تاريخية واخرى من طبيعة النظام البريطاني . اما اهم العوامل التاريخية فهي ازمة لويد جورج ، واما الاخرى فهي ميل البريطانيين الى عدم القبول بحزب ثالث ، خصوصا وان احترام الفردية وحرية الفرد لم يعد مقتصر على حزب الاحرار هذا .

وهكذا اصبح عند البريطانيين حزب واحد يقوم على اساس اميل الى

المحافظة الدينية وهو حزب المحافظين ، واخر يميل الى الاخذ بالمسيحية بعد صبغها بالوقعية الدنيوية وتطعيمها بالميول الاشتراكية ، وهو حزب العمال .

وهكذا ايضا انتصر اليسار البريطاني فأصبح هو الملاذ لجميع الذين يطمحون الى عدالة اجتماعية .

وقد كان فوز حزب العمال في انتخابات مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٤٥ شيئا اذهل كل الناس حتى المشرفين على ادارة حملة الانتخاب من اعضاء حزب العمال نفسه . وكنتيجة لذلك الفوز افسحت الطريق امام ذلك الحزب كي يسيطر على التشريع كما يشاء . وقد ظل ذلك طوال خمس سنوات استغلها « العمال » خير استغلال .

فبريطانيا سنة ١٩٥٠ تختلف تمام الاختلاف عن بريطانيا قبل نصف قرن من الزمان اختلافا يظهر فيها اكثر مما يظهر في اي بلد اوروبي اخر . وعدم المساواة بين المداخيل الذي كان في بريطانيا واسعا اكثر من اي بلد اخر في القارة الاوروبية سنة ١٨٥٠ قد صار اضيق منه في اي بلد اوروبي اخر سنة ١٩٥٠ .

وقد اصبحت بريطانيا ، الموطن الاصيل للمشاريع الحرة ، هي اكثر بلد نجد التشريع الاجتماعي فيه نافذ المفعول . وقد تم تأمين قطاع من الصناعة الثقيلة . كما تم تحسين احوال الطبقة العاملة من البروليتاريا تحسينا ملحوظا ، مع ان طبيعة المجتمع لم يتغير تكوينها من اساسه بشكل جذري .

هذا وقد كانت سياسة حزب العمال ، لا تختلف في مناهجها عن سياسة حزب المحافظين ، وكان نجاحها في الهند ، والصعوبات التي واجهتها في الشرق الادنى ليست من اخطاء حزب العمال .

وعلى هذه الصورة كانت الاشتراكية التي عنانها « اليسار » البريطاني المتمثل في حزب العمال ، غير الاشتراكية التي يتحدثون عنها في اقطار اخرى .

وهناك تساؤل كثير حول ما جعل البريطانيين يحصلون على جميع ما كانت تهدف اليه الثورات التي قامت في القارة الأوروبية دون ان يرقوا نقطة واحدة من الدماء ، او يتخلوا عن اي من تقاليدهم الدستورية الحميدة . وبالنسبة الى حزب العمال فان استمرار ذلك الاتجاه العاقل يبدو مشكوكا فيه .

فهذه « المقالات حول الفايبة » التي تم نشرها تبدي رغبة ظاهرة في تغيير تأكيدها على ضرورة الاخذ بمناهج السياسة الاشتراكية ، وتحويله الى ضرورة تقبل مبدأ « حذف الثروة » بدلا من النضال ضد الفقر . وكذلك الى تجميد الثروات التي تسمح لبعض الناس ان يتمتعوا بخيراتها في رخاء ، وتوسيع الملكية العامة بقية ازالة الفجوة الموجودة بين الاجور المرتفعة التي يتقاضاها بعض الناس ، والاخرى المنخفضة التي تدفع لغيرهم .

ومادام القطاع الاهم من الاقتصاد في ايدي الافراد ، فان تقرير مستوى الاجور المرتفعة سيظل خاضعا لهم . واذا ما عمدت الدولة الى التأميم ، فانها ستجد نفسها مضطرة ان تدفع لمدراء المؤسسات الخاصة .

ولهذا فانه لا يمكن تحوير المجتمع البريطاني الارستقراطي بطبيعته الا اذا كان الاشتراكيون البريطانيون قد توصلوا الى تحقيق معظم النقاط الواردة في برنامجهم ، فها نحن نراهم اليوم حيارى لا يدرون ما يفعلون ، هل يعمدون الى توطيد وترسيخ ما حققوه من برنامجهم ، او انهم يمضون قدما في نيل نقاط جديدة اخرى؟! فالمعتدلون منهم يميلون الى القول بضرورة الترسيع في الوقت الحاضر ، ولذا نراهم اكثر انعطافا نحو قبول المصالحة مع الطبقة المثقفة من المحافظين ، اولئك الذين تشغلهم قضايا الاقتصاد الكبيرة في المستقبل . واهم هذه القضايا هي :

كيف يستطيعون تجنب اثاره حق توفير العمل للجميع ما دامت

اتحادات العمال تستطيع ان تتفاوض مباشرة مع اصحاب المؤسسات .
وكيف يمكن تشجيع الاقتصاد وفي نفس الوقت تتم المحافظة على
الروح الخلاقة والابداع الفردي .
وكيف يمكن تحديد الضرائب .

ومن اين يمكن توفير رأس المال الضروري لاستغلاله في مشروعات غير
مضمونة الربح في المستقبل .

وملخص القول :

كيف يمكن تطعيم مجتمع حر بجرعة معينة من المبادئ الاشتراكية
بشرط ان يمثّلها ذلك المجتمع ، وبشرط ان لا يتأثر تطور المجتمع ككل .

ان الجدل لا يزال مفتوحا بين اليمين واليسار في بريطانيا ، بين
اولئك الذين يشعرون بالخيبة حين ينظرون الى عدم الحكمة في اجراءات
حزب العمال، وبين اولئك الذين يودون توسيع اثر تلك الاجراءات وتعميم
تطبيقها، بين اولئك الذين يقبلون بمقدار اقل من عدم المساواة بين
المواطنين من حيث الاقتصاد ، وبين الاخرين الذين يهتمون ان يدقّعوا
الشعب الى مزيد من الانتاج العام .

وملخص الواقع البريطاني هو : ان الطبقة الارستقراطية قد ضحت
بشيء من ثروتها ومركزها ولكنها ظلت محافظة على طريق الحياة
الارستقراطية التي اعتادتها . وافراد هذه الطبقة يشعرون بأن « بريطانيا
المقبلة » اي « بريطانيا المتطورة نحو اشتراكية حزب العمال » هي التي
سنتصر يوما ما ، ولذلك تراهم يميلون الى عدم معارضتها بعنف .

وها هو ونستون تشرشل في احدى حفلاته الانتخابية يقول :
« ان الاقتصاد الموجه » اي الاقتصاد الذي تشرف عليه الدولة « نظام
ملازم للستابو » . ولكنه لم يهتم بهذا القول احد . لقد سخر منه
البريطانيون .

ومعنى ذلك القول ان « الحكومة البريطانية اذا اخذت بنظام الاقتصاد الموجه ، اي سيطرة الدولة على مرافق الحياة ، فانها (بريطانيا) ستجد نفسها مضطرة لان تحكم المواطنين عن طريق نظام دكتاتوري يحتاج الى « غستابو » .

ولسنا ندرى اذا كان البريطانيون الذين لم يهتموا باقوال تشرشل سيجدون انفسهم خاضعين لمثل هذا النظام حقا بعد عقود قليلة من السنين .

ولكن ، من طبيعة الشعب الانجليزي انه واقعي ، فلربما تبدل الحال قبل الوصول الى تلك الدرجة . لسنا ندرى .

ولا يصدق مثل هذا القول في فرنسا، فالفوضى الايديولوجية في فرنسا الحاضرة ما هي الا نتيجة للاخطاء الجسيمة في تفسيرات التناقض بين اليمين واليسار . وهذا التناقض بنفسه يرجع الى الحقائق . ذلك ان عناصر المجتمع ال (ما قبل - صناعي) قد بقيت آثارها في فرنسا اكثر من بقائها في بريطانيا او اي من الاقطار الاسكندنافية . ولهذا فان الصراع بين «النظام القديم » وبين « الثورة » لا يزال قائما تماما كالصراع بين الليبرالية والاشتراكية . وادهى من ذلك ان حركات « المدنية التكنولوجية » قد اخذ العالم يهجرها مع ان الفرنسيين لم تتوفر لهم الفرصة للتمتع بها بعد .

ان الدوائر الفرنسية لا زالت مشغولة بالصراع بين الروح المحافظة المبنية على اساس الدين ، وبين الروح العقلانية التي يقول بها « حرب التقدم » من ايام الثورة .

فاليمين كاثوليكي ترتبط مصالحه مع مصالح الطبقات ذات الامتياز ، بينما اليسار في اقلبه يتمثل بالسياسيين المحترفين من ابناء الطبقة الوسطى - الدنيا . وها هم الاشتراكيون يتبنون بعض مناهج الشيوعيين في اواسط فرنسا وجنوبها .

اما في المناطق الصناعية في البلاد فلا يزال هنالك شيء من انتظام

التركيب الحقيقي للمجتمع ، ولا يزال المواطنون يميلون الى اعطاء اصواتهم للبرجوازية المحلية . وذلك بخلاف الواقع في مراكز الصناعات المتجمعة في المدن الكبيرة ، كباريس مثلا ، فقد استطاع الشيوعيون النفاذ الى احراز انصار لهم كثيرين . وذلك لانهم استمالوا بعض الاشتراكيين ، كما استمالوا الكثيرين من افراد الحركة الكاثوليكية الجمهورية الشعبية .

وخير ما يبين ذلك هو الرجوع الى الاحزاب الفرنسية نفسها . فاذا معنا النظر في ارقام فرز اصوات الاقتراع ، فاننا نجد ان الفرنسيين قد عجزوا عن التخلص من ورطة تحاشاها امثالهم من الاشتراكيين في بريطانيا وبلجيكا وباقي اقطار اوروبا .

ان اكثر الاشتراكيين الفرنسيين من مذهب حزب العمال البريطاني، وحتى الشيوعيين الفرنسيين يقبلون تفسير بيفان للاشتراكية ، فلماذا اذن يصوتون بخلاف ذلك ؟

ان وجود ثلاث مجتمعات متداخلة في فرنسا هو السبب ، فهناك اقاليم غربية النظرة تماما ، وهناك اخرى متخلفة ، وثالثة هي المسد الصناعية ، ولكل من هذه الفئات الفرنسية الثلاث مجتمع خاص بها ، ومع هذا يراد ربطها جميعا في بوتقة واحدة .

والشيوعية ترى نفسها في فرنسا - اكثر من اي من الاقطار البروتستنتية في اوروبا - كوارث شرعي وحيث للثورة البرجوازية (العقلانية) . ولهذا فاننا نجدها تعمل على خلق التحريض بين الفلاحين ومالكي الاراضي في الاقاليم الزراعية ، شأنها عندنا شأنها في باقي الاقطار الاسيوية . هذا في مجال الزراعة ، اما في ميدان النشاط الصناعي ، فاننا نراها تعتمد الى كسب عطف البروليتاريا على نطاق واسع . وقد افلحت في ذلك الى حد ما . ويعود نجاحها على التحقيق الى عاملين .

اولهما : فشل اتحادات العمل الاصلاحية في القيام بواجبها .

وثانيهما : اخفاق الحزب الاشتراكي اخفاقا كليا .

والعمل السياسي في فرنسا يميل بوضوح الى الابتعاد عن الواقعية .
فخطة الضمان الاجتماعي التي ادخلت الى فرنسا بعد الحرب العالمية
الثانية سابقة كثيرا للجهاز التجاري الموجود في البلاد ، كما انها متخلفة
عن التطور الصناعي في البلاد ايضا . ليس هذا فحسب ، بل ان فرنسا مصابة
بداء « دفع التطور الاقتصادي على اساس التقليد » فنحن نستورد ماكينات
صناعية تم تصميمها لظروف اخرى . وبذلك يحدث معنا تناقض حتمي بين
تقديرات الخبراء في انتاج هذه الماكينات وبين انتاجها بالفعل نتيجة لظروفها
المختلفة .

اما نظام الضرائب عندنا فهو غير سليم على الاطلاق . انه صحيح فيما
يتعلق بالفئة الواحدة التي تحتفظ بسجلات وقيود رسمية ، اما في مجتمع
نصفه مشاريع زراعية فردية ، فاي نظام ضرائب يمكن ان يضبطه او
يسيطر عليه !!

وانها لتسلية يعمد اليها الكثيرون حين يشتمون الرأسماليين الفرنسيين
فأين هم هؤلاء الرأسماليون ؟

وهل هم ذلك النفر اليسير من اصحاب المصانع الكبيرة مثل ستروين ،
وميشلين ، وبوساك ؟

او انهم المؤسسات العائلية في ليون والشمال ؟

او تراهم طبقة موظفي الادارة الكبار سواء في المؤسسات العامة او
المشروعات الحرة ؟

هل هم البنوك التجارية الكبرى يا ترى ؟

او انهم مديرو المحلات التجارية المتوسطة ، ومعظمهم من العصاميين
الاذكياء في ادارة اشغالهم والقدرة على الصمود في وجه جميع الازمات التي
اعترضت طريقهم ؟

ماذا يعنون بكلمة الراسماليين ؟ هل يعنون بها ما قصده ماركس ، مما ينطبق على وولستريت ، وكبريات الشركات العاملة في المستعمرات ، والمؤسسات الاستثمارية فيما وراء البحار ؟ اذا كان هذا فانه لا يجوز تطبيقه على جماعة يمثلون اقلية محترمة من الامة ، مثل من عددهم في السابق .

ولالخص ما ورد في هذا الفصل فأقول .

هنالك ثلاث افكار رئيسية يزعم اليسار انه يعمل لها وليست هذه الافكار متناقضة بالضرورة ، ولكنها تميل الى ذلك في العادة . اما هذه الافكار فهي :

الحرية ضد القوة الفاشمة وطلبا للمحافظة على حقوق الفرد .
والتنظيم ، بنية احلال نظام يرتكز على العقلانية محل سابقه القائم على التقاليد الموروثة .

والمساواة ضد امتيازات الولادة او الثروة .

ويميل اليسار الى ان يصبح « جماعيا » اي دكتاتوريا لان :

الحكومات الديمقراطية تكون بطيئة في اتخاذ الاجراءات المعقولة ،
بفعل معارضة المصالح الخاصة بالمؤسسات الفردية .

وهو (اي اليسار) يصبح لا « وطنيا » لان الحكومة وحدها هي القادرة على تحقيق البرنامج الذي يطلبه .

كما يفدو « استعماريا » بما يحتمه عليه طلب الاسواق الاوسع ،
والمجال الاكثر حيوية .

واليسار الليبرالي يهاجم « الاشتراكية » لانه لا يمكنه ان يففل عن تحولها التدريجي نحو استعمال القوة الفاشمة ، وتقربها المحتوم من البيروقراطية التي لا يوافق « اليسار الليبرالي » عليها .

اما « اليسار المتطرف » فيبدو انه يقف معارضا للاغنياء والاقوياء على

الدوام ، دون النظر الى ان هؤلاء يكونون في مناصب السلطة او هؤلاء .
وهذا ما يجعل المرء يتساءل :

هل ان « اليسار الحقيقي » هو « اليسار الى الابد » ؟

وفد أراحنا من الاجابة على هذا السؤال ما نشرته هيئة تحرير مجلة
« اسبريت » الناطقة بلسان فئة من اليساريين . فقد كتبت مقالا تحلل فيه
« اليسار الاميركي » فقالت :

ان من العسير وجود مصطلح دقيق للموقف الذي يجد اليسار الاميركي
فيه نفسه . ذلك ان اميركا لم تواجه مشكلة «النضال ضد النظام القديم» .
كما انه ليس فيها احزاب اشتراكية ، اذ ان الحزبين التقليديين في البلاد
قد بدلا كل جهدهما في سبيل قتل اي حزب ثالث يمكن ان يبرز الى عالم
الوجود . هذا بالاضافة الى ان الدستور الاميركي الاساسي لا يتعرض
بمناقشة جديدة للنظام الاقتصادي في البلاد . فالامور هناك تسير
بالمصالحات السياسية اكثر منها بالاتفاق الايديولوجي .

وانطلاقا من هذه الاسس يفدو بوسع المرء ان يقول احد راينين :
اما ان الولايات المتحدة قد ظلت امة اشتراكية من اساسها - هذا بمعنى
ان البلاد استطاعت ان ترفع مستوى حياة عمالها ، وتنبيلهم العدالة
الاجتماعية الكافية .

او : ان يتنهد منتظرا بروز حزب جديد للعمال كالحزب البريطاني ،
يكون من شأنه تغيير وجه المجتمع الاميركي الى صورة اخرى .
ويميل المرء الى القول :

« ان تحقيق الاشتراكية في الولايات المتحدة امر ذو اهمية بالغة
للعالم » . ولكنهم قد حققوها بشكل ارضى نفوسهم . « ان اليساري
عندنا نحن الفرنسيين هو ذلك الرجل الذي يظل يعارض الحكومة لانه غير
مطمئن الى امكانية انقلابها يمينية بين عشية وضحاها . . وذلك الرجل

الذي لا يوافق على سياسة الحكومة فيما يتعلق بالاستعمار ، وذلك الرجل الذي يستنكر الأعمال الوحشية حتى مع اعداء الدولة ولو كانت بغية التأديب . هذا ما قاله مسيو دومينوش حيسن تكلم عن الحرب الجرثومية . وهو صحيح .

خرافة الثورة

ان فكرة التقدم تكاد تلتصق بفكرة اليسار التي تقوم على ان الجنس البشري يسير الى الامام على الدوام . ولاسطورة الثورة اهمية خاصة بهذا الصدد ، ذلك انها تقوم على انقطاع مسير الانسان بشكل عادي نحو هذا التقدم . واسطورة الثورة هذه ، شأنها شأن الاسطورة التي سبقتها ، اي اسطورة اليسار ، تنبع من النظر الى التاريخ السالف .

هذا بينما الواقع ان اولئك المفكرين الذين مهدوا لقيام الثورة الفرنسية لم يكونوا يبغون ازالة « عالم ما قبل الثورة » . لقد كانوا اكثر حكمة من ذلك بالرغم من جراتهم العظيمة في نظرياتهم التي كانت تحارب « النظام القديم » . وها هو جان - جاك - روسو يبدي حصافة رايه حينما يتحدث عن دور المستشار او المشرّع .

لقد كان اكثر هؤلاء المفكرين ذوي نظرة تفاؤلية نحو المستقبل، والحق انه اذا ابعدنا الاحقاد ، والعصبية ، ورضينا بالعقل المستنير ، فان الاشياء ستسير في سيرها الطبيعي . فلم تكند تطل سنة ١٧٩١ وسنة ١٧٩٢ حتى كان هؤلاء المفكرون بما فيهم الفلاسفة المعاصرون ينظرون الى الثورة على انها كارثة . هذا في الحين الذي كان فيه الناس العاديون قد تناسوا احساسهم بالكارثة ، واعماهم مجد الحادث وجلاله .

وانقسم هؤلاء المفكرون الى فئتين ، الاولى ترى ان حوادث الفوضى العامة والاستيلاء على الباستيل ، وحكم الارهاب ، والانتصارات التي احرزتها الثورة والاخفاقات التي منيت بها ، ترى كل هذا مجرد احداث عابرة ترافق طبيعة الثورة بينما يظل الهدف الاول من تلك الثورة هو الصامد ، الا وهو تحرير الانسان .

والثانية ترى ان الاستيلاء على السلطة هو الهدف . وهذه الفئة تؤمن بوسائل العنف ، وتعتبر القوة وحدها هي التي تستطيع رسم المستقبل على

الصورة التي يريدها اصحاب هذا الراي .

أما هدف هذه الفئة ، فكان هو هو هدف الطائفة الاولى ، اي العمل لخلق حكومة مستقرة يديرها العقل . ولكنهم ظنوا ان الناس لن يتحققوا من قصدهم الى هذا الهدف الا عن طريق اجبارهم على السير فيه ، وبذلك اخطأ اصحاب هذا الراي ، ففقدت الوسيلة ، وهي الاجبار ، غاية في ذاتها .

والان : ترى هل ان الثورة تستحق هذا المجد الذي يصفونه عليها ؟

ان خالقي الثورات ، او واضعي خطوطها الفكرية ليسوا هم الذين ينفذون خطواتها . والواقع انهم نادرا ما يرون افكارهم تتحقق الا في المنافي او السجون او في بطن الارض . فهل يمكن اعتبار هؤلاء مثلا اعلى للانسانية التي تعرف مصيرها وتقدر نتيجة كل عمل تاتيه ؟

الثورة والثورات

ان كلمة الثورة ، في علم الاجتماع تعني ازالة نظام عن طريق القوة واخلال اخر مكانه . فاذا قبلنا هذا التحديد وجب حذف اصطلاح «الانقلاب الصناعي» او « الثورة الصناعية » . ذلك لان كلمة « انقلاب و ثورة » في تلك الحال لا تعني اكثر من انجاز اجراءات جذرية صالحة .

وكذلك اذا اخذنا تعبير « ثورة العمل » في بريطانيا ، وعيننا به تلك الاجراءات الاصلاحية التي صير اليها في بريطانيا ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ . فهي ليست غير دستورية اولا ، كما انها لم تحدث بالقوة ثانيا . وذلك على النقيض من الثورة الفرنسية ما بين ١٧٨٩ - ١٧٩٧ ، والثورة الروسية ما بين ١٩١٧ - ١٩٢١ .

وحتى لو ابعدنا بعض التعبيرات عن مضمون كلمة « ثورة » المتعارف عليه الان ، فانه يظل غامضا ، بحيث يدعو المؤرخ الى الحذر وشدة الحيطه في استعماله .

ف « الاشتراكية الوطنية » في المانيا لم تكن لا قانونية ، وكذلك

العنف الذي رافقها ، اذ ان الدولة هي التي امرت به . فهل يستطيع المرء ان يزعم ان استيلاء « الاشتراكية الوطنية » على الحكم في بلدها ثورة لمجرد المفاجأة في تعاقب الاحداث ، وتغيير رجال الحكم ونظم التشريع العام في البلاد ؟

وهل نستطيع ان نقبل بصواب اطلاق كلمة « ثورة » على ما يحدث في دول اميركا اللاتينية حين يتم استبدال ضابط باخر او برجل مدني في الحكم ، مع بقاء الاحوال العادية الاخرى تسير في مجراها الطبيعي ؟ نعم ان « استمرار الشرعية » قد انقطع ، ولكن هل هذه ثورة ؟

ان التناوب بين احتلال دست الحكم ، واحتلال مركز متواضع في احدى غرف السجن شيء يقع في اميركا اللاتينية ، ويبقى اثناء ذلك كل شيء في البلاد على ما هو عليه . . فهل هذه ثورات ؟

ولست اود من بحثي هذا ان اُصرف امام القارئ حدودا معينة لما هو ثورة وما هو غير ذلك ؟ اذ انني اعتقد ان التحديدات ليست خطأ او صوابا في هذا الشأن ، وما هي اولا واخيرا الامحاولات لتلمس انطباق بعض الظواهر العامة على هذه او تلك من الحركات .

ويبدو انني اميل الى اطلاق لقب « انقلاب » على كل استيلاء على السلطة يعقبه تغيير نظام الحكم بالقوة ، كما وقع مع نابوليون الثالث 1851 م . وكذلك على كل حفنة من الضباط يقتصبون الحكم ولا يأتون بطبقة جديدة تتولى الحكم ، مخالفة للطبقة التي انتزعوه منها .

وفي نفس الوقت ليس هتلر اقل ثورة من هؤلاء لان المستشار هندنبرغ هو الذي عينه . اذن فالظاهرة الطبيعية للثورة هي ان تحاول اقلية الاستيلاء على الحكم لتخضع لمشيئتها اكثرية كبيرة ، وتخلق دولة جديدة ، ويرافق تلك العملية محاولة تشويه بناء الامة .

ولربما كان الجدل الذي يدور حول مضامين العبارات احيانا ذا فائدة

عظيمة في الكشف عن حقيقة تلك العبارات . واني لاذكر ان الموضوع الشيق الذي كان الجدل فيه على قدم وساق في الاوساط الفرنسية سنة ١٩٣٣ هو ما اذا كانت حوادث سنة ١٩٣٣ في المانيا ثورة او غير ثورة .

هكذا وضع المفكرون السؤال . وهم لم يعمدوا الى اخذ السابقيات التاريخية وتبرير الواقع حينئذ على ضوءها ، فلم يعودوا الى كرمويل او لينين ، السابقين ، وانما ارادوا الوصول الى تحديد مقبول لهتلر وحركته .

واني لاذكر كيف اختلفت مع احد الزملاء في الجمعية الفلسفية الفرنسية سنة ١٩٣٨ حين اصر على رايه بأن ما جرى في المانيا ليس ثورة على الاطلاق .

لقد قال : ان الوصول الى الحكم قدتم بصورة شرعية ، ولم تجر اية مظاهر تدل على الشغب بين الشعب ، وليس في هذا ما تشترك معه ثورة ١٩١٧ في روسيا . وهذا صحيح ، ولكن ، اذا لم تأخذ بعين الاعتبار ان الثورة تغير الهيئة الحاكمة ، والطبقة الحاكمة ، والايديولوجية التي سبقتها ، فهل يبقى هنالك ما هو ، « غير ثورة » ؟ وقد فعلت حركة هتلر كل ذلك .

وهكذا يظهر ان حركة ١٩١٧ في روسيا وحركة ١٩٣٣ في المانيا ، فرعان من عنصر واحد . اما قضية هندنبرغ فامر لا يهم الحقيقة فسي قليل او كثير .

وهناك من اعتبروا حركة « الاشتراكية الوطنية » في المانيا على انها ليست ثورة لانها (ثورة معاكسة) . وهم يدللون على ذلك بقولهم : لقد عاد النظام القديم - اي الذي كان سابقا في المانيا - الى ممارسة سيطرته ، سواء من حيث الطبقة الحاكمة ، او المؤسسات والافكار المرافقة لها ، فجاءت « الاشتراكية الوطنية » لزعزعة هذا « النظام القديم » ، فهي اذن ثورة - معاكسة .

والبواقع انه ليس من الضروري ان تكون الثورة - المعاكسة وعهدها فترة

لإعادة النظام السابق لوقوعها ، اذ انه لما كان ضروريا لها ان تحدث تغييرات معينة في ذلك النظام السابق نراها تبدو وكأنها (ثورة معاكسة) .

وليست أي من الفاشية ولا الاشتراكية الوطنية ثورة معاكسة على الإطلاق بالرغم من ان كلا منهما استعارت من الرجعية تعابيرها .

فالنازيون لم يهاجموا الدين المسيحي وحده ، بل هاجموا الليبرالية البرجوازية ايضا ، وكذلك هاجموا التقاليد والعادات الارستقراطية . وقد جاؤوا بمبدأ « جرمنة » المسيحية ، و« تجنيد » الشعب ، ومبدأ « الزعيم » ، ولكل من هذه البدع نواحيها الثورية الظاهرة . والاشتراكية الوطنية لم تحطم سلسلة الماضي فقط بل ازلت امكانية اتصالها من جديد . لقد جاءت بمستقبل مخالف لما سبقه تمام الاختلاف ، فكانت بذلك راديكالية شأنها شأن الشيوعية نفسها .

وحقيقة الامر الان ان الناس حين يتكلمون عن معنى ثورة يرونه على الصورة التالية :

١ - حيثما تقوم الثورات ، وسواء رافقها سفك الدماء او لم يفعل ، ودون النظر الى نجاحها او اجهاض القائمين بها مولودهم ، فان هذه الثورات تدخل ضمن قانون ثابت لا يتغير ، هو ان القائم بها هم فئة « اليسار » . وانها تهدف الى العقلانية ورفع قيمة الانسان .

٢ - ان الثورات لا تحقق اهدافها الا اذا استطاعت تغيير شكل الملكية . وهذان العاملان مجرد احقاد مكتوبة ، كما يشهد بذلك التاريخ .

ان كل تغير عنيف يشهد بعض المكاسب والخسائر الاقتصادية لفريق او اخر من الناس . وكلا الشئيين غير عادل ولا انصاف فيه . ولكن هذا لا يحتم ضرورة تغير طبيعة الملكية . فحسب ما تراه الماركسية يكون الفناء الملكية الفردية لوسائل الانتاج هو الميزة الرئيسية للثورة . ولكن هذا ما لا يوافق عليه الواقع التاريخي . فلم يكن تأسيس الممالك او زوالها او

استيلاء اقلية على الحكم في دولة ما ، او اطاحة تلك الاقلية من دست الحكم . . لم يكن اي من هذا محتوما له ان يلزم تغير طبيعة الملكية القانونية التعارف عليها .

ان القوة الثورية قوة طفيلية ، تتحدى القانون ، وتعتبر عن اهواء اقلية فقط ، وتعجز عن النظر لمصلحة الشعب على حقيقتها . وهي (اي القوة الثورية) لا تصل الى الحكم الا بعد ان يثبت اخفاق المفاوضات السلمية في الوصول الى مصالح مقبولة بين ما تتطلبه الحاجة الضرورية من تعديل ، وما تتباطأ الاجراءات الديمقراطية عن تقديمه في ذلك الخصوص .

ومن هذا يتعزز البرأي القائل بان الثورة والديمقراطية نزعتان على طرفي تقيض .

ولما كان الافراد والجماعات ، سواء بسواء ، لا يقبلون التضحية بشيء من مصالحهم الحاضرة ، حتى ولو كان ذلك يجنبهم ضياع المصالح في المستقبل ، ولما كان الآخرون يظنون ينظرون الى تلك المصالح على انها غير منصفة ، نجد انه : ستظل الثورة ممكنة الوقوع في المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها . ومن هذا القبيل ما تقع عليه كثيرا من خيانة الطبقة الحاكمة للمصالح الحقيقية للمجتمع الذي تشرف على ادارته ، حين ترفض الاعتراف باهمية امارات تشير الى قرب عصر جديد .

وهذا هو ما قام به جماعة ميحي الإصلاحيين في بلاد اليابان ، وامثالهم في تركيا . اذ قام كل من الجماعتين بازالة نظام ناخر بغية اغادة بناء بلديهما من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، من جديد .

واظن انه لم يكن يوسع اي من أنصار الجماعتين ان يبلغ السى غايته التي ينشدها الا بعد ان يسحق كل مقاومة لحركته في صفوف الشعب . ومع انه كان يقصد ترقية ذلك الشعب الا ان هذا الاخير ربما عارضه في حركته .

وليس من الضروري ان يكون من يقوم بانقلاب من هذا النوع طاغية او ديكتاتورا ، فيمكادو اليابان وبطرس الاكبر في روسيا كانا يمثلان السلطة الشرعية حين قام كل منها في بلاده بمثل الدور السابق .

اما الطفيان نفسه فكثيرا ما تدفع اليه الدولة وتجعله امرا محتوما ، وذلك حين يجد المصلح المعاصر ان مبدا « استعمال مبضع الجراح » امر لا حيلة له في دفعه .

هذا مع ان المصلح يفضل استعمال مبدا المعالجة ، ويفضل الاصلاح على الهدم ، والسلم على الحرب ، والديمقراطية على الدكتاتورية .

ولربما بدا له ان استعمال العنف رفيق محتوم للتغييرات التي يود تطبيقها ، ولكنه حتى في هذه الحال لا يقبل العنف على انه غاية في نفسه .

ولربما بدت الثورة نوعا من « الرفاهية » ، ليس بمعنى انها تجلب الخير (واكثر منه ، بل بمعنى ان امة تمارسها مع عدم الحاجة اليها . وقد تم ذلك في فرنسا طوال القرنين الاخيرين . فقد كانت في حاجة ماسة الى اصلاح اجتماعي ، ولكن الفرنسيين لاسباب مختلفة لم يفتنوا الى ذلك ، فتشبت في البلاد ثورات متعددة .

هذا في الحين الذي ظلت فيها اميركا دون ثورة واحدة خلال تلك الفترة . لقد استطاعت ان تتحسس ضرورة الاصلاح الاجتماعي ، فعمدت اليه ، وباشرته بكل روية وتمقل . ولهذا ظل الاطار العام للنظام الاجتماعي في البلاد محفوظا . . لقد تغيرت بعض ملامحه . هذا صحيح ، ولكن هذا التغير كان عن طريق سلمي . .

وهكذا أصبحت تلك المجموعة من الولايات الزراعية التي اتحدت اتحادا فدراليا اقوى قوة صناعية في العالم دون اللجوء الى اية وسيلة لا شرعية .

ولا حاجة الى القول بان ما تم في بريطانيا والولايات المتحدة ، وحتى

في فرنسا ذاتها ، يختلف تمام الاختلاف عما يتم في اسيا وافريقيا او اميركا اللاتينية . ففي هذه الاخيرة يبدو ان تعاقب الانقلابات ظاهرة كاريكاتورية من ظواهر ازمة « التقدم » .

وأظن ان اي مطلع على مساق التاريخ الحديث يوافقني في انه ليست الفاشية ولا النازية ، مع استيلائهما على الحكم بوسائلهما المعروفة ، شريرتين في ذاتهما فحسب ، بل انهما وسيلتان لشرور اكثر ايضا .

وأظنه كذلك يؤكد اعتقاده في الثورة الكبرى ، تلك التي هي اوسع من ثورة تستولي فيها طبقة على مركز اخرى ، وانما هي ثورة تصبغ السلطة بكاملها بروح انسانية شاملة .

ومن سوء الحظ حقا اننا لا نقع في التاريخ على ثورة من هذا النوع ، وذلك خلافا لما تقول به التنبؤات الماركسية .

فالثورة الروسية الاولى ، وثورة شباط ، ازالا عهد اسرة كانت مترنحة بفعل التناقضات بين سلطة القيصر المطلقة ، وتيار الافكار الحرة المعاصرة .

والثورة الثانية ، ثورة ديسمبر ، لم تخرج باكثر من نتيجة احلال اقلية جديدة في الحكم .

نعم ان البروليتاريا ، وهم قلة عديدة ، قد لعبوا دورا بارزا في الثورة ، وكذلك الفلاحون الذين كانوا يودون التخلص من النظم المجحفة التي كانت تخنقهم ، ولكن هذا لا يكفي .

وفي الصين ، نجد ان البروليتاريا ، وهم اضعاف من اندادهم في روسيا ، قد لعبوا دورا اقل فعالية في الثورة . وكان الريف هو الذي تغفل فيه الحزب الشيوعي الصيني ، ومنه كان يستمد جنوده واعدادهم الهائلة . اما كوادر الحزب فقد كانت من بين اوساط المثقفين لا الطبقة العاملة .

وهكذا فان قضية تقدم يبارق طبقة لتحل مكانة الطبقة الاخرى لا تعدو الان اكثر من صورة لطيفة في مجلة مصورة للاطفال .

نفوذ الثورة

ان الثورة الفرنسية تراث فرنسي وطني ، ولذلك فانك تجد ابناء فرنسا مصابين بداء عشقها على اساس نزوعهم الى امجاد الماضي . وحتى كاتب كبير مثل فرنسوا مورياك حين يتحدث عن « الثورة الاشتراكية والمسيحية معا » ، تجده ينقصه الدقة والتحقيق ، ويشير بدلا من ذلك ، كثيرا من الخيالات الفامضة التي لا يمكن تجديدها .

ولما كانت « الثورة » اية ثورة ، تكون مجهولة من ناحية طاقاتها واتجاه سيرها من قبل اولئك الذين يتمنونها ، فان هؤلاء يأخذون تلك الثورة على انها ستحقق كل شيء . ولهذا يبدو الاصلاح بطيئا في نظر المثقفين ، اما الثورة فباعتة على النشاط والتحفز .

والثورة تكسر السأم في الحياة اليومية العادية للناس ، لانها تغير شيئا من رتابة تلك الحياة . وثورة ١٩٤٤ في فرنسا خير شاهد على ذلك .

وليست فرنسا او الشعب الفرنسي وحده هو الذي تجد الثورة لنفسها نفوذا في نفوس ابنائه . كلا ، ان للثورة مثل ذلك في كل مكان . والجدير بالملاحظة بهذا الخصوص ان الفرنسيين عشاق افكار جريئة ، فهم ثوريون من هذه الوجهة ، الا انهم محافظون تماما حين يحاولون تطبيق تلك الافكار .

اما من اين انبعث هذا النفوذ ، وما هو مصدره ، فهو على الغالب تلك النظرة الذاتية نحو الاخذ بشكل جديد (الموديرنزم) . فالفنان الذي يرفض اصول الفن التقليدي ، والماركسي الذي يستنكر طول بقاء حكم البرجوازية ، يستطيعان اعتبار نفسيهما مشتركين في غاية واحدة ، الا وهي « السيرقدما » . ولذلك فهما رفيقا طريق .

واذا رجعنا الى القرن التاسع عشر ، وجدنا ان الفن ونظرة التقدم لم يكونا مرتبطين . فقد غدا فيكتور هوجو مثلا ، موحى في نظر نفسه لنشر الافكار الديمقراطية في آخر ايامه . اما قبل ذلك فقد تفنى بالامجاد

السابقة . وهكذا لم يكن ثوريا بالمعنى الذي نفهمه من الكلمة على الإطلاق .

وكذلك كان بلزاك ، وفلوير ، الاول منهما رجعي والثاني محافظ . اما الشعراء « الانطباعيون » فقد كانوا رعاة « مدارس » متقدمة في الافكار الاخلاقية ، وكان صراعهم مع نهج الفكر الاكاديمي لا يعني اطلاقا بانهم قد فكروا في تغيير النظام الاجتماعي السائد في ايامهم .

اما الكتاب الاشتراكيون ، والرجال العسكريون الاشتراكيون ، فلم يكونوا يتفقون مع مفهوم كلمة « حزب الطليعة » . وها هو « ليون بلوم » مثلا يعتبر « تورتو - ريش » احد كبار رجال الادب في عصره ، مع ان الاخير لم يقل بما كان يقول به بلوم .

ولم يتم الاتفاق بين فئتي الطليعة ، اعني رجال الفن ، والاشتراكيين ، الا بعد الحرب العالمية الاولى . وقد اتخذ له رمز السيريلية في فرنسا . اما في المانيا ، فقد تمثل بذلك العدد الوافر من الشعراء الصغار ورواد المقاهي الرخيصة ، الذين كانوا يهاجمون المذاهب الادبية القديمة . وكانوا يقبلون التحالف حتى مع البلشفيك في مهاجمة المعتقدات المتعارف عليها ، وطفيان رأس المال بشكل خاص . وكان الدين عدوهم كما هي الرأسمالية .

ولم يدم ذلك الاتفاق اكثر من عشر سنين . فما كادت تطل سنة ١٩٣٩ حتى كان مختلف افراد الزعيل الاول من كبار الكتاب الروس وادبائهم قد اختفوا ، وعادت قواعد فن الرسم الى ما كانت عليه قبل نصف قرن من الزمن ، كما اخذ المؤلفون الموسيقيون يعودون قليلا قليلا الى الاعصر السابقة .

وهكذا انقلبت الآية فصارت روسيا التي كانت محجة لدعاة التجديد كما يراه « حزب الطليعة » ، صارت بلدا تدعو الى السير حسب القواعد القديمة بكل صراحة . لقد اطرحت التجديد ، فظل حزب

الطليعة حائرا لا يدري اين يوجه قلبته .

وهناك شيء يسترعي الانتباه في الفنانين والثورة :

فرجال الفن يدعون دعوة حارة الى التغيير ، ويكون تغيرهم الذي يشدونه على سبيل قفزات متتابعة ومفاجئة . ويظنون ان الثورة التي يقوم بها الحزب الشيوعي هي خير ما يكمنهم من تطبيق برامجهم .

وعلى هذا الاساس يتحالفون معه . . ثم ينضمون الى صفوفه تدريجيا . . ويقوم الحزب بثورته ، وحين تنجح ، يجد اولئك الحكام الجدد ، اي الشيوعيون ، انفسهم في حاجة ماسة الى توطيد الامور وضرورة سيطرة الاستقرار . وذلك حتى يستطيع هؤلاء الحكام الجدد احلال طبقة جديدة بدل الطبقة التي طردوها من الحكم .

ولكن رجال الفن لا يجدون من صالحهم الدعوة الى هذا الاستقرار . وحينئذ يقع الشقاق بين الفئتين . فلا يظل هنالك مناص للحكام من سحق تلك النزعات القلقة في رؤوس حلفائهم السابقين .

ويرتبط نفوذ « الثورة » بعامل اخر بالاضافة الى ما سبق ، وهو النزوع الى تحقيق الذات الفردية بشكل اناني اقرب الى الوحشية . ولشرح ذلك دعنا نعود الى الاعراف التي كانت سائدة في بوهيميا في مطلع هذا القرن .

كان الشباب يتباهون حين لا يعترفون باية سلطة دينية للزواج . وكانوا يفضلون استعمال تعبير « شريك حياة » او « شريكة حياة » على كلمتي زوج وزوجة . وكانت العلاقات العائلية بين الشباب المتزوجين تكاد تكون معلقة بين الشك واليقين .

كل هذا نتج عن انتشار موجة من الانانية الشخصية المعادية لمساوي الكبت الذي ظل يهيمن على تقاليد الشعب عدة اجيال في السابق . كما يعود الى كره الناس للشور الذي انتجها فساد حكم البرجوازية في

تلك البلاد ..

وانقضت تلك الموجة .

فماذا نرى الان ؟

انا نرى رجوعا الى الاخذ بالتقاليد السابقة نفسها بل صرامة في النظر الى وجوب اتباعها اكثر من سابق العهد الذي انقطع بالعزوف عنها . فالطلاق والاجهاض صارا يمنعان ، والاحترام للعائلة وارتباطها آخذ في التزايد .

ولهذا فان الحكومة التي شجعت على غير ذلك في السابق ، تجد نفسها في مأزق خرج في الوقت الحاضر . وليس اكثر من هذا ما يتمناه دعاة المحافظة على القديم .

★

ولنبحث الثورة من وجهة نظر المؤرخين ، تلك الوجة المتعلقة بالعائلة .

انهم (المؤرخون) يقولون :

من طبيعة الثورات ان تكون اقرب الى التزم (البيوريتانية) في سلوكها .

وهم يؤيدون قولهم هذا بمثلين : الاول ، ثورة كرمويل المتشفة الزاهدة الا في سفك الدماء .

والثاني الثورة البلشفية الاخيرة .

ويفسر بعض المؤرخين دعواهم هذه بالقول :

حين تكون الثورة في مبتدأها يكون هنالك واجبات كثيرة ملقاة على عاتق القائمين بها ، سواء من الناحية الاخلاقية بالنسبة للعائلة ، او من الناحية العملية بالنسبة لانجاز اهدافهم .

وفي هذا القول تفاض عن حقيقة بارزة ، ينساها هؤلاء المؤرخون ، او على الاصح ، نراهم يتناسونها . وهذه الحقيقة هي :

ان نظام الاسرة قد ظل طوال التاريخ اقوى وارسخ من كل تغير في

نظام الدولة والمجتمع على السواء . فحين تعود ثورة ما الى التشديد في تقدير نظام الاسرة ، فانها تكون بذلك لم تأت بجديد ، وانما تحاول ان تكسب لنفسها ديمومة واستقرارا .

ومعنى هذا ان الثورة في اوروبا لم تخلق شيئا جديدا بهذا الصدد . وذلك بخلاف الثورة في الصين ، حيث ان تحرر المرأة هناك يسدو انه سيظل على الدوام .

★

ويبقى فيما يتعلق بأمر الدين .

لقد قامت الثورة الماركسية على اساس نقد الدين ، ويعود ذلك عند ماركس الى ما اخذه عن فوريباخ ، من انه لا يجوز للانسان ان ينسب الى الله تحقيق ما يطمح اليه هو . فاذا فعل ، فان الانسان يكون قد ابتعد عن ذات نفسه .

وتقول الماركسية :

ان الله ، الذي هو بعيد كل البعد عن انه خلق الانسان ، هو ذاته من ابداع الخيال البشري . ولهذا فان على الانسان ان يحاول جهده الوصول الى الكمال الذي ابدعه خياله ، لا ان يفتر هو بما ابدع .

ونقد الدين يؤدي الى نقد المجتمع .

فهل من الضروري ان يؤدي ذلك الى القول بأن الثورة امر ضروري ؟
« ان الثورة ليست هي حقيقة الشيء ، وانما هي شكل من اشكال الحصول عليه . وكل عمل في الحقيقة نفي لمعطى سابق » . هذا ما ادت الى خلقه ثورة ١٧٨٩ في عقل هيغل ، وهو الذي خلق اسطورة « القوة في خدمة العقل » .

والان ، واذا لم نرد ان نسلم بما في النفوس البشرية من ميل الى الفوضى ، فانه لا يغدو حتما علينا ان نقوم بثورة ما حتى ننفي « المعطيات السابقة » . اي انه « ليست الثورة حتمية للوصول الى تحقيق

تغيير شكل مجتمع ما . ذلك لان الثورة ليست هدفا في ذاتها ، وانما هي وسيلة الى هدف . ومن الطبيعي ان الوسيلة خاضعة لنا ، نكيفها على الصورة التي نشاء .

وحتى في الماركسية ، ليس هنالك مفهوم معين للثورة . فهناك :

١ - من يرى ان الثورة لا تتعدى ان يقوم نفر من العسكريين ومناصريهم بالاستيلاء على الحكم في الدولة . وبعد ان يتم لهم ذلك يأخذون في تغيير صورة المجتمع .

٢ - ومن يرى ضرورة الاخذ بمفهوم تطوي ، اي السعي في سبيل انضاج تدريجي للثورة حتى تحين ساعة حرجة تتعاطم فيها الازمة فيجري اغتنام تلك الفرصة .

٣ - الثورة الدائمة ، وهي ثورة البروليتاريا التي تعمل على نسف النظام الرأسمالي .

ويتم التقدم نحو الاشتراكية في الوقت نفسه مع ازاحة الرأسمالية، خصمها اللدود .

وكما ترى ، فان المفاهيم الثلاثة تتطلب استعمال القوة، وان كان المفهوم الثاني اكثر اعتدالا من رفيقيه الاخرين ، كما انه اقرب من الاعتدال الذي نجده موفورا في « الاجتماع » عند ماركس .

ولا حاجة الى القول بان اتباع طريق هذا المفهوم يؤجل ساعة الوصول الى المستقبل المرجو عند اصحاب اي من المفاهيم الثلاثة الانفة الذكر .

لقد توصل ماركس الى ما توصل اليه بعد ان اخذ بنظرية ديالكتيك التاريخ . وهذا ايضا هو ما يتوصل اليه المثقفون انما كانوا حين يسيرون على هدي ذلك الديالكتيك . فهم لا يقبلون بالثورة لاعتقادهم بانها وجه صالح للانسانية في المستقبل ، بل ينجزون الى ذلك على اساس ان الثورة

نقيض للواقع . وهكذا فمن عامل كراهيتهم للحاضر يقدمون على شيء لم يتحققوا منه بعد . فما هو الذي تستفيد منه الثورة في عقول هؤلاء ؟ انه نفوذها السابق . انه تلك الهالة التي اضفاها عليها التاريخ .

والحق ان كلمة « ثورة » وكلمة « ثوري » في الوقت الحاضر تكاد تكون « موضة » أكثر منها تعبيراً . وان المرء ليسائل نفسه احيانا :

ترى هل ان جميع هؤلاء الكتاب الداعين للثورة يصدرون في ما يكتبونه عن رأي اندريه مالرو حين قال :

« ان القيمة الحقيقية للانسان تظل في تحديه للحياة ، ولذلك فان كل فكر جدير بالانسان ان يحمله لا بد وان تقوم دعائمه على اساس الامل بالمستقبل . »

فاذا كان الامر على هذه الصورة ، فان القرن العشرين اقرب الى الحكم عليه من الحكم له .

الثورة والانقلاب

كان للرسائل المتبادلة بين كامو ، وجان - بول - سارتر ، وفرانسيس جاسون ، اثر بالغ في فرنسا ، فقد اصبح اختلافهم في الراي انشقاقا في صفوف الامة الفرنسية بكاملها .

ولست ههنا لاتباع كل نقطة وقع الاختلاف بصددها ، فذلك يتطلب مني الكثير ، كما انني ربما لم آت فيه بجديد ، وانما اود ان ابحث ما يتعلق منه باسطورة الثورة، بين كاتبين كبيرين يناقشان اراءهما في السنة السابعة من الحرب الباردة ، اي سنة ١٩٥٢ على اعتبار ان الحرب الباردة عقب الحرب الحقيقية التي انتهت سنة ١٩٤٥ .

ان كلا من سارتر وكامو يعتبران وجود الانسان على الارض لا معنى له . والكاتبان يحاولان جاهدين ان يصلا الى الحقيقة . وبذلك يخدمان نفسيهما بفعل الفرور الفردي ، ومن جراء التشاؤم النشيط . وهما

يتناولان الحياة وتفسيرها من منحنى واحد تقريبا .

وحين يودان الاعتراف باتفاقهما او عدم اتفاقهما ، والاخير على الاكثر ، نجدهما يكشفان عن قيم متشابهة ايضا . وكلا الرجلين يقول انه « انساني » يحاول ان يخفف الشرور الحاضرة ، ويعارض الفاشية ، والراسمالية ، والاستعمار .

وسواء فيما يتعلق بالجزائر ، او اسبانيا ، او فيتنام ، فان كامو لم يتهمه احد بالابتعاد عن الايدولوجية التقدمية . فحين انضمت اسبانيا الى اليونسكو كتب كامو رسالة احتجاج صارخة ، اما حين انضمت الى تلك المؤسسة كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي فقد لزم الصمت .

اما سارتر فانه لا يفسر التاريخ على انه تطور في الروح . وهو يرى ان مجتمعا لا طبقات فيه سيظل عاجزا عن اصلاح النفس البشرية او معالجة تناقض وجود الانسان مع الانسان الاخر . ووجودية سارتر تقصي من ساحتها جماعية التاريخ ، وترى ان كل فرد يصنع تاريخ وجوده ، ويسيطر على مقدراته ومصيره .

وكامو يوافق على ذلك دون تحفظ .

واذن ما هو الاختلاف بينهما ؟

يبدو انه هو الاجابة على ذلك السؤال الذي يظل يفرق ما بين الصديق وصديقه وهو :

ما هو الموقف الواجب اتخاذه تجاه الاتحاد السوفياتي والشيوعية؟

ويبدو ان الجواب الاخير كان : ان كامو يفضل « الغرب » بينما يفضل سارتر « الشرق » ، ولكن ، لكل من الرجلين شروط معقدة لا مكان لذكرها في مثل هذا البحث الموجز .

والان : حقا ان الثورات نبات الامل او اليأس اكثر منها من صنع

النقمة .

وهذا الضغط الكثير الذي تعرضت له فرنسا من الخارج يجعل امكانية القيام بثورة فيها اكثر بعدا . فعلى صعيد اللعبة البرلمانية نجد ان اليمين يستفيد كثيرا من اليسار . وذلك لان المقترعين يصوتون له لانهم لا يريدون التصويت لليسار ، اي انهم يفعلون ذلك ابتعادا عن خصمه لا حبا فيه . ولهذا نرى ان الشيوعيين يفوزون حين يبرهن الاشتراكيون عن عجز في صفوفهم . وعلى هذا الاساس تكون تقوية الحزب الاشتراكي اضعاف للشيوعيين .

واذا رجعنا الى انتخابات سنة ١٩٤٦ مثلا وجدنا ان الامر واضح للغاية . وما لنا وللانتخابات . انه يمكن القول بان فرنسا كانت في تلك الاثناء تديرها حكومة برلمانية لا تتناسب مع طبيعة الحرب الباردة . كانت البلاد تواجه تهديدا شيوعيا من الداخل ، وضرورة القيام بانقلاب تصنيعي في الداخل ايضا . ولكنها حقلم تكن حازمة بحيث تعالج ايا من الاثنين .

ووقعت الحرب في الهند الصينية . . وقد ابدت اميركا انها لا تملك المهوبة في مساعدتنا في التنظيم ولا الرغبة في تقديم تلك المساعدة لو ملكتها . وكانت فرنسا تحارب على ارض قد فقدت اهتمامها بها منذ زمن بعيد . . كانت حربها لا امل فيها بالنصر ، وان كانت امكانية الهزيمة متوفرة .

وحدث اذلال ديان - بيان - فو ، فزاد ذلك من الشقاق بين عناصر الامة الفرنسية .

ثم عقب ذلك حرب شمال افريقيا ، ولا زال الفرنسيون منقسمين على انفسهم بالفعل فيما يتعلق بهذا الصدد .

لقد تعاقبت على الحكم في البلاد وزارات عاجزة كانت ذات سياسة متأرجحة لا تميل الى الاستقرار . ولذلك ظلت معالجة القضايا تسير بغير هدف . وجميع الفرنسيين تقريبا لا يوافقون على خطة حكومتهم ، ولكنهم

ايضا لا يدرون ما هي الخطة الافضل منها .

وهنا يكون دور المثقفين . ولكن هؤلاء منقسمون ايضا ، بل ان انقسامهم اشد خطرا من انقسام الناس العاديين .

ان في فرنسا ظاهرتين كبيرتين في الوقت الحاضر ، هما مجتمع خامل وطبقة مثقفة نشيطة في ايدولوجيتها النظرية فقط . ومع انه يبدو ان هنالك تناقضا بين هذين الوجودين ، الا انه الواقع في حال الطبقة المثقفة الفرنسية والمجتمع الفرنسي ، وذلك انه لما كانت الحريات تسمح بالشطط فان المثقف يغدو يعتبر ان رسالته في الحياة ليست الا المعارضة .

اما اذا سئل ، وكيف يكون العلاج ؟ فانه يبدي كل جهل وتجريد .

ولربما اشار الى الثورة . ويكون بذلك مسوقا تحت تأثير نفوذ الثورة لا الثورة نفسها . فلا يعمد الى الثورة الا مثقف خيالي (يوتوبي) لا يهتدي سبيله ، ويظل يركض وراء تغيير الواقع عن طريق العنف .

ومن المؤسف ان « الاشتراكية البريطانية » او مبدأ « مجتمع بلا طبقات » السكندنافي ، لم يحظ في فرنسا ، واعني بين الطبقة المثقفة فيها ، بالقدر من العناية التي حظيت بها الثورة الشيوعية .

اسطورة البروليتاريا

« البروليتاريا كما يراها الماركسيون هي الطبقة التي على عاتقها تقع مهمة (الخلاص العام) للبشرية » .

أفلا يتفق هذا المفهوم الاصيل مع الافكار اليهودية التي عمت العالم قبل ميلاد السيد المسيح عن ترقب اليهود لمسيح منتظر ؟ اليس يشترك مع فكرة « مملكة الله » ؟

بلى . ان قي كل من الفكرتين ظاهرة بارزة هي اعتبار الجديد المنتظر نقطة انقطاع عن الماضي المؤلم .

ووجود هذا الاشتراك بين الفكرتين ليس في مصلحة الماركسية على

كل حال ، اذ انه في الوقت الحاضر لا يعدو كونه بعضا لاساطير يهودية قد تراكم عليها غبار السنين .

وهناك فرق لا يجوز ان ننساه بين الفكرتين ، فالثانية منهما تريد « مسيحها » ان يخلص الناس عن طريق العنف . بينما كانت الفكرة الاولى ترى خلاف ذلك .

وهناك فرق اخر ، فالمسيح بمفرده هو المخلص في الحالة الاولى، اما عند الماركسية فهناك طبقة كاملة ترقى في عددها الى ملايين .

والان من هم افراد هذه الطبقة ؟

وبمعنى اخر دعنا نعرف البروليتاريا عن طريق تحديد من تشملهم .

وما علينا ان نفعل ذلك ، فقد قام جدل مشهور بين مجلات المانيا وفرنسا بهذا الخصوص . وكانت مجلات الاشتراكيين في المانيا ترى خلاف ما يراه الفرنسيون . لقد كان الموضوع يتعلق بروسيا . وفي تلك البلاد حدد الحزب طبقة البروليتاريا وانتهى الجدل . اما في المانيا فان الهتلرية لم تسمح الا بما تشاؤه هي . وهكذا ظل المجال امام الاشتراكيين الفرنسيين ليروا رأيهم .

تحديد معنى البروليتاريا

اظنني لا اعدو الصواب اذا قلت ان كلمة « طبقة » هي اكثر كلمات القاموس السياسي شيوعا على السنة الناس واقلام الكتاب في الوقت الحاضر . والجميع يستعمل هذه الكلمة دون التبصر بالفموض في مدلولها . وبذلك يكونون يقسمون المجتمع الى شرائح يضعون واحدة منها فوق الاخرى، ثم يشيرون الى ما فعلوه فيقولون : ان هذه الشريحة هي الطبقة البرجوازية او هي الطبقة الارستقراطية او هي الطبقة البروليتارية .

وهذا بحد ذاته عجيب غريب . ولكن اعجب ما فيه انهم ينساقون بالمطافة الى الدفاع عنه .

ولست اود الدخول في مزيدة كلامية حول هذا الامر ، وانما اجدني افضل الانطلاق من المرتكز الذي يصدر عن فاقول :

ان كلمة بروليتاريا ، في الوقت الحاضر ، تطلق على الشغيلة الذين يشتغلون بمجهودهم العضلي فيكسبون اجورهم مقابل بيع ذلك المجهود .

ومعنى هذه العبارة ان البروليتاريا طريقة للعمل اكثر منها صنفا من الناس في حقيقة الامر .

ومعناه ان البروليتاريا متأرجحة في تكوينها ، فهي تارة واسعة الحدود تضم عناصر مختلفة ، واخرى ضيقة تكاد لا تضم شيئا .

والان : اتراهم يعتبرون الموظف في مؤسسة عامة تملكها الحكومة من البروليتاريا ؟

او انه خارجها ؟

وهل الموظف المكتبي في مؤسسة فردية صغيرة ضمن نطاق البروليتاريا ؟

وهل المشرف على ادارة العمال ، وهو منهم ، بروليتاريا ؟ وهل الميكانيكي في كراج على حسابه من البروليتاريا ، حتى ولو لم يكن لديه اي عامل غير عائلته ؟

ان العامل الصناعي في بلد متأخر متخلف الاقتصاد - ولذلك فانه غير آخذ باسباب التصنيع الاوتوماتيكي - يختلف من حيث النظرة الى الحياة عن العامل الصناعي نفسه حين نجده يعمل في مصنع تام التجهيز بالماكينات الحديثة ، فأيهما بروليتاري ؟

وربما ود الذين يحاولون فرض معيار معين يتخذونه للحكم بموجبه على ان هذه هي البروليتاريا وتلك هي غير البروليتاريا - ربما حاولوا القول :

ان طريقة انتاج السلع ووسائل توزيعها هي التي تعين ذلك .

وحينئذ تقول :

ان ملايين التجار الصفار واصحاب الدكاكين مثلا لا علاقة لهم بالانتاج

في قليل او كثير ، فهم يتسلمون السلع جاهزة ، ويسلمونها الى زبائنهم
 جاهزة ايضا فآين يكون موقفهم ؟

هل يكون الحكم لمصلحتهم او تراه ضدهم ؟

واذا ووجهنا بالاعتراض :

« ان هؤلاء لا يتفاضون اجورا » ، قلنا :

بلى ، انهم يفعلون ، والا كيف تعتبرون ارباحهم ؟ واكثر من ذلك انهم
 يعيشون بمجهودهم العضلي ايضا ، ولا فرق ان يكون الاجر يوميا او بالفرق ،
 كالربح مقدارا ما في السلعة الواحدة .

ولندع هذا الجدل الذي لا ينتهي ونحاول ان نبرز بعض الحقائق التي
 تؤيدها الوقائع :

**ان العمال في القرى يشعرون مع جيرانهم من غير العمال اكثر مما
 يشعرون مع العمال الصناعيين في المدن ، القريبة والبعيدة دون تمييز .
 والعمال الصناعي في اقليم ما يتعاطف مع العامل الصناعي في اقليمه اكثر
 مما يفعل مع العامل في بلد اخر . ولو كانت البروليتاريا طبقة منفصلة عن
 غيرها لما كان صحيحا ما سبق ، اذ انه يشهد بعدم التجانس بين
 العنصر الذي تتالف منه تلك الطبقة .**

ويرى انصار « تحديد مدلول كلمة بروليتاريا » ذلك ، فيلجأون الى
 تعريفها بطريقة اخرى . انهم يقولون :

« ان البروليتاريا هم الفئة الثورية من العمال » .

ومعنى هذا ان العمال حين يكونون غير ثوريين لا يدخلون ضمن ما
 تشمله تلك الكلمة .

ونحن نعجب من هذا التحديد ، ذلك لانه وصف لا تعريف اولا ، ولانه
 يفرض على تلك « الطبقة » صفة ان تكون عدوانية ثانيا .

ولشرح ما نهدف اليه نقول :

انكم تجعلون مهمة البروليتاريا ان تخلص العالم من شروره التي
تراكمت بفعل غير البروليتاريا ، فكيف يجوز ان يعتمد هذا « الخلاص »
في اساسه على النعمة على من تريدون تخليصهم ؟

ولربما اجابوا على هذا بقولهم :

ان البروليتاريا تريد ان تخلص نفسها اولا ثم تخلص الاخرين .
وحينئذ نسألهم هل تودون قبول التعريف الذي يقول :

« ان العامل يفتدو بروليتاريا حين يثور على غربته ، كما يرى فرانسيس
جاينسون ؟ » .

الا يكون خيرا لكم لو اوضحتم لنا الامر فقلتم على لسان سارتر « ان
وحدة الطبقة البروليتارية متضمنة في علاقتها مع المجتمع - اي في نضالها
ضد الطبقات الاخرى فيه » ؟
وحين تقبلون بذلك نجيبكم :

ان البروليتاريا التي من هذا النوع ضئيلة جدا من الناحية العددية .
وهي ليست بذات موضوع لهذا السبب . ولكن فيها جانبا هاما نراه جديرا
بالاشارة اليه . انه تجسيدها للميول العدوانية .

وفي المعنى الذي يستعمل المؤرخ الانكليزي ارنولد توينبي هذه الكلمة
غموض يزيد من تعقيد الامر . ومجمل معنى المؤرخ هو « ان الطبقة التي نطلق
عليها اسم « طبقة العامل الصناعي » (وهو يعني بذلك البروليتاريا) هي
تلك المجموعة من الناس الذين يأخذون في التلطف لتغيير الاوضاع
القديمة عندما تكون الحضارات السابقة قد نخرها الفساد . وبعد
التلطف السلبي يزداد الترقب لقدوم مصلح ما . ولا بد لهذا المصلح ان يكون
ذارسالة ، ولا بد لتلك الرسالة ان تجعل همها الشيء الذي كانوا يترقبونه
ولذلك تجدهم سرعان ما ينخرطون لتحقيق رسالة ذلك الرسول » .

وعلى هذا الاساس ظهر الانبياء ، والرسول ، وفي العصر الحاضر جاء

ماركس على حد تعبير مردييه !

وعلى كل حال فان التعريف الذي صاغه سارتر يؤدي بنا الى بؤرة القضية ، الا وهي انتداب طبقة البروليتاريا هذه لمهمة جليلة ، فهو يرى ان طبيعة البراءة عند العمال ، وطبيعة اوضاعهم الاقتصادية ، وكسونة البروليتاريا تعيش في مجتمع بورجوازي هي ليست منه في قليل او كثير ، كل ذلك يجعل هذه البروليتاريا صاحبة الاهلية الطبيعية لان تكون عالمية ، اي اممية . ويرى ان امميتهم هذه هي التي توحدهم في هذا العالم .

ويختلف رأي سارتر في تعبيراته فقط عما يقدمه لنا الفلاسفة الوجوديون الاخرون . وها هو المسيو ميريو - بونتي يقول :

« اذا كانت الماركسية تقدر البروليتاريا تقديرا خاصا فان ذلك يرجع الى طبيعة ظروفهم ، وطرقهم الاصلية في الحياة ، وهذا ما يجعلني - متفاضيا عن عدم كونهم يتمتعون بصفات « الالهة » - ارى انهم الطبقة الوحيدة الجديرة بتحقيق انسانية الانسان . واذا اعتبرنا مساق التاريخ والدور الذي ستلعبه البروليتاريا فيه صار علينا ان نقول انه دور اعتراف الانسان بالانسان . ولهذا فان الشخص البروليتاري هو ذلك الذي يكون بعيدا تماما عن كل « خصوصية » في الفكر او العمل . وكذلك في الواقعية على ان يكون ذلك الابتعاد هو حقيقته نفسها ، لا شيئا مكتسبا فيه ، وهو وحده القادر على تحقيق « عالمته » بوعيه الذي يقترب في اشراقه من درجة تأمل الفلاسفة » .

وانه لغريب حقا ، ان المثقفين ، والكبار منهم خاصة ، اولئك المثقفين الذين ينظرون بشيء من الدونية والاحتقار نحو كل ما يتعلق بعالم التجارة والصناعة ، نجدهم يجدون الانسانية المجردة المحقة تتمثل في العمال . اليس هذا تناقضا ايها المثقفون ؟

ولنعد الان الى ما يعطينا اياه ماركس عن الطبقة التي نحن بصدددها .

ولا اراني انتفع كثيرا من مناقشة التعريفات والتحديدات الاصطلاحية ،وانما اظن ان الخير من ذلك هو في اعطاء صورة اجمالية عما كان يفهمه ماركس من هذه الكلمة (البروليتاريا) . وافضل سبيل لذلك هو تقديم ما كتبه ماركس نفسه : انه يقول :

((انهم يكدحون اثني عشرة ساعة في اليوم ، وليس لهم من يلجأون اليه، لا نقابة ولا تشريعا اجتماعيا ، وتراهم خاضعين لقانون الاجور الصارم ، حتى لبدو ان سوء الحظ ونكد الطالع يكاد يكون مقصورا عليهم قصرا)) .

فاين تنطبق هذه الصفات الان على اي مجموعة من العمال ؟ ان النقابات والاتحادات العمالية شيء معترف به في جميع مناطق العالم في الوقت الحاضر ، وان كان ذلك على درجات . واعجب من ذلك ، ان نقابات العمال غير حرة في بلد العمال نفسه .

واما الاثنتي عشرة ساعة ، فلا اظن اي بلد متحضر لم يضع قانونا للعمل يحظر مثل هذا التشغيل المنكر . ربما كان هنالك شيء من الاجحاف للعمال من حيث طول مدة شغلهم في الاقطار المتخلفة ، ولكن حتى في هذه، الاثنتي عشرة ساعة هذه مستحيلة تماما .

اما التشريع الاجتماعي ، فقد ضمنت وجوده طبيعة ارتقاء الحياة في القرن العشرين ، وفي البلاد الصناعية البرجوازية على الخصوص . انظر الى بريطانيا او اميركا او فرنسا . اليس في اي منها تشريع اجتماعي يضمن حقوق العمال ويكفل حرياتهم اكثر من مثيله في بلد ماركس ؟

واما صرامة قانون الاجور ، فاظنه واسعا ففضاضا يسمح للعامل الاميركي باقتناء مفصلة كهربائية ومطبخ حديث . هذا مع ان المفترض ان تكون تلك الصرامة على اشدها كلما ارتقت البلد الصناعية في تطورها حسب ما يتبادر للذهن من دراسة ماركس .

ويبقى سوء الحظ ونكد الطالع ، وهذا صحيح ، ولكنه ملازم للعمال في

البلدان التي تحكم فيها البروليتاريا فقط .

ومن كل ما سبق يمكن استنتاج ان « البروليتاريا ماركس » لم تصد موجودة في الوقت الحاضر . والحق ان بعض تنبؤات ماركس قد لا يزال امامها في التاريخ متسع كي تثبت صوابها او خطأها ، اما بصدد البروليتاريا فقد سارت على خط مستقيم يناقض الواقع .

وبانتفاء وجود هذه البروليتاريا تنتفي حاجتها الى حزب طليعي ، اي انه لا حاجة لحزب شيوعي ، اصلا . وبانتفاء صوابية وجود الحزب الشيوعي، ينتفي ذلك النفوذ الذي اجهد ماركس نفسه في خلقه لفكرته . ذلك لان ماركس قضى على ماركس .

ولكن هل يقبل الشيوعيون هذا ؟ كلا ، طبعاً . ولذلك تراهم يصرون على تفسير التاريخ حسب ما هي مصلحتهم، فيؤكدون على وجود البروليتاريا، ويفترضون رسالتها بعد ذلك ، ويجزمون بوجوب قيام حزب طليعي ليقودها نحو هدف تلك الرسالة . وحين يدخل العضو في الحزب الشيوعي اول الامر ، يكون اهتمام ذلك العضو متركزا على خدمة الطبقة ، ثم يتحول الى خدمة الحزب نفسه ويتناسى امر الطبقة ، وحتى داخل الحزب ، يجد نفسه مضطرا لرعاية مصالح المتسلطين فيه .

وهذا ينطبق على الفلاسفة الفرنسيين الذين يقولون :

« يستحيل على المرء ان يحارب الطبقة العاملة ويظل بعيدا عن محاربة الانسانية » .

وهم ينسون بذلك انهم قبل قولهم هذا يكونون قد قبلوا مبدأ « رسالة البروليتاريا » ، فمن اكد لهم وجود هذه الرسالة يا ترى ؟

انها ايها المثقفون الكبار مجرد فرضية ، فما بالكم تجزمون بها . الا تدرؤن ان العامل الصناعي هو مخلوق خلقته ظروف قرن واحد من الزمن ؟

فبأي حق تعطونه حق الاشراف على مهمات الانسانية ؟

انني ارى ان الطبقة العاملة في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي تتمتع بحياة ارقى من حيث مستواها وعلاقاتها الاجتماعية ، منها في البلدان الاخرى . وهكذا فاني ارى ان طبيعة العدوانية التي يريد انصار « البروليتاريا العالمية الموحدة » ان يفرسوها في نفوس العمال تأخذ الان في الخمود بدلا من الاشتعال . وهذا يجعلني ارى « الثورة الدائمة » آخذة في الابتعاد والاقتراب من عدم الوقوع البتة .

✱

ولنعد الان الى حتمية الثورة :

وينطلق اصحاب « الديكالكتيكية التاريخية » في اثاره البروليتاريا بغية القيام بالثورة من شكاوي ست :

- ١ - ضالة الاجور .
- ٢ - ساعات شغل اضافية .
- ٣ - التهديد بالبطالة .
- ٤ - النقمة من جراء عدم كفاءة الادارة في العامل والمصانع .
- ٥ - الشعور بالبقاء في الوحل دون اي أمل بالارتقاء والتقدم .
- ٦ - القول بأن العامل ضحية نظام غير منصف .

واذا رجعنا الى اي دليل اقتصادي للاجور ، او مصنف دقيق لمثل ذلك وجدنا ان هذه الشكاوي قد زالت في الوقت الحاضر . فالاجور مرتفعة تسمح بان يعيش العامل النشيط حياة رغدة . هذا مع ان الاجور ستظل ترتفع تبعا لارتفاع مستوى الحياة في بلد العامل نفسه .

وساعات العمل الاضافية قد زالت اصلا ، فالمساعدات محددة في الوقت الحاضر ، وكلما زاد ادخال الآلات الاكثر كفاءة في الانتاج ، صار بإمكان العامل ان ينقص من ساعات عمله المحددة نفسها .

اما بصدد البطالة ، فان ارتفاع التكنيك نفسه سيخلق مجالات جديدة

للعمل . وما الازمات الاقتصادية الدورية الا ناتج من نواتج تخلف بعض مناطق العالم ، بما يجعلها في الوقت الحاضر غير قادرة على توفير ما تحتاجه من سلع .

وكذلك ادارة المصانع ، فقد بلغت درجة كبيرة من الاتقان والعناية في البلدان التي لا تحكم البروليتاريا فيها ، اعظم من الدرجة التي بلغت في البلدان التي يسيطر عليها من يحكمون باسم البروليتاريا .

اما فرص التقدم والارتقاء فقد اصبحت مكفولة للجميع ، وبذلك انتفى الشعور بالبقاء في الوحل .

ويبقى القول بعدم انصاف النظام ، وهذا الزعم لن يزول وان تناقص من يعتقونه، ذلك لان المقصر العاجز يظل يصب نغمته على النظام لمجرد عجزه .

التحرر النظري والانعقاد

ترددت كلمة « التحرر والانعقاد » عند فلاسفة ومثقفي القرن الماضي الكبار فماذا يعنون بها ؟

انهم يرون الانعقاد على شقين ، الاول نظري ، والثاني عملي . اما الاول فهو الاعتراف بالتساوي في الحقوق بين جميع المواطنين . وكان ذلك غير متوفر من ناحية حق الانتخاب . وقد اخذته الماركسية فوسعته ، وجعلته عبارة عن مبدأ تكافؤ الفرص . وكان اولئك الداعون يترجمون عن واقعهم الذي لم يعد له بقاء في الوقت الحاضر .

وصحيح ان النفوس تعشق المساواة ، حتى ولو كانت مجرد الناحية النظرية منها . ولهذا وجدنا هذا المطلب يلقي كل قبول لدى الناس عند صدوره بعد بروزه في المجتمعات . وبما انه قد تم تحقيقه فلم يعد موضوع نقاش في هذه الايام .

اما الثاني ، وهو الانعقاد العملي ، فان ماتقدمه الماركسية منه لا يعدو كونه على الورق . ولو ساءل المرء ايهم استفاد اكثر ، هل هم اولئك العمال

المنضمون تحت لواء اتحادات نقابات العمال في بريطانيا او اسكندنافيا او الولايات المتحدة ام اولئك العمال الذين تدير امورهم الدولة في روسيا ، لو تساءل المرء ذلك ، لما كان في حاجة الى جهد يبذله كي يجيب نفسه . انهم اولئك الذين في الغرب .

ولا بد من مناقشة موقف المثقفين الفرنسيين بصدد هذا الامر ، فهم شأنهم في كل قضية منقسمون على انفسهم : منهم من يعتبر التحرر النظري والعملية قد تم تحقيقه في الاتحاد السوفياتي ومنهم من يرى غير ذلك .

والى ذلك الذين يقولون :

« ان الاتحاد السوفياتي هو الذي يمثل قضية البروليتاريا لعالمية » ،
نقول :

اذا كان الامر على هذه الصورة فما الذي يمنعكم من الالتحاق بالحزب الشيوعي الفرنسي ؟ ان الانتساب اليه هو ما يتحتم عليكم اذا وددتم ان تكونوا صادقين مع انفسكم .

والى خصومهم الاخرين نقول :

ما دمتم تعتقدون بان الغرب اصلح للبشرية قاطبة - ومنها البروليتاريا - من الماركسية ، فما الذي يمنعكم من الدفاع عن هذا الغرب ؟ .

والى المثقفين الفرنسيين من الطائفتين نوجه هذا السؤال :

ما بالناس نراكم حيارى لا تميلون الى هؤلاء او هؤلاء ممن تعتقدون انهم بجانب الصواب ؟

وكيف يجوز للمثقفين الفرنسيين ، وهم يعيشون في بلد ترتبط مصالحته بمصلحة فلاحيه ، اي الاكثرية من سكانه ، ان يتناسوا هذا الواقع ويحملوا علم البروليتاريا ، بينما يشكل هؤلاء اقلية ضئيلة في البلاد ؟

ونحن اذا اخذنا سارتر وانصاره من الوجوديين الذين يبنون فلسفتهم على ضرورة ضمان كل حرية للاتصال بين الانسان والاخر دون

النظر الى افكاره ، امكنا القول : ان عطفهم على الشيوعية ينتج عن مصادر ديالكتيكية ، وان كانوا يظنون ينسفون كل المبادئ على اطلاقها عن طريق المرارة التي يبينونها في مضامين تلك المبادئ .

واليك الان ما يقوله كاتب معروف من « المسيحيين التقدميين » .
انه يقول :

« مهما كانت نظرتنا مبنية في اساسها على وجهة نظر الكنيسة ، فانه لا مناص لنا من الاعتراف ، (هذا في الوقت الحاضر) بان هنالك امتزاجا عضويا بين الشيوعية وبين الطبقة العاملة . فاذا اردنا ان تكون ذوي اثر في المفهوم العام لمجتمعنا الحاضر فان علينا ان ننظر الى هذه المسألة بما تستحقه من اهمية واعتبار .

اما على ماذا بنى هذا الكاتب العبقرى « قوله امتزاج عضوي » فانه لا يرى مناسبا ان يذكر . واما انه لم يرجع الى استقراء التاريخ ، فواضح تماما من طريقة الجزم القطعي الذي يريد ان يثبت به فرضياته واستنتاجاته الشخصية .

وملخص القول ، ان التحرر النظري والانعتاق لا يمكن ان يتوفر اكثر مما هو في الوقت الحاضر ، هذا بالنسبة لروسيا بينما هو يسير قدما في غيرها .

البلادة في التحرر

دعنا من آراء المسيحيين التقدميين في فرنسا ، ولنغض الطرف عن اشباههم في المانيا ، ولنعمد الى روسيا نفسها .

لقد قامت ثورة « البروليتاريا » كما يقولون على ايدي فئة من الجنود، انضم اليهم بعض الناقمين من الفلاحين بتاثير الظروف الخاصة بالبلاد . واستولت اجهزة الحزب على الحكم ، فحاولت ان تغير شكل المجتمع . ولذلك عمدت الى اقضاء الطبقة الحاكمة ، واممت المصانع ووسائل الانتاج . ولكن

هذه المصانع تحتاج الى خبراء وموظفين لادارتها ، ومعنى هذا ان هنالك «مدراء» لا زالوا ، وان تغيرت نوعيتهم . ويتلو من بقاء هؤلاء ان البروليتاريا الحقيقية ظلت بعيدة عن الحكم ، اي ان الاغراء الذي انسقت بتأثيره قد تبين بعده عن الصواب .

لقد ظلت البروليتاريا هي هي . هذا اذا اردنا التفاؤل فقط ، اما اذا فضلنا ان نذكر الحقيقة فانه يمكن القول : لقد كان للناقمين امل ما ، وقد زال هذا الامل الان . وكان لهم ما يدفعهم الى محاولة تحسين حياتهم ، وقد سدت في وجوههم طرق ذلك في الوقت الحاضر . وكانوا يتحلون ، او القليل منهم ، بصفة الابداع والخلق ، فصارت البلادة هي الصفة المشتركة العامة .

ان البلاد قد اصبحت خاضعة للحزب ، ولكن الحزب فئة يسيرة من البروليتاريا ، فأين اسهام البروليتاريا ككل ؟

هل كل دورهم ان يجتمعوا يوم اول ايار في استعراض في موسكو ؟ او ان واجبهم لا يتعدى ان يظلوا يوعدون برفع مستوى الحياة في المستقبل؟

ان ما دفعهم الى بعض المشاركة ، او عدم المعارضة على الاقل ، في تنظيمات العهد الحاضر ، كان حاجتهم الى تغيير ما في الماضي ، فهل حصلوا على هذا التغيير ؟ لا أظن الجواب في مصلحتهم هذه المرة .

ان مستوى الحياة في روسيا لم يرتفع بالقدر الذي ارتفع به في بلد رأسمالي كالولايات المتحدة ، هذا مع ان عمال الولايات المتحدة لم يستولوا على الحكم . اما ازدياد الانتاج العام في روسيا فمرده الى اسباب اخرى لا أظنها في مصلحة البروليتاريا بقدر ما هي لمنفعة الجهاز الحاكم في البلاد .

وتقوم المشروعات الخماسية والسداسية وغير ذلك في روسيا والصين ولكننا لا نجد لها اثرا يعادل في قيمته ما طبقته الدولة من جرائها من العقوبات . ان اقتصاد الماركسية يقوم على « سنفعل » و« سيكون عندنا » .

هذا بينما يرى عمال البلاد الصناعية غير الماركسية انه يحق لهم القول
« اننا نفعل » و « لدينا الان » .

ومعنى هذا ان التحرر والانتقال في البلدان الاخيرة يؤدي الى النشاط
والخلق ، بينما هو في البلدان الاولى قد ادى الى البلاد والخمول . ومع
النشاط والخلق تظل الحرية تسير اما مع البلادة والخمول فتظل العبودية
والظفیان .

ولربما قال قائل : « ولكننا نجد عند الماركسيين استعدادا عظيما
للتضحية في سبيل رأيهم » والجواب على ذلك انه من طبيعة المبادئ الثورية
ان يكون بين المنتسبين لها نسبة اكثر من هؤلاء الذين ينكرون ذاتهم ، اكبر
منها بين اصحاب المبادئ المستقرة الرزينة . والتاريخ نفسه خير ما
يثبت ذلك .

ولا يجوز لنا بطبيعة الحال نسيان تضحيات الاخرين الذين يقفون ضد
الماركسيين ، تلك التضحيات التي يقدمونها في سبيل بقائهم خارج حدود
« خيرات » الماركسية .

الفصل الثالث

نحوُ والتَّسَارُخِ

التساؤل السياسي

اليسار والثورة والبروليتاريا ثلاثة مفاهيم عامة تقابل الان ثلاث فكرات نتجت في السابق بتأثير كثير من العوامل ، وهي التقدم ، والعقل، والشعب.

فالييسار يقوم في منطلق افكاره على نقطة رئيسية يفترضها وان كان لا يملك اي برهان عليها الا ما يشاء هو ان يخلق . وهذه النقطة هي : ان العالم يسير في طريق التقدم ، اي ان الفترات التاريخية المتلاحقة كانت التالية منها احسن من سابقتها . واليسار ينظر الى هذا التقدم بشيء من خيال التاريخ ، ذلك انه لا يستطيع ان يتجاهل دور اليمين الذي ظل يعارضه وينتصر عليه عبر ما مضى من ازمان .

والثورة تقوم على اساس فكر جدلي مؤداه ان ما تراه سوءا لا بد ان يبلغ مرحلة يتوجب على الناس فيها ان يتخلصوا منه ، ولذلك فالانتفاض ضد هذا « السوء » حتمي ، وهو الثورة . والثورة لا يمكن الا ان تصل الى الحكم عن طريق العنف ، وهي تنسى ان اولئك الثوريين الذين يستفيدون من عمى الناس عن الحقائق ، بحيث يسهل استقلالهم ، سيجدون انفسهم امام احدى طريقين بعد وصولهم الى الحكم . فهم اما ان يقبلوا بالمصالحة مع الواقع او انهم يلجأون الى سلوك سبيل الطفيان .

والثورة انفجار لحالة الاستقرار التي تسبقها ، ومعنى هذا ان الذي يعتمد « التقدم » المحتوم ، كما يرى اهل « اليسار » لا يكون بلجونه السى الثورة الامستبقا لما يحتمه فيما بعد ، اي انه يطلب الاسراع فيما يراه سيلحق فيما بعد . وبغية هذا الاسراع تجده يقبل ان يتوصل الى هدفه عن طريق الفوضى وسفك الدماء .

والثورة على ما يرون نتيجة لتقدم الفكر ، ولكن اليس هنالك تناقض كبير بين « التقدم » وتحطيم سلسلة ذلك التقدم ؟ ان « العقلاني » يجب ان لا يلجأ الى الثورة على الاطلاق ، مجرد انه عقلاني بينما الثورة لا عقلانية .

ولكن ، ما بال اليسار يتعمى عن هذا التناقض العجيب ؟

والبروليتاريا هي الطبقة التي اناطوا بها في الحاضر مهمة كانوا ينيطونها بالشعب في ما قبل . كانوا يطالبون بحقوق الشعب ضد الحكم الملكي المطلق . وزال ذلك الحكم المطلق . وحسب رأيهم ، بلغ الشعب مبتغاه . والشعب يضم اكثر من طبقة ، فما بالهم يوزعونه الان فيخلقون هذه « البروليتاريا » ثم يلغون اليها بمهمة كبيرة هي عاجزة عنها . انهم يريدونها عدوة للجميع .

كان الشعب في السابق عدوا لنظام حكم « العهد القديم » ، اما « البروليتاريا » الآن فهي عدوة الشعب ، ما عداها هي . وهل يظنون مجرد افتراض او نظرية ، قادرة على ان تهدم مجتمعات ؟ ان هذا عجيب حقا .

وهم حين يتحدثون عن البروليتاريا هذه لا يكادون يصرقون المعنى الا الى اناس يمسك بعضهم بخناق بعضهم الاخر : انهم يتصورون الحياة ليست اكثر من طوق العبودية الثقيل . وبذلك يجردون الناس من منابع الخير فيهم كما يجردون حتى البروليتاريا نفسها من الانسانية الغريزية التي تميز الانسان عن غيره من الخليقة .

واليسار ، والثورة ، والبروليتاريا ، ثلاث اساطير من نسج خيال القرن التاسع عشر ، وقد شرحنا في ما تقدم من هذا الكتاب الكثير من المزالق التي يقع فيها المثقفون عامة والفرنسيون على الخصوص ، حين يأخذون يتفنون « بوحدة اليسار » - وقد اثبتنا انه لم يتحد على الاطلاق - ، او ضرورة الثورة - وقد بينا ان بريطانيا توصلت الى الاهداف المنشودة ، دون الحاجة الى اية ثورة ، والبروليتاريا - وقد فصلنا ان ما كان يعنيه دعاة البروليتاريا هذه لا ينطبق على واقع الحياة عند العمال في القرن العشرين ، كمايركأ مثلا .

لقد اثبت القرن العشرون تعدد الاسباب والظروف التي ربما نظر

اليساري اليها فقال ان البلاد في حاجة الى انفجار الثورة . ليس هذا خطأ، ولكن الخطأ هو ان نمزو للثورة ما ليس فيها .

انهم يصفون على الثورة كثيرا من رداء العقلانية والفكر ، ويجعلونها بهالة من القداسة تجعلها ذات بهرج ينخدع به الكثيرون في حين ان الثورة تخالف كل ذلك .

وأظن كل من يدرس التاريخ بوعي يستطيع ان يتوصل الى الاستنتاج التالي :

انه لم يسبق في التاريخ ان يعود شعب الى جادة الاتزان والسلام بعد ان يقوم بانفجار ثوري خطير . ذلك ان كفة الايجابية نحو حياة سلمية في ذلك الشعب تظل تتضاءل .

ذلك ان الاستقرار والسلام ايجابي ، اما كسره او تشويبه فهو سلبي تماما . ولا يمكن للثورة الا ان تسير في طريق السلبية بالنسبة الى الاستقرار ومعنى هذا ان تلك الثورة التي اخطا اصحابها فظنوا انهم يتوصلون عن طريقها الى الاستقرار من جديد ، تظل تبعد عن هدفهم .

اليس هذا تناقضا ذاتيا فيها ؟

والبروليتاريا ، انها لا تستطيع ان تقدم للمجتمع وتطوره شيئا ، ذلك كما يرونها هم) ، بل تظل تتطلب الكثير ثم الكثير .

ربما كانت مطالبها كثيرة في القرن التاسع عشر ، هذا صحيح . والسبب في صحته نشوء النظام الصناعي في ذلك القرن وما رافقه من مظالم وشور ، تعود الى ان النظام السياسي العام لم يستطع ان يرتقي بنفس النسبة التي ارتقت فيها الآلة .

ولكن هذا غير صحيح في القرن العشرين . واعني بكلمة « هذا » ان مطالب البروليتاريا في الوقت الحاضر اصبحت قليلة ، لان معظمها قد تحقق . وكان الفضل في تحقيقه الى الازدهار الصناعي في الغرب ، ذلك الازدهار

الذي رافقه الارتقاء السياسي ايضا .

كانت « البروليتاريا » - في رأي القرن التاسع عشر - تطالب بحق التصويت بشكل رئيسي ، وقد تم توفير ذلك الحق في الوقت الحاضر .
وصار الجدير ب « البروليتاريا » ان تطالب بحق التصويت ضد عبادة الآلة،
عبادة الثورة نفسها .

وهذا ما يجعلنا نحكم بانه ليست صفة حسنة في اي نظام ان يقوم على
الايديولوجية الماركسية .

الا انه قد تعمدت تلك الايديولوجية باسم البروليتاريا على كل حال،
وكان هذا احد اخطاء المثقفين .

وأصل هذا الخطأ ، كما هي الحال مع كثير من الاخطاء ، تلك النظرة
الخيالية التي لعبت برؤوس المثقفين عن ضرورة حتمية التقدم . وان هذا
التقدم سريع . وان هذه السرعة منوطة باليسار .

انهم لا يدرون بذلك انهم ينظرون بتفاؤل الى خير ينتج من مأساة !

ولاشرح هذا قائلا : لنفرض ان التقدم صحيح ، وان كان لنا تحفظات
كثيرة بهذا الصدد ، فعلى اي اساس بنوا انه سريع ؟ وادهى من ذلك لماذا
ربطوه باليسار يا ترى ؟

انه خير ان يحدث التقدم ، ولكن لماذا جعلوه مرتبطا بالثورة ؟ اليس
الثورة مأساة ؟ وكيف يجوز ان تخرج المأساة خيرا ؟

الا يدرون ان المأساة تفرض حولا هي مأساة أيضا ؟ اليس حل المشاكل
بالطرق القسرية حلا ينافض طبيعة التقدم ذاته ؟

والثورة حرب ، فكيف تستطيع الحرب ان تهب الانسانية خلاصا ؟

ولنعد الى فلسفة الفيلسوف الالماني هيغل . ذلك المفكر الذي بنى عليه
كبارهم ، (واعني اليساريين) كثيرا من آرائهم ، وان كانوا فيما بعد قد
نسبوا اليه انه جعل الفلسفة تسير على رأسها . انه يرى ان روح الحضارة

تنتقل من امة الى امة . ويشرح ذلك بمعنى المانيا ثم فرنسا ثم روسيا اخيرا ، اي المانيا في القرن السادس عشر ، وكانت اقطاعية فيها بدور العقلانية ، ثم فرنسا في القرن الثامن عشر ، وهي فرنسا البرجوازية ، واخيرا روسيا في القرن العشرين ، وهي روسيا الاشتراكية .

ولكن فلسفة هيجل ترفض ان تضع اي مجتمع فوق القانون . كما ترفض ان تمنحه اي محتوى او فضيلة سياسية او معنوية . وهم يتناسون هذا .

واذا كان الفيلسوف يرفض ان يكون المجتمع الذي هو شعب بكامله فوق القانون ، فان الطبقة ، وهي جزء من الشعب اخرى بها الا تكون فوق القانون . ولكن اصحاب هذا الرأي يصرّون على ان يفترضوا ما يشاؤون ، معتمدين في ذلك على ما يسمونه « التفاؤل التاريخي » . فهل هذا التفاؤل مقصورا عليهم ؟ الا يحق للذين يدعون الى التقدم التدريجي ، وهو تقدم يرافقه الاستقرار ان يتفاءلوا ايضا ؟ وفي هذه الحالة يكون التفاؤل حقيقيا كما انه لا يجانب الواقع . ولكن ما هي ماهيته في هذه الحال ؟

ان ماهية التفاؤل تكون بالانتصار على ذوي الافكار اللامنتطقية من الخصوم .

وجود الدول وبقاؤها يكون دائما مهددا بالفوضى الداخلية والاعتداء الخارجي . اما الاعتداء الخارجي فليس موضوعه هنا ، واما الفوضى الداخلية فهي عينها ما يريده اولئك الذين يفرضون التفاؤل التاريخي لمصلحتهم وعلى الطريقة التي يريدونه بها فقط .

وعلى العكس مما يراه هؤلاء ، نجد ان السياسي الواعي ينظر الى التاريخ نظرة تشاؤمية . وهو يقول :

اذا ارادت دولة ان تحافظ على سلامتها فانه يتوجب عليها ان تمتلك من القوة ما يمنع عنها كل اعتداء ، هذا في الخارج ، اما اذا ارادت ان

تكون قوية من الداخل فانها يجب أن تكون مستقرة مركزة .

وليست القوة لضمان صد الاعتداء الخارجي ، ولا التركيز والاستقرار الداخلي ، ليس اي من هذين هو الهدف الموضوعي للسياسة .
اذن ما هو ؟ انه :

لما كان الانسان كائنا اخلاقيا فان مقدار صلاح مجتمع او فساده يقاس بالفرصة التي يسمح بها ذلك المجتمع لكل فرد من افراده أن يشارك في تشكيله وترقيته بصورة تناسب جميع الافراد .

وهذا يناقض الطبيعة القسرية التي تلجأ اليها القلة حين تحاول ازالة نظام معين .

وربما قال بعض الناس : لقد انتصر اليسار ونالت البروليتاريا فوزها . ولكن أي نصر هذا وأي فوز تلاه؟! ان البروليتاريا حين تجيء تخلق لنفسها مشاكل عويصة بحيث تقف امامها عاجزة عن الصمود . انها تحطم السلطات المحلية للمجتمعات الصغيرة على أمل أن تقيم مجتمعا اكبر، ولكن مشاكل المجتمع الاكبر بطبيعتها تكون أعرس حلا ، واكثر تشابكا . اما اول هذه المشاكل فهو قضية الامتيازات نفسها ، فما كان للاستقرائية او البرجوازية في السابق يصير لآخرين جدد . ومن شأن هذا وحده ان يعقد المشكلة لا ان يخفف من استعصائها .

ولأخص هذا الفصل بالقول :

ان تلك الخرافات ، أو الاساطير الثلاث التي يطلقون عليها أسماء اليسار ، والثورة ، والبروليتاريا ، قد أثبتت فشلها ، سواء من ناحية الاخفاقات المتكررة التي رافقتها او حتى من ناحية النجاحات التي تزعمها .

لقد وقف اليسار ضد « النظام القديم » طلبا للحرية ، وكانت النتيجة هي « الثورة الفرنسية » ، وما اكثر الحرية التي تحققت بموجبها ! انها حرية المقصلة والارهاب !!

وقد قام اليسار على أساس من نظرة التفاؤل في التقدم ، وقد زالت فكرة تقدم التاريخ في خط مستقيم في الوقت الحاضر . واحتل مكانها نظرة جديدة أخرى هي النظرة القائلة بضرورة الاتزان بين قوى الإبداع وقوى التخطيط .

ومن شأن هذه النظرة الجديدة ان تضمن حقوق الفرد ضد نفوذ البيروقراطية ، كما ان من شأنها أن تضمن له حرية استعمال مواهبه والتمتع بحياته .

أما بشأن الثورة ، فهي خلف المستوى الذي وصله الغرب لا قدمه . ومعنى هذا ان المستوى الذي تطمح الثورة الى الوصول اليه قد أصبح متخلفا عما بلغه الغرب بالفعل . ان الثورة تقوم بغية زيادة تسارع الانتاج ، وقد تسارع الانتاج في نصف القرن الاخير بشكل موفور جعل الولايات المتحدة تحقق اكثر مما تتطلبه العناية السوفياتية . ان الروس لا يزالون يشحنون هم شعبيهم للوصول الى غاية سبق للولايات المتحدة ان بلفتها ، وعن غير طريق الثورة ، ودون الحاجة الى اخطاء .

ولا حاجة الى القول بأن الولايات المتحدة لا تمثل اليسار . اذن فكيف يتسنى لها ذلك ؟ الامر بسيط ، فاليمين واليسار في الولايات المتحدة يسيران في خط واقعي ، ولذلك تتقدم البلاد . بخلاف فرنسا التي لم يستقر اليسار فيها على جادة الصواب ، كما لم يستقر اليمين ايضا .

ويرجع مقدار كبير من هذه الخطيئة الى الافيون الذي يظل المثقفون يستنشقونه دون ان يحاولوا تشريح قوى هذا الافيون .

والحق ان ما تم التحقق من خطاه في الولايات المتحدة ، وأعني به انخداع المثقفين ، وما لا يزال موضع أخذ ورد في فرنسا ، هو ما لا يزال قوي المفعول في آسيا . ان تلك الخرافات الثلاث التي أشرت اليها آنفا لا تزال تخدّر الكثير من المثقفين في تلك القارة الكبيرة . اما السبب في

ذلك فهو أن هؤلاء المثقفين يخلطون بين الاحلام التي يريدونها ان تتحقق ، وبين الواقع الذي تقع عليه عيونهم أينما ساروا في بلادهم . وينتج من ذلك التناقض أن يأخذ هؤلاء المثقفون يرسمون أحلاما جديدة أكثر بهاء من سابقتها .

معنى التاريخ

هنالك خطآن كبيران متناقضان ولكنهما متلازمان هما السبب في تأليه التاريخ واتخاذهما صنما . ومصدر هذين الخطأين واحد فقط ، هو الانزلاق نحو الاقرار بمبدأ « الاطلاق » ثم الابتعاد عن ذلك الى « النسبية » . فعلماء اللاهوت يضعون نصب أعينهم لحظة واحدة يعينون صفاتها العامة ويقولون انها مملكة الله . وطبيعي ما دامت منسوبة الى الله ان تكون عدالة محضا ، أي أن يتساوى الخلق امام باريهم ، ويكون المجتمع متكاملا في افراده كما انه كامل في مجموعه . ولكنهم (أي العلماء) بعد ان يفرضوا تلك اللحظة ، يرجعون الى واقع الحياة الحاضرة فيجعلون يقيسونها على اساس نسبتها من مملكة الله العادلة او ابتعادها عنها . وحين تصدمهم شرور الواقع يقعون في الفوضى ، فيتطلعون الى هذه الشرور بعين القاضي النصف الذي لا تأخذه المحاباة .

ان التاريخ ، كما مارسه الانسان ، يظل يخلق تناحرا بين الافراد والاسر ، بل والامم بكاملها ، حول فكرة ما . فهذه الامة مع تلك الفكرة وتلك الامة ضدها . وما دامت حركة التاريخ متساوقة مستمرة لا تنقطع ، فانه يفدو من غير الحكمة في المؤرخ الحق ان يحكم لهذه الفكرة او ضدها . ليس هذا لاننا ، كبشر ، عاجزين عن التمييز بين الصالح والطالح ، وبين الخير والشر ، كلا ، وانما لسبب جوهرى آخر . وهو اننا قاصرون عن علم الغيب ومعرفة المستقبل . ومن شأن هذا القصور أن يجعلنا أعجز من الحكم على المستقبل ذاته .

لقد كان الصليبيون مثلاً يبررون مسلكهم بأنهم يسعون الى غاية نبيلة في نظرهم ، ولا مانع لديهم في ان يلجأوا الى التعصب المقيت ونشر الرعب في قلوب البلاد التي كانوا سيهاجمونها . وينطبق هذا المثل على غيرهم في الوقت الحاضر ، فالصليبيون الاجتماعيون يحملون غاية يريدون تحقيقها ، ولا يهتمون بعد ذلك بالوسيلة . والواحد منهم يفسر سلوك غيره حسب وجهة نظره هو ، وعلى التدقيق حسب ما يقول بأنه معنى التاريخ . ومن الطبيعي في تلك الحال ان يلجأ خصومه الفكريون الى طريقته ذاتها .

اذ انه لما كان يريد ان يحتكر حق تفسير التاريخ فان خصومه يريدون ان يمنعوه من ذلك الحق . ومعنى هذا ان الاول يسير حسب قانون « الاطلاق » ، او ما يدعوه هو بالحتمية ، وكذلك الثاني يسير حسب رأيه في تلك الحتمية ، وان كان سير هذا الاخير في اتجاه معاكس لسير زميله الاول ، أي ان هنالك حتميتين متناقضتين ، ولكنهما تولدتا من نفس السبب الذي هو « الاطلاق » .

ونحن نرى ان التاريخ ليس اعمى ، ولا احمق يتخبط على غير هدى . ان له معنى ، ولكن الانسان عاجز عن فهم ذلك المعنى .

جماعية المعاني

ان تصرفات الكائن الانساني قابلة للفهم ، أي انها ذات معنى . فاذا كان هنالك فرد لا يهدف الى أي معنى من تصرفاته ، عدّه الناس مجنوناً ، وبذلك ابعده عن نطاق انه منهم ، واعتبروه فرعاً غريباً بينهم .

وليس هذا يعني ان كل فرد يفهم تصرفات كل فرد آخر ، اذ لو كان ذلك لكانت الحياة على غير هذه الصورة الحاضرة ، وانما يعني ان التصرفات في مجملها مفهومة لدى العقل العام عند الناس .

لماذا اجتاز يوليوس قيصر نهر رويكون ؟ ولماذا سحب نابليون جناح الجيش الايمن في معركة استرلتر ؟ ولماذا هاجم هتلر روسيا سنة ١٩٤١ ؟

ولماذا أخذ رجل المال الحصيف يبيع ما لديه من فرنكات بعد سنة ١٩٣٦ ؟
في كل قضية من القضايا التي تبحثها الاسئلة السابقة تكون الاجابة
بدرس الظروف العامة التي رافقت الحادث ، ثم استبانة الهدف الذي من
اجله تم وقوع ذلك الحادث . فنقول :

لقد اجتاز يوليوس قيصر نهر رويكون ليستولي لنفسه على السلطة
في روما . وسحب نابليون جناح جيشه ليخدع الالمان ثم يهزمهم فيما بعد .
وهاجم هتلر روسيا ليدمر النظام القائم فيها ، وغير ذلك . ونقول ايضا :
كان قيصر يطمح في الدكتاتورية على روما ، وكان كل من نابليون وهتلر
ينشدان النصر ، اما رجل المال فكان يطمح ان يربح من بيع فرنكاته كثيرا .

وحتى لو كان قد تم تحديد هدف ما من اجراء ما ، فان تفسير ذلك
التحديد يظل يحتمل الخطأ والصواب فيما يتعلق بالوسيلة . أي انه ، ربما
كان قيصر قد حدد لنفسه الهدف بكل وضوح ، ولكن يظل عليه تحديد
الوسيلة المناسبة لايصاله الى ذلك الهدف .

فقيصر مثلا قد اختار ان تكون الوسيلة هي الجيش الروماني ، ونابليون
اختار الخدعة والتظاهر بالضعف . والظروف الموضوعية وحدها ، والتي
لا تبين الا بعد عصر على الاقل ، هي التي تجعلنا نحكم فيما اذا كان أي من
يوليوس قيصر ونابليون قد أصابا في انتقاء وسيلتهما او لم يفعلا .

والبحث الذي يستوجهه مثل ذلك الحكم يسير في اتجاهات ثلاثة :

١ - ان تحديد الغاية والوسيلة يضطر المؤرخ الى الرجوع الى المجتمع
الذي اتخذ فيه القرار . وكل خطوة خطاها قيصر كانت الصرخة التي بدا
ان روما تصيح بها طالبة النظام الجمهوري . وكل ما فعله نابليون فسي
استرلتز كان حدثا يعتبر مقدمة لنتائج جديدة ستولدها الثورة الفرنسية .

٢ - ان تحديد القيم ضروري جداً لفهم سلوك الانسان وتصرفاته ،
ذلك أن سلوك الانسان بطبيعته ليس جماعيا على الإطلاق . فالتأملات العقلانية

عند الفرد ليست الا ممثلة لنشاطات وابداعات ، تختلف كثرة وقلة حسب المديت المختلفة ، ولكنها تظل جميعا تنبع من مفهوم الفرد عن حياة افضل من واقعه . فالرجل الذي يمتهن الحرب مثلا ، يصور كفة من ميزان الحياة الكبير ، اما النظام ، اي نظام حياتي ، فانه يمثّل الميزان بكامله . وليس هنالك مجتمع انقص من القيم الى درجة منحطة . ولم يسبق في التاريخ ان صار معيار حياة الناس هو المال وحده .

٣ - نحن نعتبر الامر لا يتعدى مضيعة للوقت حين نحاول بحث الظروف الموضوعية التي ادت الى انتصار نابوليون في استرلتز ، ولكننا نهتم كثيرا في التنقيب عن كل صغيرة وكبيرة ساهمت في هزيمة نابوليون في واترلو او رجوعه من على ابواب موسكو ، ثم نجمل ما نتوصل اليه بقولنا انه المرض الذي تفشى بين الجنود ، والارهاق الذي عانوه من شتاء روسيا ، او استمرار المناوشات قبل واترلو .

والمراءحين يبحث شيئا من هذا القبيل تجده يتطوع بافعال الافعال الشخصية التطوعية التي يقوم بها فرد او مجموعة من الافراد بتأثير فكرة ما ، او مبدا معين .

هذه هي الابعاد الثلاثة التي تتطلبها قضية الحكم على واقعة ما . وكما ترى فان المؤرخ يبالغ في الاهتمام بالبعد الاول ، بينما نجد عالم الاجتماع يأخذ النقطة الثانية في مختبره التشريحي . اما عالم الانتروبولوجي فيكون نصيبه النقطة الثالثة .

وعلى المؤرخ ان يحرر نفسه من كل ما يشدّه الى عصره هو من علاقات وارتباطات ، من مفاهيم سائدة ، وقيم متعارف عليها ، ودراسات انشاء شبابه ، وعواطف شخصية تتحكم في افكاره . ان عليه ان يتجرد من كل هذا ليسعى سعيا موضوعيا نحو استجلاء الحقائق والاصابة في تقديرها . ولكن مؤرخنا الطيب لا يستطيع الا ان يظل بينه وبين موضوعه نوع من

الارتباط . ليس كل منهما كائنا حيا ؟ اليسا بشرا ؟ اذن فهناك معنى دقيق هو « مسير الانسانية » يظل يربط ما بينهما . وحين ينقطع هذا الرابط يصبح التاريخ غير ذي معنى على الاطلاق .

ويتم البحث عن المعنى الدقيق بمحاولة التحليل المخلص للمركبات المعنوية للمجتمع البشري ، وفئاته ، ومواقفه الرئيسية ، والقيم التي كان يعتنقها . ونحن نجد كل هذا بالملاحظة في حال كون الحادث الذي نبخسه حاضرا ، أي معاصرا لنا ، ونستخرجه من بطون شهود العيان او المؤرخين فيما يتعلق بالاحداث الماضية .

ومن جراء هذا الواقع تنتج معنا ابعاد متعددة على المؤرخ ان يسير غورها حين يبحث قضية في الماضي . وهذا امر عسير لا يحتاج تبيان تعقيده الى برهان . الا ان شدة العسر هذه لا تدل على ان العمل مستحيل . والواقع غني اكثر مما يتصور أي انسان . ففي كل فرد منا ، أنا وأنت ، ومن سبقونا ، ومن سيلحقون بنا ، في كل فرد في أي مجتمع يقوم الجنس البشري بكامله . وفي حال ذلك الفرد تنطوي احوال جميع البشرية .

ولربما انه لو تم لنا ان نفقه حقيقة مجتمع واحد فهما سليما لكان بوسعنا ان نفهم كل المجتمعات . وعلى ضوء تحليل دقيق وشامل لحملة حربية واحدة ربما تمكن عبقرى عسكري ان يضع خطوط الاستراتيجية الحربية بكاملها . وبفضل دراسة وحدة سياسية واحدة ربما تم الكشف عن المبادئ الرئيسية في كل الدساتير . ولكن هذه الـ « ربما » هي المشكلة اولا وأخيرا . اذ انه من المشكوك فيه ، (وهذا دون «ربما») أن يستطيع أحد اطلاقا ، فهم أعز الاشياء لديه او اقربها منه .

وهناك جماعية ايضا في كل بعد من الثلاثة الرئيسية ، والعشرات الفرعية النابعة منها . وليس لاي من هذه الأبعاد - قاطبة - أية حدود متميزة ، فهي تتداخل بحيث تجعل من المستحيل الانتفاع بواحد دون الآخر .

أي أنها تجعل من المستحيل ان يجرّد الباحث سببا معيننا يعزو اليه اي شيء معين .

واليك هذا المثل :

لقد قرر هتلر الهجوم على روسيا سنة ١٩٤٠ وفي نيته امران :

١ - ان يقهر الجيش الروسي قبل ان تصبح بريطانيا على استعداد لانزال جنودها في فرنسا فتهاجمه من هناك .

٢ - وكي يزيل النظام الروسي ، وبذلك يجعل « السلاف » عرقا واطنا في نظر الالمان .

وهذا « الهدف » ، اي الثاني ، يرجع في اصوله الى ثقافة هتلر والطريقة التي اثرت فيه اثناء تربيته ايام حداثته . فقد كان درس ان هناك عداوة تقليدية بين السلاف والتوتون .

وهكذا ترى اننا حين بحثنا قرار هتلر سنة ١٩٤٠ عدنا الى حداثته التي اوصلتنا الى عداوة طالت عليها القرون . وحينئذ لا نستطيع ان نمسك انفسنا عن العودة بافكارنا الى حرب (فرنسا - المانيا) سنة ١٩٣٩ ، ثم الى معاهدة فردان ، ثم الى الامبراطورية الرومانية المقدسة . وتدفعنا كلمة « رومانية » الى « الممالك الغالية - الرومانية » . ومن هنا ننطلق الى عهد الامبراطورية الرومانية من ايام يوليوس قيصر فاتح « غاليا » او بلاد « الغال » الى ايام نشوء روما ، واسطورة ريموس وروميلوس .

ولا نقف عند روما وامبراطوريتها ، اذ اننا نقفز الى تاريخ الاغريق ، فنشب لنا علاقتهم بالفرس والمصريين القدماء والحثيين والسومريين ... والى اول التاريخ ، ثم لنشوء الجنس البشري ، واصول تطور الخليقة ... وتكوّن الارض ، ونظريات السدم .. وابعد وابعد .

والآن : كنا نبحت قرار هتلر سنة ١٩٤٠ ، فانتهينا بأصل المجموعة الشمسية .. اليس هذا دليلا كافيا على الترابط الذي لا ينقسم ؟ ان حادثة

واحدة او نصا واحدا في معاهدة تاريخية تكون ذات معان متشعبة ، اي انها تنطوي على جماعية لا اول لها ولا آخر .

والمثل بسيط على ذلك ، فان من يوقعون تلك المعاهدة ليسوا هم الذين ينفذونها . واولئك الذين ينفذونها غير اولئك الذين يجري تنفيذها عليهم ، والاشخاص الذين يجري تنفيذها عليهم غير من سيولدون . . السى آخر العصور .

وليس هذا التشعب المتشابك مما يعني بان الحادثة التاريخية لا معنى لها ، اي انها غير هادفة . كلا . وانما يعني اننا نحن عاجزون عن استبانة ذلك الهدف مع انه موجود قطعاً .

وهناك من يتصورون ان للحادثة التاريخية شكلا ومضمونا . وليس هناك ما هو ابعد من هذا عن الصواب . فمعركة استرلتز بجميع ما تم فيها من افعال ، وحدة واحدة في حملة سنة ١٨٠٥ وحروب نابليون . واذا اخذنا بهذا المفهوم صارت عندنا فردية محددة لكل حادث ، وهذا غير واقع البتة .

فكلما تزايدت الاحداث ، تشابكت تلك الاحداث . وكلما تشابكت اصبحت طبيعة الواحد منها (اي الاحداث) اشد غموضا . وهي في ذلك تشبه عمل الجندي في المعركة . فالجندي فرد من فصيلة ، والفصيلة قسم من جيش .

والجندي يخضع في عمله الفردي الى « شكل تنظيم وحدته » الحربية ، وضبطها وربطها ، والى خطة القائد المسؤول اولا واخيرا . وتكون افعال الجندي الفردية نتيجة تتأتى من تفاعل عدة عوامل « متناقضة » : فالقائد يريد ان يكسب النصر ، فهو يحرك جيشه حركة جماعية ، اي دون النظر الى فردانية الجندي . والعدو يريد ان يدافع عن نفسه ويهدف الى التخلص من الجندي الخصم . والجندي نفسه يريد ان ينفذ للقائد مآربه ويحفظ لنفسه

الحياة ، ذلك الذي لا يكون الا بقتل الخصم او التخلص من قدرته على الاقل .

اما بصدد « شكل تنظيم الوحدة » فان هذا امر يعود الى قواعده وقوانين محددة تنبع بدورها من الاقتناع بأراء وافكار معينة بهذا الخصوص .
واما بخصوص كونها « متناقضة » فليس هذا يعني ان التناقض ينتهي بالمقارعة بالسيوف او اطلاق الرصاص ، بل انه يشمل مجالا اوسع بكثير .
وهو في اصله شكل من اشكال المنافسة بين الافراد او المجموعات حول أي منهم او منها يجب أن يشغل هذا الحيز او ذلك في التاريخ . اي انسه محاولة فرض وضع خاص عن طريق قوة السلاح .

ولو رجعنا الى ما وراء هذه المنافسة من جذور فكرية لوجدناه فلسفيا، فهو استنتاج يراد له ان يبتز او يستفيض . اي انه اما أن تأخذه عند مرحلة معينة او تدعه يسير حتى يبلغ المراحل التي تليها . وهنا يقع الفرق بين الفلسفة وعلم الاجتماع . فالفيلسوف يود الوصول الى حقيقة ما بعد ان يمهدها بمراحل يظنها تكفيه ، اما عالم الاجتماع فانه يسير ويظل يسير مع سير المراحل نفسها . ولكن حقيقة هذا التمييز لا تتضح الا لمن يودون النفاذ الى جوهر القضية أي الذين يجردون من انفسهم قضاة على الحياة نفسها . وما اقل ما يتوافر امثال هؤلاء .

لقد اصبح جليا الان انه لم يكن هنالك في عصور التاريخ اي فيلسوف « روحاني صرف » اي انه منقطع غير متأثر بعصره وظروف معيشته . وعلى هذا الاساس يكون من غير الحكمة ان نعتبر ما قبل الفلسفة المادية ، فلسفة ميتافيزيقية . وكذلك ، ليس هنالك ولا يمكن ان يكون ، فيلسوف «مادي صرف » ، اي انه منقطع غير متأثر بالافكار الميتافيزيقية المسائرة .

والقصد من هذا القول ابطال ذلك التصنيف الذي يريد « بعض الناس » ان يجعلوه اساسا لحياة الانسان . هذا اولا ، اما القصد ثانيا فهو ، اثبات ان المادية والميتافيزيقية موجودتان في كل من الاثنيتين . وبهذا يتم تثبيت

جماعية المعاني ، فليس هنالك شيء نوعي وآخر تجريبي ، ان كليهما شيء واحد . هذا هو التفسير الاخير للتاريخ . ومنه نستدل على معناه . فهو ليس بـ « النسبية » كما انه ليس « اطلاقيا قواعديا » .

الوحدات التاريخية

تقوم فلسفة التاريخ على قاعدة ان علم التاريخ ليس مجموعة مركومة من الحقائق ، والقرارات الفردية ، والافكار ، والمصالح ، والمؤسسات ، بل انه كل متحرك واحد الى درجة ارقى يتضح فيها معنى ما .

ومن هذه القاعدة تبرز حقيقة جوهرية هي انه : مهما تناقضت المجتمعات او الافعال الفردية ، فانها تظل ضمن نطاق كل جامع واحد . هل هذا صحيح يا ترى ؟ دعنا نبحث الامر .

ان التفريق بين الحقائق الاقتصادية والاخرى السياسية والثالثة الدينية هو من نتاج عقول العلماء لا اكثر ، وقد خلقوه تسهيلا للبحث وتوزيع الجهد .

اول ما يشده الباحث غير المفرض حين يعمد الى بحث مثل هذه الامور هو ما يجده من ترابط وثيق وتداخل قوي بين المجالات المختلفة ، الواحد منها مع الاخر . فها هو المؤرخ يبدا علمه بالكلام عن « جماعيات » ، كحالة الملكية ، والعلاقات بين الناس . وهذا بطبيعة الحال يدخل تحت علم الاقتصاد وعلم الاجتماع . وهو ليس مقصورا على هذين العلمين ، بل انه ينفذ الى الدين ايضا كما ينفذ الى السياسة التي تختص ببحث الدولة لسن القوانين وضمن تطبيقها بين الناس . وهكذا ، كما رأيت هنالك ترابط .

والرجل الذي يشتري ويبيع ، ويحرق الارض ، ويتداول بالماكينات ، يظل في القمر ، اما الذي يؤمن فانه يفكر ثم يصلي . ولكن هذين الرجلين غير منفصلين الواحد منهما عن الاخر ، اذ استحيل ان يكون هنالك

مجتمع دون هذا الصنف والصنف الآخر . وحتى في المجتمعات البدائية الأولى يستحيل على المرء ان يقول ان هذه الطريقة الخاصة من الفكر او العمل نتجت عن كذا - وينطبق هذا بدوره حتى على « حياة الانسان » نفسها . ذلك انه ليس في الوجود شيء حدوده متميزة تماما عن شيء آخر ان في الاشياء جماعية عجيبة .

ولنتقل من هذا الموضوع الى اخر يليه فنقول .

فيما يتعلق بنظرية المعرفة يكون الفرض غير معفون اذا تضمن القول بان الاقتصاد هو الذي يقرر شكل السياسة والمعتقدات دون ان يتأثر بدوره بهما . ذلك ان هذا الفرض يكون متناقض المعنى . فالحقائق الاقتصادية لا يمكن عزلها عن غيرها (كما اسلفنا) . انها تجسد وسائل الانتاج ، اي انها تضم العلوم والتكنولوجيا ، وعلاقات الانتاج ، وقوانين الملكية ، والفوارق الطبقيه ايضا ، (تلك الفوارق التي تتحكم بها ضخامة عدد السكان او عدم ضخامتها) . ومن شأن كل هذا ان يجعل الحقائق الاقتصادية نفسها تتأثر به كل التأثير . ولذلك فانه غير صواب ان تأتي بافكار فلسفية تقوم على التمييز بين البناء التحتي والبناء الفوقي للمجتمع . واذا جئنا بمثل هذه الافكار فان جميع ما نشقته منها يكون غير سليم ايضا .

والان ، اليس هذا ما تقوم عليه نظرية القائلين بالطبقات ، وتحديد معنى التاريخ ، وفصل المادة عن الروح ؟

كيف يجوز ان نسلم ب « ان العالم الذي يكوته المرء لنفسه يتبع عمل ذلك المرء » على انها بديهية لا تحتاج الى برهان ؟ وكيف ننسى ان نقول « ان العمل نفسه يتأثر بذلك العالم » ؟

لكي يستطيع الفرد او الجماعة الحياة ، عليه او عليها ان يناضل ضد الطبيعة حتى يأخذ قوته منها . ومن جراء هذا يصبح للنظرة الاقتصادية بعض الاولوية . ولكن ، حتى المجتمعات البدائية المفرقة في القدم لم تستطع ان

تتكون وتسير الأبعد قبول بعض افكار اخرى ، فكيف يجوز ان نعتبر النظرة الاقتصادية وحدها هي الدافع ؟ كيف يحق لنا ان نعتبرها الحافز الاول ؟

ما هي اهمية الاولوية في هذه الحال ؟ وما هي المجالات المشتركة بين مختلف المجتمعات التي بلغت قدرا معيناً من النضج الاقتصادي - التكنيكي؟ وما هي الفروق التي نتجت بين تلك المجتمعات بعد ان تم التوصل الى اكتشاف قوة البخار مثلا ، او الكهرباء او الطاقة الذرية ؟

ان هذه القضايا من شأن علم الاجتماع وليست من اختصاص الفلسفة. فاننا نظل في تيه متشعب لا خروج منه ، ولا فائدة من البقاء فيه .

وعلى كل حال ، فليس هناك دليل كاف على ان العنصر الاقتصادي في الحياة هو الذي يطفى من حيث اهميته على بقية العناصر الاخرى . وليس هناك دليل على ان الاقتصاد هو الحافز المسيطر في مختلف عصور التاريخ. وها هو الفيلسوف ماكس شيلر يقول انه « الدم » الذي يسيطر ، ثم يتلوه عنصر « القوة » ثم عامل « الاقتصاد » . وهو يقسم التاريخ البشري الى ثلاثة انهر ، نهر القرابة ، ونهر القوة ، ونهر العمل . والقرابة في الدم (وهي اصل العرقية) ، هي التي كانت تمسك المجتمعات الصغيرة كما يفعل الطين بين مداميك البناء . وكان ذلك قبل ظهور الدول والامبراطوريات . وكانت السياسة في ذلك العصر هي التي تسيير الاقتصاد .

وقد تلا ذلك « عصر القوة » حيث ما هو الا عبارة عن تسيير عامل القرابة والدم ، ولكن مع الارتباط بالمكان . وهذا هو عهد الامبراطوريات . وفي هذا العصر تزايد نفوذ الاقتصاد من جراء الرقي التكنيكي الذي رافقه .

والنظريات المتعلقة بمقدار فعالية مختلف العوامل في التاريخ تقودنا الى نتائج غامضة يندر ان تتم البرهنة عليها ، ويتعذر ان تكون شاملة شمولاً حقيقياً لوجه تعقيدات العلاقات .

وليس هنالك ظاهرة ما يمكن القول بانها هي السبب في خلق بناءمجتمع محدد ، او الإبقاء عليه .

وليس هنالك مفكر يستطيع ان ينكر ان اختراع الآلة البخارية ، او الآلات الكهربائية او تلك التي تسيير بالطاقة النرية قد تسرك اثرا في ادب عصرها ، وحتى في الرسم في ذلك العصر . ولكنه ايضا ليس هنالك من مفكر يستطيع ان يرد اصول الادب الى اي من هذه المخترعات ، او يقول بان هذا الطراز من الادب نشا من كذا آلة او اختراع . وكذلك فيما يتعلق بقوانين الملكية او وسائل توزيع الانتاج وخلق الطبقات او التمييز بينها .

وملخص القول : ان الحياة بكاملها كل واحد يتفاعل وينفعل ويترك كل عامل فيه له اثرا ، والمجتمع يعبر عن نفسه بالادب تماما كما يعبر عن نفسه بالانتاج . ومعنى هذا ان الادب والانتاج يتفاعلان ، ويتساوقان ، ولكن كلا منهما ليس مجردا متميزا عن الاخر ، فكلاهما مجالان من نشاط الحياة، والواحد منهما بالنسبة اليه جزء من كل . وفي هذا الجزء روح الكل وطبيعته .

واظنني في غير حاجة الى القول بان ما اعنيه بكلمة « ادب » هنا هو غير ما اصطلح عليه رجال الادب ، من شعر ونثر ومقالة . انني اعني بالادب « جماع الفكر » ، او ما يطلق عليه « الثقافة » في العادة ، ولكن بمعنى واسع يشمل جميع المجالات .

وليس هنالك من ينكر قيام دول قومية في اوروبا ، ولكن هذه القومية نفسها غامضة الحدود . فسواء في بريطانيا العظمى او فرنسا او اسبانيا نرى هذه القومية غير متكاملة . صحيح ان اللغة والتاريخ والتقاليد العامة الشائعة في اي منها ذات اثر في تحديد المجتمع . ولكن حتى من هذه الناحية يظل هنالك غموض كبير . فاذا تدارسنا تواريخ هذه الدول في القرن العشرين مثلا نرانا تقع بوضوح على امثلة عديدة كان واقع الدولة فيها

يتحتم حسب مشيئة وتأثير ظروف خارجة عن تلك الدولة .

ولا يمكن فصل تطور الحياة في فرنسا مثلا عن تطورها في بريطانيا العظمى . وبهذا الخصوص نود ان نقتطف شيئا مما يكتبه الفيلسوف والمؤرخ البريطاني المعروف ارنولد توينبي :

بعد ان قام بدراسات مستفيضة للتاريخ العام ثم تأمل مفزى دراساته هذه انتهى الى القول : « ان تاريخ بلد واحد (اي على حدة) لا يمكن ان يكون موضوعا سليما للدرس » .

وهو يقصد بهذا الحكم القاطع الى ان يقول: ان تاريخ مختلف البلدان، بل الوجود بكامله ، متداخل بشكل عظيم الى درجة كبيرة بحيث يعسر على المؤرخ ان يكون سليما في منحاها اذا اراد ان يفصل ذلك التاريخ الى وحدات مستقلة ، كأن يحاول دراسة فرنسا على حدة ، وبريطانيا وحدها . ذلك ان تجريد تاريخ كل دولة عن غيره من مجال التاريخ العام ، من شأنه ان يزيل الكثير من الحقائق المتشابهة بينهما . وبذلك يفقد التاريخ الخاص (اي تاريخ الدولة) كثيرا من حيويته ، بل وحقيقته .

ومن ذلك الحكم ايضا نستطيع ان ننفذ الى هدف آخر يراه ارنولد توينبي . وهذا الهدف هو : ليس هنالك روح واحدة تسيطر على كل قطعة من التاريخ . اي انه ليس هنالك روح انكليزية تشكل تاريخ بريطانيا على هذه الصورة المحددة ، ولا روح فرنسية او اسبانية او غيرها تشكل تاريخ البلد الذي تنسب اليه على هذه الصورة التي وقع فيها . وأوسع من ذلك : ليس هنالك روح سكسونية واخرى لاتينية ، وثالثة ورابعة ، تتميز الواحدة منها عن الاخرى في تشكيل صورة التاريخ البشري .

ولربما تساءل القاريء الكريم قائلا : اذن على اية أسس بنى توينبي دراسته الضخمة المعروفة ؟
والجواب على ذلك :

لقد بناها على اسس ثلاثة يرى ان من الضروري الاجابة عليها حين معالجة دراسة التاريخ ، وهي :

- ١ - استقلال الحادث الواحد عن غيره .
 - ٢ - تماسك ذلك الحادث وارتباطه مع غيره .
 - ٣ - اصالة ذلك الحادث بعينه .
- وهذه المجالات الثلاثة هي ما يسميها توينبي :
- المجالات المفهومة (القابلة للادراك) .

هذا بخلاف ما يراه المؤرخ « أزولد شبنكلر » ، فهو يناقض توينبي في نظريته ، ويرى ان :

كل حضارة تمثل « الجهاز العضوي » الذي انتجها . ثم يضيف الى ذلك رايه في :

ان لكل حضارة قوانين ذاتية خاصة ، تسير تلك الحضارة بموجبها .
وينتج من ذلك ما يستخلصه الفيلسوف من :
ان تلك القوانين ذات هدف لا تتعداه .

ونحن نرى بوضوح ان تشبيه « الحضارة » بـ « الجهاز العضوي الحي » تشبيه غير موفق كما انه يجانب الصواب ، الا اذا قصدنا بذلك تساوي الحضارة والجهاز في ادوار النشوء ثم الارتفاع ثم الاندثار . اما اذا قصدنا غير ذلك ، فان بإمكاننا ان نرد القول الى أصله : ذلك لاننا نرى ان القصد من هذا التشبيه ليس اكثر من اثبات الاصاله ، اي ان لكل حضارة مبتدأ نتج عن علاه اخرى . . وعلاه سابقة من قبل ، وهكذا الى ما يراه الفلاسفة الميتافيزيقيون .

ونحن نخالف هؤلاء ، اذ لا يسعنا ان نعزو كل تقدم العلوم والمعرفة منذ القديم وحتى الوقت الحاضر الى سبب غيبي ، ولا يمكننا القبول بأن الوقائع التاريخية - وقد حدثت في الواقع - ترجع في اصلها الى سبب

منفصل عن ذاتها . انه لا يمكننا ذلك الا اذا اعترفنا بأننا مصابون بالعمى .

وليس من هذه الناحية فحسب ، بل من زاوية مهمة اخرى وهي :

مما يقوله شبنكلر نفهم ان الحضارات منفصلة الواحدة منها عن الاخرى . واكثر من ذلك ان كل حضارة لا تتأثر بغيرها ، ما دامت لكل منها قوانينها الذاتية وهدفها المحدد .

والآن ، هل يريدنا صاحب هذا الرأي ان ننكر واقع ان كل حضارة تتأثر بالحضارة الاخرى ؟

هل يريدنا ان نفهم ان كل افكار حضارة معينة ونظم الحياة في نظرها ، ومؤسساتها الاجتماعية التي خلقتها وجاءت بها ، كل هذه لم تؤثر على الحضارة الاخرى المعاصرة للاولى في افكارها ونظمها ومؤسساتها ؟
حقا ان شبنكلر يناقض نفسه .

ولنعد الآن الى ارنولد توينبي : انه يبدأ كتابه «دراسات في التاريخ» بل موسوعته هذه ، على اساس ما سبق ان ذكرناه من نظرية « المجالات المفهومة » . لكنه سرعان ما يجد نفسه ينزلق الى تخطي حدود تلك المجالات التي رسمها لنفسه . وبذلك تراه يناقض شبنكلر من اساسه اول الامر ثم يناقض نفسه آخره . انه ينكر وجود تاريخ حضارة مستقل ، ثم يعمد الى مخالفة رأيه نفسه حين يطبق ذلك الرأي فيدرس على اساسه . وقد وقع ذلك من ان توينبي لم يستطع ان يبين بوضوح الحد الفاصل بين « الواقعة التاريخية بأفراديتها » ، وبين « ارتباط الواقعة بالمجموع » .

ولو سأل توينبي نفسه هذا السؤال :

ما هو الاساس الذي بموجبه يقال هذه حضارة أصيلة وتلك غير أصيلة ؟ ، لكان الجواب : انه الدين .

ولكن هذا الجواب يلاقي عقبات تعترض سبيله ، اذا ما هو الفرق

بين اليابان والصين ؟ واي المعتقدات المتميزة المقصورة على اليابان هي التي جعلت حياتها تختلف عن حياة الصين ؟

وكذلك الحال بالنسبة لاوروبا التي تتبع الكنيسة الغربية ، واوروبا الارثوذكسية .

✱

والآن ، ربما عن اللقاريء ان يقول : واذن كيف ترى التاريخ ؟ ونجيبه على ذلك بقولنا :

اننا نجد التاريخ كالأفعال الفردية ، ليس فيه وحدة متكاملة لا من حيث أهميته ولا حقيقته . فاعمال الفرد نتيجة مستقطرة من « ذوات » تاريخية بعيدة . والفكرة الواحدة عندي وعندك هي بنت اجيال وعصور ، ومن الاسهل ان نمارس تلك الفكرة اكثر من ان نعرفها ونبين حدودها ، ذلك لانها متصلة منذ بداية حياة الإنسان الى كل منا ، أنت وانا ، مثلا .

ومن شأن كتاب « السير » ان يربطوا الى حد ما بين شخصية الرجل الذي يكتبون سيرته ، وبين أفعاله التي قام بها . وهذا صحيح الى حد معقول . اذ ان هنالك شيء فرדاني في كل ما يفعله أي رجل . ولكن اين حدود هذا العنصر الفرداني ؟ تلك هي القضية .

ولاوضح ما اهدف اليه قائلا :

لا ريب في ان الفنان البرجوازي في اكس هو الرسام الماهر في سيزان ، ذلك ان بينهما خطوطا مشتركة في الرسم ، ولكن الحد بين فردانية الاول وفردانية الثاني أمر لا يمكن التعرف عليه أو تعيينه .

ان عناصر تاريخ « جماعي » للإنسان تترايط بشكل مذهل وتتداخل بحيث لا يستطيع أي من المؤرخين أو غيرهم ان يسيروا الى نقطة محددة فيقولوا : ههنا يبدأ هذا العصر أو تلك الحضارة وهناك ينتهي .

وبمعنى آخر :

لا يمكن ادراك وحدة معنى التاريخ بدون الاشارة الى القيم المتوارثة من مختلف مجالات النشاطات الانسانية .

ويقول الماركسيون « ان العامل الاقتصادي » هو الذي يحرك التاريخ ، ففي طياته معنى ذلك التاريخ .

ولكنهم بقولهم هنا يخطون بين « اسبقية عرضية » ، و « اسبقية ذاتية » . وهم يؤكّدون اهمية العصر الاقتصادي في التاريخ في حين ان المطلوب هو : ما هو معنى التاريخ .

وبكلمة اخرى : اننا نراهم لا يفرقون بين الصفة ، ومظاهر حدودها . وهكذا ، ترانا امام مصاعب جمة . فشبنكلر يريد التاريخ أن يكون « بيولوجيا - ميتافيزيقية » . وتوينبي سرعان ما ينقلب من فيلسوف اجتماعي الى عالم لاهوت . فترانا نضيع في بحر من تضارب الآراء . والواقع أن المنطق يقول :

ان فلسفات التاريخ لا تعدو كونها مبادئ دينية تم صبغها بالصبغة العلمانية .

غاية التاريخ

يقوم الرأي الشائع فيما يتعلق بصدد هذا الموضوع على نقطة جوهرية فحواها ان الطبيعة ذاتها تقوم بتنظيم الحياة بحيث يبقى الاصلح . وفي تطبيق ذلك على المجتمع البشري تكون الطبيعة الانسانية تسير نحو محاربة النقص ، (والفقر منه) ، عن طريق وضع قوانين للتعاون والادارة . وهذه النظرة غير صحيحة .

اذ ان كل نشاط يهدف الى زيادة موارد الجماعة يدخل فيه العنصر السياسي . وذلك بمعنى ان التعاون الطوعي من الافراد ضرورة لازمة لذلك النشاط حتى يصل هدفه .

والفكرات التي نشرها فلاسفة التاريخ بهذا الخصوص تعود بالمرء الى مشاكل عويصة كثيرة مثل « سيادة المرء على الطبيعة ، واصلاح النفس البشرية ، وغير ذلك » . وهذه بدورها تقتضي الرجوع الى بداية مشكلة - الاقتصاد والسياسة .

وتفسير هذا انه اذا قبلنا رأي - اصلاح النفس البشرية ، او سيادة المرء على الطبيعة ، فاننا نكون قد رجعنا الى « السير نحو الجماعية » ، اي اخضعنا السياسة للاقتصاد واعتبرنا الجماعية هي غاية التاريخ . هذا مع ان المجتمعات في الواقع ليست « عقلانية » بالمعنى التكنولوجي للكلمة التي تعرفها العلوم وانما هي عقلانية بمعنى آخر .

وهذا المعنى هو الثقافة . فالثقافة هي التي تهب طريقة الحياة شكلها المعين . والعائلة وارتباطاتها ، وتقاليدها ، هي التي تشكل الكثير من نظم حياة مجتمع ما .

وليست جميع التقاليد المتوارثة فجة ، ولا انها وحشية . كلا ان تلك التقاليد مهما كان شكلها تقوم في اساسها على مفهوم عام للوجود . وسواء كان ذلك المفهوم ضيق الافق او انه منطلق بعيد النظر فانه موجود .

وليس هذا خاصا بالانسان . فالعلاقات بين النباتات والحيوانات ، وابطال الاساطير في قديم الزمان ، كانت تقوم على قوى الاخصاب شأن « العائلة » ثم « الدولة » .

والحق ان بروز الميل اللاهوتي في تحديد غاية التاريخ من جديد ، قد جاء به التقدم التكنولوجي في العصر الحاضر . وليس جميع الفلاسفة على طراز تروتسكي الذي يرى ان عصر الوفرة سيعم الحياة بحيث لا تبقى هنالك مشكلة تتعلق بالتوزيع ، وان الثقافة سترتقي الى درجة انها تقهر شهوة التملك في نفس الفرد ، وان التقدم التكنولوجي سيتطور الى درجة انه يمكن اعطاء الفرد دون الاخذ من الفرد الآخر ، كلا . ليس الجميع على

هذه المشاكلة .

وحتى لو فرضنا ما يقوله تروتسكي صحيحا فما هو مصدره ؟
لا شك ان التقدم التكنيكي المعاصر قد سار بخطى واسعة جدا . ولا
شك ان هذا التقدم في مختلف مجالات العلم من شأنه أن يزيد القدرة
الانتاجية العامة لاي مجتمع . لقد غدا عمل ساعة واحدة كقوة لانتاج ما
كان يحتاج أياما بل أسابيع وشهورا في السابق . ولا شك أيضا ان هذا
التقدم ربما يستمر . ولكن ، الا تستمر الحاجة الى السلع أيضا ؟
مع التقدم زادت حاجات الفرد ، ومع استمراره ، لا بد ان تتزايد
أيضا .

ولنفرض اننا وصلنا الى مرحلة من الانتاج تم فيها الاشباع ، اي أن
السلع المتوفرة - الاساسية منها والكمالية التي صارت مباحة للجميع -
ينال الواحد منهم قدر ما يشاء منها . في هذه الحال يكون على كل من
اولئك الناس ان يعملوا ، ولو قليلا جدا . وحينئذ لا شك ستبرز فيهم
الحاجة الى الراحة والكسل وهذه حاجة أيضا . اليس كذلك ؟

والآن ، كيف يمكن توفير حاجة الجميع الى الخمول ؟ ولست أعني
انها حاجة بالمعنى الحرفي ، بل أعني أنها « استجابة » لرغبتهم في ذلك .

وأود من هذا الفرض ان أخلص الى القول بأنه :

حتى ولو وصلنا الى نقطة الاشباع ، فان رغبات الانسان تظل تتزايد بحيث
تتعذر المساواة فيما بين الناس بخصوصها .

فدعنا من آراء تروتسكي ، ولنعد الى بحث واقع الارض التي نعيش
عليها .

ان حاجات الانسان الاساسية ، والكثير من الحاجات الكمالية ، لم
تتوفر في أي من العصور مثل ما هي في الوقت الحاضر . ففي الولايات
المتحدة مثلا يبلغ حجم الانتاج العام مقدارا يكفل لكل فرد من أهلها حياة

كريمة ، بل أميل الى أن تكون مرفهة . ولست في حاجة الى ذكر مختلف أوجه النشاط والاختراعات والتقدم الالكتروني في تلك البلاد ، اذ يكفي القول ان الولايات المتحدة تملك اكبر نسبة في العالم من الارض المستثمرة بالنسبة للشخص الواحد . ومع هذا فان كل هذه الوفرة لا يمكن ان توفر مختلف رغبات افراد المجتمع .

وحتى لو أخذ رأي تروتسكي فان مجتمعا فيه « وفرة عن طريق الحكم المطلق » لا يستطيع تقديم حل جذري للمشكلة الاقتصادية . ذلك لان المداخيل سيتم توزيعها على شكل نقود ، فلا يكون بوسع الفرد ان ينال من الانتاج عينه ، اذ ان المداخيل ستكون مرتبطة بمقدار حاجات ذلك الفرد لا بمجمل انتاج المجتمع الذي يعيش فيه . وستكون تلك المداخيل تحسب على اساس الوظيفة المعطاة للفرد في المجتمع الجماعي ، لا على اساس اهمية تلك الوظيفة في عملية الانتاج الكلي . فإين المساواة في هذه الحال ؟

وكذلك المجتمع الثابت ، فانه لا يقدم حلا جذريا للمشكلة السياسية، اذ ان ذلك المجتمع لا يميل الى المصالحة بين الراي القائل بضرورة تساوي الناس من حيث أنهم بشر ، والراي الآخر القائل بأن وظائفهم في المجتمع مختلفة فلا يمكن ان يتساواوا .

الا يكون المطلوب اذن في هذا المجتمع ، هو الاعتراف بأن هنالك فئة متميزة لها حق السيطرة على الآخرين في حين لا يفرض أولئك الآخرون بشيء من كرامتهم ؟

بلى . وهل يتفق هذا المطلبان ؟ كلا ، طبعاً .

هذا هو التناقض الجذري في ذلك الطراز من المجتمع . وهو كذلك، التناقض الجذري في النظرية التاريخية التي تحبذ ابقاء ذلك المجتمع ، اي في التفسير التاريخي الذي يقول بأن للتاريخ معنى محددًا تسيطر عليه

قوى خارجة عن ارادة المجتمعات نفسها .

اذن ما هو الحل الجذري ما دمنا قد نفينا جماعية الحكم المطلق
وسيطرة الفئة الممتازة ؟

ان المرء يستطيع ان يدرك ذلك الحل ، وهو المصالحة بين الاقتصاد
والسياسة ، أي ان لا يظفي العامل الاقتصادي في المجتمع ، كما لا يظفي
فيه العامل السياسي ايضا . وفي تلك الحال يكون كل فرد من المجتمع
يساهم في النشاط السياسي والنشاط الاقتصادي بشكل مقبول .

ولا يشعر الفرد حين يخضع رغباته لضرورات الحياة في المجتمع ان
هنالك من يفرض عليه ذلك أو يجعله يشعر بالذل والهوان . فاذا تم
لل بشرية اقامة مثل هذه المجتمعات ، فان السلام سيكون سيد الجميع ، بل
حبيب الجميع . وستكون الحياة أوسع من أي أفق سبق لذوي فلسفات
التاريخ ان تطلعوا اليه . حينئذ تصان حياة الفرد وتتساوى حرياته ويتم
تهذيبها في نفس الوقت .

وحقا ان التقدم التكنيكي يجلب الوفرة . الا انه سواء أحسن الانسان
استعمال تلك الوفرة أو أساء ، فان طبيعته مع الاسف تظل كما هي . ذلك
ان علاقات المجتمع بين افراده تختلف شكلا ، أما من حيث الجوهر ، فان
طبيعة الفرد تظل ثابتة لا تترن .

ان الانتصار على قوى الطبيعة ، وسيطرة الانسان عليها لا تضمن ان
يسيطر العقل على الفرائز والعواطف ، وان كانت تسمح بذلك ، أعني مجرد
سماح لا أكثر .

التاريخ والتعصب

اذا تدارس المرء مختلف عصور التاريخ ، وأعني من حيث الافكار
السائدة فيها ، وجد التعصب هو العامل الذي يشترك فيه الجميع . ولا
حاجة الى تبيان هذا الامر في الازمان الفابرة ، اذ يكفي ان نطبقه على

الافكار التي تشكل العمود الفقري لثقافتنا الحاضرة فنقول : هنالك ثلاثة انواع من الحكومات الاصيلة في وقتنا الحاضر :

١ - الحكومة المطلقة ، وتبني مجتمعا يقوم على الجماعية .

٢ - حكومة الصفوة او الفئة الممتازة ، وتبني مجتمعا يقوم على مثل عليا فردية .

٣ - حكومة التقاليد ، وتبني مجتمعا يسير مع الزمن في تطور هادىء .

ولنعد الآن الى بحث كل شكل من اشكال هذه المجتمعات المختلفة الثلاثة .

١ - الحكومة المطلقة ، وهي التي يدعو اليها دعاة الجماعية كالماركسيين . وهم يرون ان اول مهمة تقع على عاتق الحزب حين يتولى السلطة ، هي ان يسير في بناء الاشتراكية ثم الشيوعية . واكثر من ذلك ، انهم يعتبرون الثورة نفسها حتمية في صرح الاشتراكية . وهم لا يأخذون في اعتبارهم اية قوانين او مفاهيم اخرى الا ما خلقوه هم . وبذلك تجدهم يتعصبون تعصبا فظيما لكل ما جاؤوا به . انهم لا ينظرون الى الوسيلة ما دامت الفاية هي هي ، الوصول الى الاشتراكية . وبذلك يكونون يعبدون هدفا وضعوه .

لقد فسروا التاريخ على اساس الحتمية ، وهذه مجرد نظرية اساسها الاقتصاد في قرن مضى . ومع هذا تراهم انساقوا مع فرضيتهم فاصبحوا ينكرون كل ما عداها . فاذا وضعوا قوانين جاءت تلك القوانين ضمن اطار مسبق ، اي انها موضوعة سلفا ، ثم يجري التعبير عنها . وبمعنى آخر ، لقد رسموا العالم وصبوه في قالب محدد ، وهم لا يريدون له ان يخرج عن صورة ذلك القالب . اما اذا خرج ، فانهم يخلقون من قالبهم السابق قالبا جديدا ، ولكنهم يظنون يرجعون الجديد في اصله الى القديم .

ان هذا تعصب كبير ، وهو تعصب ضد الواقع ، وتعصب ضد التاريخ نفسه .

ب - حكومة الصفوة او الفئة الممتازة : وهي على النقيض من الحكومة السابقة من جهة ومثلها من جهة اخرى . ذلك ان هذه الحكومة تقوم على اساس سوق التاريخ بعضا الفئة الممتازة ، اي التي يجب ان تسيّر المجتمع حسب رأيها هي ، وهي تسوقه الى غاية سبق ان حددت له . ومن شأن هذه الحكومة ان تصرّ على الحرية الفردية والانسانية العريضة بمعنى غائم لا يكاد يكون مفهوما . وهذه الحكومة تناسب المؤمنين ، اذ انها تقوم على اساس التسليم . وهي تريد من الفرد ان يخضع ولا يشعر بأنه تنازل عن شيء من قرديته في ذلك الخضوع . وهذا شبيهه بالقول : ان الضباط والجنود متساوون ، ولا يجب ان يشعر الجنود بأنهم اقل من الضباط في شيء . او بصورة ثانية : ان العمال واصحاب المعامل متكافئون .

ومن شأن حكومة الفئة الممتازة هذه ان تظل تطلب الثورة احيانا وتقبل بالواقع احيانا اخرى ، فهي تثور من ناحية نظرية طلبا للحرية الفردانية ، ولا أقول الفردية ، وتقبل الواقع من ناحية عملية ، لانها لا تملك تغييره .

ج - حكومة التقاليد : وهي في الغالب الحكومة البرلمانية ، واساسها الواقع المتطور البطيء . وهي اكثر مرونة من سابقتها لعدم تصلبها في رأي معين .

ولذلك نجد ان كلا من الحكومتين السابقتين يرفض بحث موضوعها حين يتعرض الى شرح نقيضه .

وهكذا نرى أن للتاريخ جماعية في معناه حسب وجهة نظر كل من هذه الحكومات الثلاث . فمن أين تنتج هذه الجماعية ؟

انها ليست وليدة عجزنا الذاتي عن تفسير التاريخ ، كلا ، بل وليدة ضيق مداركنا في الوقت الحاضر ، بالاضافة الى شدة تشابك التاريخ نفسه .

ولنختتم فصلنا عن معنى التاريخ بأن نقول : والان هل هنالك معنى للتاريخ ؟ والجواب على ذلك نعم ، ان له معنى . وهو مفهوم بالقدر الذي نستطيع ان نفهم به حادثة واحدة . ويتم ذلك عن طريقين : الاولى ارتباط تلك الحادثة بمن احدثها ، والثانية ، الظروف التي رافقت تلك الحادثة في نظر من شهدها . فاذا استطعنا ان نرى هذين الضوعين امكن فهم الحادثة المفردة ، وحين نجمع ملايين هذه الحوادث ، نفهم التاريخ . وهو عمل عسير كما يبدو ، الا ان عسره لا يتضمن استحالته ، مع أننا لا زلنا عاجزين عن الحصول عليه حتى الوقت الحاضر .

وهناك طريقة اخرى لفهم التاريخ ، وهي ثلاثية الجامع . ويمكننا بفضلها ان نفهم التاريخ اذا توافرت لدينا هذه الشروط .

- ا - ان يمكن اعتبار مختلف الحضارات السابقة واللاحقة كلا واحدا .
- ب - ان يمكن اعتبار مختلف العهود ونظم الحكم على اساس انها كانت اجزاء متكاملة في خدمة الانسانية .
- ج - ان يمكن المجيء بفلسفة سليمة تفسر الى اين يسير الجنس البشري .

ولربما ود القارئ ان يقول :

وهل هناك حكومة عالمية ستبزغ شمسها يوما ما لتوفر السعادة للجميع ؟

ونحن نجيب على ذلك بأن التطور السياسي حتى الوقت الحاضر لا يسمح بالنفي او الايجاب . واذا كان هنالك من ينفي او يثبت قيام مثل هذه الحكومة فاننا نفضل اعتباره خياليا متفائلا أكثر من الضرورة او

متشائما في تقديراته ، فهو في الحالين عاطفي لا يتحكم العقل بقراره .

وفحوى رأينا في هذا الفصل هذه العبارة المشهورة :

« ان الفيلسوف لا المؤرخ هو الذي يدري عمّ يفتش الانسان .
والمؤرخ لا الفيلسوف هو الذي يدري ماذا فعل الانسان ، وما هو ممكن ان
يفعل في المستقبل » .





الفصل الرابع

الرَّحْمِيَّةُ - التَّسْلِيخِيَّةُ

خسعة الضرورة والحتمية

يكون للتاريخ معنى اذا كان هنالك منطق هادف ، كالاصطفاء الطبيعي على الاقل ، بحيث يسمى ذلك المنطق الى التخلص ممن ينحرفون عن ضرورات بقاء الجنس البشري . وقد بينا فيما سبق من هذا الكتاب الاخطاء المنطوية تحت القول بكل من مبدائي : الحتمية والقيية .

ولا يعني هذا ان المرء عاجز عن استشفاف المستقبل ، كلا ، فبوسع المرء ان يتكهن عن ذلك المستقبل الى حد ما ، ودون ان يتهم بالسخف . وبوسعه ان يرى الحاضر يتقدم ، بل واكثر من ذلك بوسعه ان يدرك العلاقات بين الناس في المستقبل . هذا اذا لم تقع حوادث من شأنها الانحراف بذلك المستقبل .

والآن ، هل ترى المرء يستطيع ان يقيم ما يعادل « قاعدة العقل » عند هيجل ، تلك القاعدة التي تجعل عواطف الانسان تسير الى غاية معينة ؟ وهل ان حتمية المصالح ، او العوامل الاقتصادية ، تميل بشكل لا يقاوم نحو نتيجة عقلانية ؟

حتمية الحظ

دعنا نعود الى الامثلة التي ضربناها سابقا فنقول : لقد عبر قيصر نهر روبيكون ، وبعث وزراء النمسا بانذار الى بلغراد ، وامر هتلر بتنفيذ العملية الحربية السامة ببروسا . وكل من هذه الاحداث مفهوم اذا اخذ برفقة قرائنه وارتباطه بما نتج عنه . ومن مهمة المؤرخ ان يبحث عن الدوافع والمغريات التي جعلت قيصر يقطع الروبيكون . هذا صحيح ، ولكن بعض فلاسفة التاريخ لا يقنعون بشيء من ذلك ، فتراهم يقولون : ان لحظة اتخاذ قيصر لقرار عبور نهر الروبيكون كانت لحظة حتمية الوقوع . وتنبع حتميتها مما سبقها من الظروف ، ومن كونها مقدمة لما سيتلو . اي ان كل قرار تاريخي شيء محتوم ، يكون المستقبل اجبل بنتائج ، والماضي

حاملا اياه جينا .

ولكننا نود ان نسأل اصحاب هذا الرأي :

ترى ، لو كان هنالك شخص غير قيصر ، هل تراه يتخذ نفس هذا القرار ؟ وهل ترى القرار الذي يتخذه ذلك الشخص يخرج بنفس النتائج التي تولدت عن قرار قيصر ؟ وهل لا يمكن ان لا يكون هنالك قيصر ولا قراره أصلا ؟

وهم يجيبون : حتى لو لم يكن قيصر بشخصه فان سير التاريخ سيخلق قيصرا آخر . وحينئذ نسألهم : وهل سيخلقه على نفس صورة قيصر هذه ؟ ثم ، لو تأخر قيصر عن زمنه أو سبق زمنه الحقيقي ، هل تراه يتخذ نفس القرار لتتولد منه نفس النتائج ؟

وأوضح من ذلك : ترى لو لم تقم الحرب العالمية الاولى ، هل كان بوسع الثورة ان تنتصر في الاتحاد السوفياتي ؟

انهم يجيبون على كل هذه التساؤلات بقولهم : « ليس بوسع المرء ان يثبت » ، وهم يجعلون حكمهم سلبيا . ونحن لا نحتاج شيئا حين نحور ذلك الى « أن بوسع المرء الا يثبت » ونجعله على هذه الصورة ايجابيا . لماذا يهربون الى السلبية اذن ؟

انهم بذلك ينكرون « الفاعل الفردي » المتولد عن ظروف البيئة والتربية التي يتلقاها فاعل الحدث التاريخي ومنتخذ القرار فيه . ولما كانت البيئة والظروف نفسها ليست مسؤولة مسؤولية كلية عن افعال رجل يتخذ قرارا يؤثر في المجتمع ، الى مركزه ذلك ، فان هذا يشير اشارة كافية الى ان اصل ذلك القرار فيه نسبة شخصية ، (اي فردانية) ايضا .

ولناخذ قضية لويس السادس عشر في فرنسا مثلا على ذلك :

لقد قامت الثورة ، وكانت استجابة لويس السادس عشر لها على النحو المعروف . ولو انه تجاوب بشكل آخر لاختلف طريق الثورة . ولو

أن خطر روسيا لم يجابه هتلر ، لكان مصيره غير ما لاقاه ، ولما كان اتخذ قراراته التي نقرأها في الوقت الحاضر .

وليس معنى « لو » هذه اننا نريد ان نقبل رأي القائلين بالحظ ، ذلك لان المجتمعات التاريخية والحضارات البشرية لم تقم صروحها على الحظ ، ابدا ، وانما معناها ان شخصية لويس السادس عشر ، او شخصية هتلر ، من ناحية فردية قد ساهمت في خلق الاحداث التي تلت . وربما كانت هذه الشخصيات لم تسر في الطريق القويم ، ولكن هذا لا يغير من الامر شيئا ، لقد سارت على كل حال .

ان الرجل الذي يجد نفسه مدعوا لان يتخذ قرارا تاريخيا يعبر في الحقيقة عن مجتمعه او عصره . ولكن حظ ذلك الرجل من وجهة سياسية او حربية لا يمكن ان يتقرر بشكل ذلك المجتمع او تركيبه . فقد ادى زوال الملكية في فرنسا - نتيجة لنجاح الثورة - الى فتح الطريق امام ضابط وضع المولد . وكانت اعمال نابليون بونابرت مثلا لما يمكن ان يتم في عصره . ولكنه لم يكن هنالك أحد يستطيع ان يتنبأ ان ذلك الرجل الذي سيرتقي الى القمة بعد نجاح الثورة هو ذلك الضابط ، بونابرت . ويعود عدم القدرة على التنبؤ الى عوامل مختلفة كثيرة ، شأن كرة اللعب على مائدة الروليت . فليس هنالك من يدري لماذا تقف على هذا الرقم وتترك ذلك .

صحيح ان تكوين فرنسا في ذلك الوقت قد ساعد في الامر كثيرا ، ولكن احدا ما كان يقدّر ان نابليون سيكون ذلك العبقرى الذي سيتترك اثره في أوروبا بكاملها .

ان على الرجال ذوي القدرة ان يستثيروا حظوظهم كما لو أنهم يشعرون بأن القدر يطلب اليهم ان يفعلوا ذلك . وما هذا القدر الا الحظ . هذا ما يفعله القائد العسكري ، ورجل السياسة ، والمضارب في

البورصة ، ورجل الاعمال . فالواحد منهم لا يعرف كل دقائق موقفه واحتمالات النصر أو الهزيمة في مغامراته المقبلة ، ولكنه مع هذا يقدم على ما يريد أن يفعل . انه يجد نفسه مدفوعا . وحين يقرر رجل الاعمال توسيع مؤسسته ، أو تضخيم استثماره عن طريق السخاء عليه في المال ، لا يجلس ليفكر بامكانية حدوث كذا ، ولا احتمال الخسارة من اثر كيت . انه يتصرف بشيء من العقلانية ، اي دراسة الواقع والظروف ، وشيء مثله من الاندفاع على اساس الحظ .

وما ينطبق على من ذكرنا من الأفراد ينطبق على المجتمعات أيضا . فهناك فرق كبير بين ما يتجمع من المعلومات في الحاضر (عدد السكان ، وكمية الانتاج ، ووتيرة التقدم) وبين ما سيكون عليه المجتمع فيما بعد . ولا يستطيع اي واحد من الناس أن يحكم على المستقبل حكما قطعيا الا اذا أغفل امكانية وقوع أحداث تغير وجه الحضارة نفسها .

ولاشرح ذلك اقول : لقد حكمت الماركسية على المستقبل على اساس ما تجمع لاصحابها من المعلومات عن الماضي ، وليس هذا صحيح ولا جائز .

ان تعقد مشاكل التاريخ اعوص من ان يسمح لنا بتسيير المستقبل على نفس المنطق الذي جرى عليه الماضي .

ولست اعني بهذا التقليل من اهمية الرجال الذين احدثوا تغيرات كبيرة في التاريخ ، مع أن الناس مفرمون بالمبالفة في عنصر الحظ الحسن لديهم كلا ، ولكنني اعني ان فردانية هؤلاء الرجال ليست هي الكل في الكل أيضا .

وهناك الكثير من المعلقين العسكريين الذين ينسبون انتصار قائد ما في معركة على الشكل التالي : ٩٠ بالمئة من الفضل يرجع الى ترتيب الجنود وتدريبهم وكفاءتهم ، والآلات التي يستعملونها ، ومقدار مهارتهم في استعمالها و ١٠ بالمئة من الفضل الى رسم خطة القائد ، والروح المعنوية لديه ولدى جنوده .

السكسون والروس ، وتخسر المانيا ايضا . الا ان هذا التنبؤ ظل مجرد قياس ، اذ اين يكون مصيره لو توصلت المانيا الى اختراع القنبلة الذرية؟

ولذلك نقول : ان المرء ربما استطاع ان يتكهن بالنصر او الهزيمة في حرب ما مستخدما القياس في تكهناته . لكنه حتى في تلك الحال ، يظل عاجزا عن تحديد الوقت لذلك الانتصار ، او تعيين السبب في تلك الهزيمة .

لقد كان هناك خطر اندلاع حرب اوروية شاملة في كل من سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ ، وبرزت ملامح ذلك الخطر ، ولكن الحرب لم تندلع . ولم يكن احد يفكر ان الحرب سيجري تأجيلها الى سنة ١٩١٤ ، ومع ذلك فقد نسبت انئذ مع ان المظاهر لم تشر الى ذلك . ومن شأن هذا ان يجعل من الطريف دراسة شخصيات اولئك الذين اشعلوا الحرب الكونية الاولى .

وما ينطبق على الحرب ينطبق على غيرها . والتكهن احرى به ان يكون اقرب الى الخطأ ، فيما اذا كان يتعلق بنسبة المواليد وزيادة الانتاج ، وعدد السكان . ذلك لان التنبؤ بصدد الأرقام امر نظري بحت ، اما حين يختص بحياة تلك الأرقام فشأنه شأن اخر .

ومن يدري اذا كان التوالد سيظل يسير على نفس الوتيرة التي سار عليها في العشر سنوات الاخيرة ، او ربع القرن الماضي ؟ ومن ضمن ان لا يميل التوالد الى تغيير اتجاهه نحو النقصان مثلا ؟ الم يحدث ذلك في فرنسا ؟ ومن يدري ان النقصان هذا سيكون متبوعا بفيض من الزيادة في المستقبل ؟ لا احد .

وفي القطاع الاقتصادي وحده يتم الكثير من التنبؤات، وفي هذا المجال يتعذر القول بان طريقة معينة من التنبؤ هي الصحيحة . ذلك ان الأعمال التجارية كثيرا ما تأخذ خطأ جديدا غير متوقع ، وليس نتيجة منطقية لما هو معروف عن احوال اقتصاد بلد ما . ويعود السبب في هذا الى ان سلوك رجال أعمال هو اولا واخيرا سلوك بشر عاديين . والسلوك البشري بطبعه

متغاير لا يخضع لقانون محدد .

ولامثل على هذا بصورة منطقية فأقول :

لم يتفق علماء الاقتصاد في تنبؤاتهم بخصوص دورة الازدهار والخمول سنة ١٩٥٣ في الولايات المتحدة . ولم تضبط تنبؤاتهم حتى بخصوص سبب وقوع تلك الدورة . ومن شأن هذا ان يدحض الرأي القائل بان هنالك قانونا عاما يحكم مثل هذه الاشياء .

ونحن نجد الاقتصاديين النظريين كثيرا ما يعتمدون على حسابات رجال الاحصائيات فيما يتعلق بالبطالة والتوظيف . ولكن ، حتى هذه الاحصاءات ليست دليلا كافيا لا يتطرق اليه الشك .

ان لكل ازمة تاريخها . وتواريخ هذه الازمات متشابهة يعسر تحليلها الى درجة كبيرة . وصحيح ان الهيكل الاقتصادي العام لبلد معين ربما القى ضوءا للعالم ، فساعدته على تشكيل نظرية معقولة بخصوص اقتصاد ذلك البلد ، ولكن حتى هذه النظرية ليست حتمية ، اي انها ليست صحيحة مئة بالمئة .

ومهما كان الامر فان التنبؤات الاقتصادية على اطلاقها لا تولد عند السياسي منحى معينا في نظره ، لا تشاؤميا ولا تفاؤليا . ولهذا تجدنا نقول:

ان التنبؤ حول فناء نظام اقتصادي معين وزواله او بقاءه وازدهاره امر فيه كثير من اللامنتظية والهوس .

فلو قبلنا الرأي القائل بان هنالك نظاما يسير وراء الريح ، وان حاجة المستهلكين متغيرة فيه ، فان هذا لا ينبغي انه واقع، وانه حي . واذا شئنا ان نتنبأ بزواله ، فانه يتحتم علينا ان نبين المواطن التي يجب على ذلك النظام ان يثبت فيها عجزا يستدعي الزوال . ومن بعد ذلك ينبغي علينا ان نثبت وجود الظروف التي ترجع في اصلها الى الحكم ، اي النظام السياسي الذي يسير ذلك ((الاقتصاد)) .

ولنأخذ قانون « نقصان معدل الربح » مثلا على ذلك .

خلاصة هذا القانون ان الالة تقلل من الحاجة الى العمال، فتقل قدرة العمال الاستهلاكية ، وبذلك ينخفض معدل ربح صاحب رأس المال ! اليس في كل هذه الفرضيات نوع من المبالغة بحيث يعاف المرء القانون نفسه ، ذلك القانون الذي هو فرضية ايضا ؟

وثانيا ، الا يمكن ايجاد طريق تسوي بين المتناقضين ؟ لقد تم ذلك في اميركا ، فأدخلت المصانع اليها الآلات ، وزاد الإنتاج زيادة كبيرة . ولكن هذا لم يجعل العمال فقراء معدمين ! على العكس ، لقد زاد من رفاهيتهم ! ولنعد الى موضوعنا الاصيل فنقول :

الحق انه ليس هنالك نظرية صحيحة تحتم زوال الرأسمالية ، ولكن عدم وجود هذه النظرية لا يعني اننا نعلم المستقبل فنثبت بقاء الرأسمالية ، كلا ، وانما يعني ان المستقبل لا يزال ضبابا مجهول الجوانب في نظرنا حتى الوقت الحاضر . وطبيعي أن الايام ستزيل ذلك الضباب ، ولكننا لا زلنا عاجزين عن رؤية ما سيبدو من تحته .

ونحن لا نناقش رأي من ينظرون الى الرأسمالية بتشائم وحدهم ، فهنالك تقيضوهم في الطرف الاخر ايضا . ويرى هؤلاء انه :

لو ان في الرأسمالية كل هذا التناقض الذي ينسبه اليها خصومها لما كانت عاشت منذ البداية .

وهذا فرض خاطيء . اذما اكثر الخطأ الواقع في هذا الوجود ، وخصوصا في النظم السياسية والاقتصادية . وما هي صفحات التاريخ ؟ ليست تجارب لاخطاء كثيرة واصلاح لتلك الاخطاء !

ومثل « قانون نقصان معدل الربح » نظرية « النضوج » . والنضوج هذا معناه ان بلدا ما بلغ او يبلغ مرحلة يتعذر فيها الاستثمار وتوفير العمل للجميع . واصحاب هذه النظرية التي كانت مقبولة بشكل واسع قبل

عشرين عاما ولكنها اصبحت عتيقة خاطئة في الوقت الحاضر - يأخذون رأيهم هذا من ماركس . لقد تصور الرجل :

انه لما كان دافع الربح هو لباب النظام الرأسمالي ، فانه يظل ينقص من مورد الربح .

وكان هذا التصور مبنيا على ظروف لازمته في حينه : من نقص في نسبة المواليد ، الى انتشار عظيم في ادخال الآلات الى المصانع ، وغير ذلك . ولكنه الان لم يعد ذا موضوع على الاطلاق .

والان ، دعنا نوجه الى القارئ ثم الى انفسنا بعض الاسئلة : هل الاقتصاد العالمي ينشط بالتخطيط بمعدل ارفع مما ينشط به في النظام الرأسمالي ؟

للجابة على هذا السؤال يلتفت المرء الى وتيرة ارتفاع الاقتصاد بنسبة الشخص الواحد في روسيا ثم في اميركا في نصف القرن الاخير، ويقول: ها هو الاقتصاد الاميركي قد اقترب من مرحلة النضوج والاكتمال بينما ان الاقتصاد الروسي لا يزال يتنامى . ونحن نجيبه على ذلك :

لا بد من - ان نذكر ان عمر الاقتصاد الروسي الحاضر هو نصف قرن، فهو ما زال قريبا من نقطة انطلاقه . كما انه لا علاقة بين الواقع التاريخي وبين النظامين على الاطلاق . ان ازدهار الاقتصاد الروسي خلال هذه المدة ليس اكثر من حقيقة تاريخية فلا يجوز اتخاذه معيارا نبني عليه حكما قاطعا في امر بالغ الخطورة كفناء نظام وازدهار اخر .

واذا فعلنا ذلك ، كنا كمن يأخذ واقعة تاريخية معينة ، ثم على اساسها يأخذ في اصدار احكام من عندياته على مصائر الوجود .

ولالخص ما يريد ان ا قوله في هذا الفصل بعبارة واحدة :

« ان مظاهر النظام الاقتصادي الذي سيسود في المستقبل ليست

ومن هذا نستنتج انه ليس هنالك نظام اقتصادي معين هو الذي يتحكم في وقوع حرب او عدم وقوعها .

اما التصادم بين البلدان الرأسمالية وبلدان آسيا وافريقيا ، فأمر ذو جذور تاريخية صرفة اكثر منه امرا نبحت عنه في مجال علم الاقتصاد .

ولربما تبادر الى القارىء ان يسأل :

لقد زالت الامبراطوريات الاوروبية في آسيا ، وتزعزعت اركانها في افريقيا ، فهل يعني هذا قرب اندثار الرأسمالية ؟

دعنا نرى كيف يجيب الماركسيون :

انهم يقولون : لم تعد الرأسمالية محصورة في شكل التملك الفردي ، بل غدت مجموعة من الدول هي : اوربا الغربية واميركا الشمالية والجنوبية ، ودول اسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال . وقد جاءت الحرب العالمية الاولى فأدخلت روسيا الى الاشتراكية ثم تبعها الصين بعد الحرب العالمية الثانية ، وأخذت النعمة على الاستعمار تتزايد في الشرق الاوسط بعد ذلك . ومعنى هذا ان مجالات الكسب التي كانت تعيش عليها الرأسمالية آخذة في الاضمحلال ، اي ان الرأسمالية مفروضة عليها ان تموت موتا بطيئا ، اذا ساد السلام فترة اطول ، وموتا سريعا عنيفا اذا نشبت حرب عالمية ثالثة .

وفي هذا الجواب مغالطة منطقية .

هنالك خلط بين اضمحلال نفوذ قوة ما ، وبين حتمية اضمحلال النظام السائد في تلك القوة . خذ بريطانيا مثلا . لقد انسلخت عنها الكثير من مستعمراتها بعد الحرب الاولى ثم بعد الحرب الثانية . ومعنى هذا ان نفوذ البلد كدولة ، تناقص في رقعته . ولكن الازدهار الذي حققته بريطانيا لعمالها بعد الحرب العالمية الثانية هو اعظم الآن مما كان عليه يوم كان لها نفوذ عريض على المستعمرات . اي ان النظام لم يتأثر ، بل تقدم وتقوى على التحقيق . وما ينطبق على بريطانيا ينطبق مثيله على الدول الرأسمالية

الأخرى في أوروبا ، إذ أن هذه لم تقترب في وقت من الاوقات من تحقيق
اهدافها الاجتماعية اكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر .

وقد ضربت هذا المثل لادل على ان استنتاج زوال النظام الراسمالي
لتقلص نفوذ الدول التي تبته معناه عدم التفريق - ذلك الخط المقصود -
بين الراسمالية والاستعمار . وبكلمة اوضح بين نظام اقتصادي ، ومسلك
سياسي .

ولست بهذا انكر الواقع في ان الاستثمار الذي مارسه أوروبا لافطار
آسيا قد ساعد كثيرا في التعجيل بتصنيع أوروبا ، ولكنني انكر ما يعزوه
الماركسيون الى هذا العامل من اهمية قصوى .

وهناك عوامل المواد الخام : ولا شك ان أوروبا ستجد نفسها مضطرة
ان تدفع قدرا أعلى من الاثمان حتى تحصل على المواد الخام في العقود
المقبلة . وذلك نتيجة لان الكثير من مستعمراتها السابقة في آسيا
وافريقيا قد تحررت الان ، او انها على وشك الاستقلال في المستقبل
القريب . .

وربما تبادر الى ذهن القارئ ان هذا من شأنه ان يضطر الحكومات
ذات النظام الراسمالي الى الحد من حرية المشروعات الفردية . ولكن
العكس هو الصحيح .

فلو رجعنا الى التقرير العام لجداول التشريع العالمي في الاقتصاد
سنة ١٩٥٤ لوجدنا ان الدول الغربية كانت اميل الى توسيع حرية الاستثمار
الفردى في ذلك العام بدلا من تضييقها .

واربما شاء المرء ان ينظر الى خريطة العالم على هذه الصورة فيقول:
ان جيش روسيا على حدود المانيا ، والصين منهمكة في حملتها الصليبية
لسيطرة البروليتاريا ، والنفوذ الشيوعي يتغلغل تدريجيا في آسيا ، وكره
الدول الغربية يرتفع رأسه في افريقيا ، فمعنى هذا ان الحرب لا شك

ستقع بين عشية وضحاها .

ونجيه حينئذ: ان زوال النفوذ ليس معناه زوال النظام. وها هي روسيا والولايات المتحدة تتنافسان من حيث ازدياد الطاقة الاقتصادية ، ونظاماهما يتنافسان ايضا ، وقد تنقضي عدة عقود من السنين تستمر فيها المنافسة، ولكن لا حاجة الى حرب حامية على الاطلاق .

واذا اصر القارئ على ان حربا ثالثة ستقع ثم ود ان يسأل اي الفريقين سيكسب تلك الحرب ، كان جوابنا له :

اذا كان انتصار الجانب الاميركي فيه شك بالرغم من ضخامة الصناعة المتوفرة لديه ، فان انتصار الجانب الروسي فيه شك اكثر بالرغم من استمرار توسع اقتصاده ونمائه .

اما اذا ود ان يجعل السؤال على شكل :

ايهما سيبادئ الاخر بالعدوان ؟ فان الجواب يكون :

ان كلا من الجانبين يعرف نواحي الضعف عنده اكثر مما يعرف نواحي القوة والضعف عند الاخر ، ولذلك فنحن لا نرى بان ايا منهما سيبدأ الاخر .

ان حتمية بقاء نظام وزوال اخر امر يستند الى المغالطة ، والتنبؤ بالمستقبل على اساس الماضي امر كثيرا ما كذبه التاريخ . وعلى كل حال ، فان الامل سيظل للانسان مهما يحدث ، فدعنا نعلق بذلك الامل .

السيطرة على التاريخ

« لقد بدأ التاريخ يتحرك » « ها هي عجلة التاريخ تدور »

هذا ما قاله الفيلسوف والمؤرخ الانكليزي المعروف « ارنولد توينبي » في مقدمة كتابه « دراسات في التاريخ » :

والحق انه احسن التعبير عن الشعور في لحظة ربما مر بها الكثير

منا حين يتبصر في واقعنا التاريخي الحاضر ، او يتدارس نصف القرن الاخير .

وقد شعرت بذلك بدوري حينما زرت المانيا سنة ١٩٣٣ ، فرأيت « الاشتراكية الوطنية » تنتصر . لقد بدا لي ان هنالك اهتزازا في اساسات المجتمع الاوروبي منذ تلك اللحظة . وقد شعرت ان مفاهيم كثيرة ستقلب ، وحضارات اخذت تتمايل . واكثر من ذلك ، استولى على الشعور بأن اوروبا منقسمة على نفسها ، وستنقسم اكثر .

والحق ان اوروبا ظلت منقسمة منذ الثورة الفرنسية ، اذ ان عامل نقد الذات اخذ يقوى منذ ذلك الحين . كما اخذ نقد الواقع يندفع بشكل جنوني حتى برز في اواخر القرن المنصرم . وكانت المعرفة هي التي شحذت همته . فقد عرفت اوروبا البرجوازية في تلك الايام كيف تم بناء المجتمعات وانحلالها والقضاء عليها .

واذا كان مفكرو عهد الثورة قد نقبوا في بطون الكتب عن الاداب اليونانية والرومانية ، فانهم في اواخر القرن الماضي قد تفحصوا الظواهر الاجتماعية في حضارات اولئك الاقوام .

لقد تعاطمت اثينا وروما وبيزنطة ، ثم انقرض الجميع . وقد درس العلماء ذلك .

ومن دراساتهم نبعت « فلسفات التاريخ » . فالمرء لا يستطيع ان « يعيش » حرب الثلاثين سنة او حتى « حرب البلوبونيز » ، وهو في نفس الوقت يعاني من ويلات الحرب العالمية الاولى ، دون ان يسائل نفسه عن الاسباب لقيام تلك الحروب . وحينئذ يتفلسف . وتقوده فلسفته الى التحري عما ادت اليه تلك الحروب ، اي عن النتائج التي تمخضت عنها . . . كان سقوط روما هو الذي اعجز القديس اوغسطين ان يدرك اسبابه ، فلم يجد له تعليلا خيرا من القول :

« ان المرء لا ينتظر لمدينة صنعها الرجال الفانون ان تنال الخلود، ذلك لان الخلود هو من صفات مدينة الله وحدها » .

وفيما بعد ، جاء شبنكلر ورأى مأساة اوروبا فكان منه ان وضع نظرياته بهذا الخصوص .

وجاء ماركس فتصور ان الحركة قد اصبحت ضرورية لاوروبا حتى تستطيع ان تسير ما رآه هو من حركة التاريخ .

والحق ان التاريخ يصنعه رجال يتصرفون حين يواجهون ظروفًا لا خيار لهم فيها ، وتكون تصرفاتهم مبنية على اساس عادات وتقاليد سحيقة الاغوار في النفس البشرية بحيث يتراءى للناظر اليها انها تتأني بفعل قوة غامضة مجهولة . وكثيرا ما يستطيع الفرد من هؤلاء ان يتخطى ظروف بيئته المعاصرة ومعاييرها فيغدو عبقرى تاريخ . وكثيرا ايضا ما يعجز عن ان يفعل ذلك ، فيسير مع تيار التاريخ العتيق .

وما علم التاريخ وفلسفة التاريخ الا فرعين يهدفان الى غاية واحدة، هي محاولة تفسير ذلك التناقض بين تصرف الفرد التاريخي والفوضى المعاصرة له . وينطبق هذا القول على فلسفة التاريخ عند ماركس . تلك الفلسفة التي تأخذ بضع مظاهر بارزة في عدد من الوقائع التاريخية ، ثم تجزم ان تلك المظاهر هي عناصر حتمية في التاريخ . واكثر من ذلك تراها تحاول اقناع الناس بحتمية انطباق التاريخ اللاحق على التاريخ السابق ، ان لم يكن في وقائمه ، ففي مجراه وترابطه .

ليس هذا معناه انتزاع معيار جزئي مشكوك في امره ، ثم محاولة تفسير هذا المعيار ، ومن بعد ذلك القول بضرورة انطباق هذا المعيار على كل كامل ؟

انها لا تقول بأن الفرائز ، ولا الرغبات الطامية للنفس البشرية هي العنصر الفعال في التاريخ .. ولا .. ولا .. وانما ترى ان شكل وسائل

الاتجاه هو الذي يحرك عجلة التاريخ .

وفي هذه الحالة نرى تجسيدا لعبادة وثن كبير هو صنم التاريخ . فمن ناحية نرى ان الشارحين للتاريخ من ذوي وجهات النظر المثالية يجعلون التاريخ مجموعة متنافرة من الاحداث . ويرون ان كل حدث واحد هو وحداني تماما ، اي انه منفصل تمام الانفصال عن غيره . وبعد ذلك يربطون هذه « الوحدات » من التاريخ ، فيخرج منها كاريكاتور مضحك نعم ، انهم يعترفون بتشابك المعاني وتعددتها للحدث الواحد ، ولكنهم يظلون يعترفون بفردانيتها على كل حال .

اما خصومهم الماركسيون ، فاتهم ينطلقون من ان التاريخ يسير في خط مستقيم ، وانه كل واحد جامد يمكن لقاعدة واحدة ان تفسرغموضه . ومن نظرتهم القائلة ب « كلية التاريخ » هذه يبدو لهم ان حتمية التاريخ امر لا جدل فيه .

وعلى هذا الاساس يأخذهم العناد فلا يقبلون المناقشة ولا ينظرون الى تفسير اخر . وكذلك يقع عند خصومهم ، فالمرشعون في الولايات المتحدة مثلا ، لا زالوا يحكمون على ماركسيي العقد السادس من القرن العشرين بنفس المقاييس التي كانوا يحكمون بها على آباء هؤلاء الماركسيين في العقد الثالث من القرن نفسه . هذا مع ان الامر قد اختلف .

وعلى كل حال فان الطرفين يفتلان عن نقطة واحدة ، هي ان التاريخ يعلمنا الاحترام لاراء الغير ، حتى لو كان اولئك الغير من خصومنا ، وحتى لو كنا في حرب شعواء معهم ..

ان اختلاف الراي لا يعمي رجل العلم ، وانما تراه يعشي عيني من يدعي العلم . وينطبق هذا القول اكثر ما ينطبق على الماركسيين الذين يرون ان الرأسمالية (حسب قولهم) يجب ان تزول ، ثم يستنتجون من ذلك انه لا حاجة للسماح لها بالبقاء ، ولهذا فانهم لا يودون بسط ما يفرضونه

ثم مناقشته على اساس المنطق الواقع .

هذا بينما ان ذلك الواقع ينفي مزاعمهم . فالمرء لا يستطيع ان يفهم التاريخ ويعيه ما لم يأخذ جماعه مرة واحدة . انه سيظل عاجزا عن ادراك قيمة الفن في كنيسة ريمس ما لم ير القباب في معابد طوكيو . وهو لا يستطيع ان يشعر حقا بمساوىء او حسنات الحضارة الاوروبية ما لم ينظر اليها بعين ابن الشرق في بومبي ومدراس .

ان التاريخ كل واحد . . فينبغي ان نظل ندرس تقدم الانسان على طوله ، وان نكتشف كل يوم درسا جديدا لم تكن نعرفه بالامس حتى نظل نسير معه . ومن الواجب ان لا نحكم برأي شبنكلر ولا رأي توينبي . فالاول يرى ان الانسان حيوان ضار مفترس ، والثاني يراه لم يخلق الا ليظل يرتقي حتى يتحد بالله . وكلا الرايين غير واقع ، فالانسان حيوان مفترس كما انه يرتقي دوما . وهذان « الشكلان » متساوقان ، بل انهما متحدان معا .

ولنحاول الان ان ننفذ الى ما يصرع عليه المؤرخون في كل من الجانبين فنقول :

وحتى لو فرضنا ان ارتقاء وسائل الانتاج ستقضي على الملكية الفردية، وعلى علاقات الانتاج الحاضرة - سواء كان ذلك القضاء كثيرا او قليلا - فان شكل المجتمع الذي سينبثق في تلك الحال ليس محتوما ان يكون شبيها او حتى قريبا من شبيه بالمجتمع الذي تدعو اليه المبادئ الماركسية. الا يرى الماركسيون الان ان قوى الانتاج في الوقت الحاضر اكثر فعالية في ديترويت منها في خاركوف ؟ اليس هذا يعني بأن اللجوء الى الحتمية لتفسير احداث التاريخ فيه من الفرور والعناد اكثر مما فيه من المنطق والواقع ؟

ولا ترى الستالينية ان جميع المجتمعات لا بد ان تمر بنفس المراحل

التي تؤدي بها الى الاشتراكية ، وهي تقول :

ان الاشتراكية يبدأ تطبيقها فقط عندما يستولي الحزب على الحكم .

ولكن هذا الحادث يتضمن احتمالات كثيرة ، وكثيرة جدا .

وهكذا نرى ان الديالكتيك يفتو عتيقا لا يتفق والعصر كلما تقدم به (الديالكتيك) العمر . وكذلك النظرة الى مجتمع لا طبقات فيه على النحو الذي يفهمه انصار ماركس . اليس عجيبا مثلا ان هذا الانسان الذي استطاع في الوقت الحاضر ان يذلل الطاقة الذرية ، والذي هو بسببيل تذليل الطاقة الشمسية والاستفادة منها عما قريب ، يكون ، او يظل في المستقبل عاجزا عن تجنب تلك الفوضى التي تختمها الماركسية في التاريخ ؟

او ليس اجدر بنا ان نقول ان الانسان قد كسب او سيكسب من الذكاء مقدارا كافيا يصرفه عن استعمال نفس العشرات من الاخطاء الكبيرة التي اقترفها في تاريخه الماضي ؟

انني ارى ذلك اقرب الى الصواب ، بل انه هو المدلول الذي يشير اليه الحاضر الآتي عن المستقبل .





الفصل الخامس

الْفَقَاةَ وَالسَّيِّئَةَ

الثقوفون ووطنهم

كان لكل مجتمع من المجتمعات القديمة عدد من الكتبة الذين يقومون بالشؤون الكتابية والإدارية في بيئتهم ، وعدد آخر من الفنانين ورجال الأدب، الذين اغنوا حياة بلدهم ومعاصريهم بأفكارهم وثقافتهم ، وعدد ثالث من الخبراء أو ذوي الاختصاص ، سواء من الشرعيين الفقهاء أو العمال الماهرين . ولكن هذه الفئات الثلاث لا علاقة لها بمجتمعنا الحاضر بوجه من الوجوه .

لقد خلفت النهضة الصناعية الأخيرة اثرا كبيرا على المثقفين فصنفتهم حسب معايير جديدة مغيرة . ويختلف توزيع قوى الأيدي العاملة في مجتمع ما حسب تقدم أو تأخر ذلك المجتمع من ناحية اقتصادية . وها نحن نشاهد مثلا ان الأيدي العاملة هي التي ترتفع نسبتها في بلد صناعي، بينما تنخفض نسبة المشتغلين بالزراعة . اما الخبراء أو الاختصاصيون على اختلاف مجالات اختصاصهم – من العامل اليدوي الى الباحث في المختبر – فان نسبتهم ترتفع ارتفاعا جنونيا بشكل دائم . ويمكن القول ان الظاهرة العامة في مجتمعات القرن العشرين المتقدمة هي ذلك الجيش الكبير من رجال التكنيك والإدارة . اذ ان الناحية الإدارية – اي اليدوية هي التي يريد تعقيدها يوما بعد يوم مع ارتقاء التكنيك .

وحتى الاقتصاد الحاضر فانه يتطلب بروليتاريا ، ولكن ليست بروليتاريا لا تعي شيئا ، بل أخرى يكون الفرد فيها قادرا على ان يقرأ وان يكتب . ولهذا نجد ان المجتمعات الحاضرة تكون نسبة الاموال المخصصة فيها للاتفاق على التعليم مرتفعة حيث البلد اكثر تقدما في المجال الاقتصادي ، واقل من ذلك في الحالة المناقضة .

ومن طبيعة الفئات الثلاث الأتفة الذكر ان تجد لها منفذا في المجتمعات التي تسيطر عليها البيروقراطية . ولهذا نجد الحاجة متزايدة لاستخدام افراد هذه الفئات كل يوم . وربما ظن المرء ان مجموع هذه الفئات او ما

يطلق الناس عليه لفظ « المثقفين » يكون طبقة او كتلة متراسة يهتما كثيرا ان تحافظ على استقلالها وحريتها في العمل . والحق هو غير ذلك . فقد ظل هؤلاء المثقفون طوال التاريخ يخدمون من يقدم لهم قوتهم اليومي . لقد ظلوا دائما رفاق رجال الدين طالما ان رجال الدين هم المسيطرون على الحكم ، ثم خدموا الحكام الزمانيين حين استطاع هؤلاء ان يستحوذوا على السلطان ، وبهذا يكون المثقفون – من ناحية اجتماعية – عالة على من يقدم لهم الخبز : الكنيسة ، او الاترياء ، او الدولة . ومن ذلك نتج ان معنى الفن ، لا مركز الفنان نفسه فحسب ، قد تغير وتبدل حسب مصلحة الطبقة الحاكمة ، اي الطبقة التي يعتمد عليها الفنان في ضمان طعامه .

وهناك اختلاف عن هذا الحال في الوقت الحاضر ، فالعلماء اليوم قد تخلصوا من هذه القيود التي كبلت اجدادهم . وعلاوة على هذا ، فان الكثير منهم يزاول عملا خاصا يضمن به عيشه غير عمله كعالم بحاث . ومع ذلك فان شركات السينما مثلا تستطيع ان تخنق فكرة لا تريدها وان كانت لا تفرض ارادتها على الخبير او العالم او الفنان الذي توظفه حين يكون خارج استوديوهاتها للعمل .

من هو المثقف

قلنا ان عدد العمال الذين يحتاجهم المجتمع المتقدم من غير فئة العمال اليدويين أخذ في الارتفاع بشكل متزايد . ونضيف الآن قولنا انه ليس جميع هؤلاء من فئة المثقفين . ذلك ان كلمة مثقف لا تزال تضيق حدودها ، اي ان انطباقها على رجل بعينه أخذ في النقصان ، فما كان يعتبر مثقفا في مطلع القرن العشرين مثلا قد اصبح خارج مدلول هذه الكلمة في الوقت الحاضر . فالضارب على الآلة الكاتبة لا يعتبر مثقفا حتى وان كان يحمل وثيقة تشهد بتخرجه من صفوف الدراسة في الجامعة . هذا في فرنسا او انكلترا ، بينما يختلف الحال عن ذلك في البلاد المتأخرة ،

فهنالك يعتبرون كل من يحمل شهادة جامعية على انه مثقف .

وهناك تعريف آخر يضيق المفهوم العام لكلمة مثقف ، وهو ما يفصل بين الخبير والاديب . والحق ان هاتين الفئتين من الناس متداخلتان بحيث يظل الواحد من افرادهما ينتقل طورا في هذه المجموعة وطورا في تلك . فالاطباء مثلا يظنون مستقلين عن كلتا الفئتين . ولربما كان القول بانهم يتعاطون مهنا حرة اصح من القول بانهم من فئة المثقفين .

وهناك فرق بين من يعمل لنفسه وبين من هو موظف ، فالطبيب المتعاقد مع احدى مصالح الدولة لا يفدو مجردا من كونه ضمن فئة المثقفين لمجرد انه يتقاضى راتبا مقطوعا ، وكذلك الطبيب الحر لا تثبت له صفة « كونه من المثقفين » لمجرد انه حر في عمله . وكذلك المهندس المعماري او المهندس الميكانيكي . اما المحامي ورجل الادارة فمن العادة ان يجري تصنيفهم مع الادباء والفنانيين في حين ان الواقع يجعلهم اقرب الى نطاق الخبراء منهم الى نطاق رجال القلم والكلمة .

كل هذا الغموض ينشأ عن التشويش والخلط في معنى كلمة مثقف . ولهذا فاننا نجد من الخير ان نبحث القضية من جذورها .

ان الشعراء والروائيين والرسامين هم الحلقة الصغرى للمثقفين لانهم يعيشون من مواهبهم وعن طريق استخدامها . واذا كان للمرء ان يجعل النشاط الذهني هو المعيار الحقيقي لتصنيفه فان السلم سيهبط به من بلزاك الى كتاب قصص اليوم للاطفال .

والفنانون الذين يظنون يجتروا افكار الماضي دون ابداع شيء جديد، واساتذة الجامعات ، ورجال البحث في مختبراتهم : كل هؤلاء يشكلون الهيئة العامة التي تقوم على شؤون المعرفة والثقافة في الوقت الحاضر . وهم من المثقفين .

ويأتي دونهم في المرتبة الصحفيون ، وموظفو مختلف اجهزة الاعلام،

من الراديو الى التلفزيون الى شركات الدعاية . ولكن الامر مع هذه المجموعة يختلف عن سابقاتها . فبمجرد ان يصبح الفرد من هؤلاء عبدا للمال او ذوق الجمهور ، اي حين يكف عن الابداع من عندياته ، يتجرد من كونه مثقفا .

ربما كان هذا التصنيف مقبولا لدى البعض ، ولكنه في الواقع يتجاهل امرين بالفي الاهمية ، اولهما : المركز الاجتماعي ومصدر الدخل ، والثاني : الهدف الموضوعي .

ولو قبلنا به على علته لصار بوسعنا ان نقول : لقد كان باسكال مثقفا برجوازيا من عائلة ذات صلة بالمراكز البرلمانية ، وديكارت مثقفا فارسا . ولم يكن رجل القرن السابع عشر يعتبرهم على هذا النحو ، لان ثقافتهم كانت هواية في تلك الايام . اما الآن ، فان الهواة لا يكفون عن كونهم مثقفين لمجرد انهم هواة . هذا اذا جعلنا القدرة العقلية هي حجر الزاوية في الموضوع .

اما من حيث الهدف الموضوعي ، وهو العامل الثاني الذي اهمله التصنيف السابق ، فان استاذ القانون في الجامعة يبدو اقرب الى كلمة مثقف من المحامي . مع ان استاذ الجامعة يتقاضى راتبا مقطوعا ، ويقوم بعمل ثابت ، في حين ان المحامي بخلاف ذلك . والسبب الذي يجعلنا نقول هذا هو ان الهدف الموضوعي للاستاذ هو خدمة مجال معين من الثقافة في نطاق قدرته ، وعلى صورة محددة . ولا ينطبق ذلك على المحامي .

ومما اسلفنا يمكن استنتاج ان كلمة مثقف ليست ذات مدلول معين ، بل ان مدلولات متغيرة حسب المجتمع نفسه ، وحسب درجة ازدهاره الاقتصادي او تأخره على وجه الخصوص .

وفي الاتحاد السوفياتي مثلا ، يميلون الى اعتبار كلمة مثقف قصرا على ذوي الاختصاص في ناحية ما . فالكتاب والشعراء مثلا معتبرون على انهم مهندسون مجال نشاطهم هو النفس البشرية ذاتها .

ويبدو ان عبارة « طبقة مثقفة » قد جرى استعمالها اول ما جرى في روسيا في القرن التاسع عشر . وكان معناها اولئك الشباب الذين اتوا دراستهم الجامعية بصورة من الصور . ولما كان هؤلاء يكادون يكونون محصورين في ابناء البيوتات الارستقراطية او ملاكي الارض الاثرياء او كبار موظفي الحكومة ، فان هؤلاء الشباب سرعان ما وجدوا شبه رباط يجمع بينهم . وكان هذا الرباط هو الافكار الليبرالية التي غرستها في مداركهم روح العلم الحديث . وقد تزايد اثر ذلك الرباط ، فشعر اولئك الشباب بما يشبه وحدة المصير ، وظنوا انهم طبقة خاصة في المجتمع . ومن هنا نشأ الميل الى الروح الثورية .

اما في المجتمعات الاخرى حيث توسع ميدان الثقافة برفقة التقدم في المجالات الاخرى فقد ظل الانفصال عن الماضي اقل عنفا . اي ان الميل الى التجديد عند الشباب المثقف لم يكن على شكل ثورة ، كما وقع في روسيا . ولا يزال المثقفون في البلدان الغربية متهمون بانهم اميل الى قلب الاوضاع الحاضرة ، واليساري في الغرب يعتبر ذلك الاتهام صفة مدح لا مقت . وهو يقول :

« واذا لم يبرز اي ميل الى التجديد ، ترى كيف يتم بناء مستقبل ما ؟ وهل تريد مني ان احتفظ بشروا الماضي ومساوئه » .

وليس هذا يعني ان المثقفين اعداء لكل مجتمع . قاهم مثقفو الصين القدامى كانوا يعظون بتحسين الاوضاع ويلحون في ذلك ولكن دون ان يلمحوا الى امكانية اللجوء الى الثورة او العنف . لقد كانوا ينشدون ارتقاء في اخلاقية الفرد ، وعن طريقها يضمنون احقاق التقدم والخير لمجتمعهم .

وكذلك ليس يعني هذا ان المثقفين هم دعاة التعقل والتروي ، فبين جدران ائينا يقع المرء على معجبين كثيرين بالنظام الاسبارطي الصارم . واقترب من ذلك مثلا . . ان في باريس نفسها الكثير ممن كان يعجبهم نظام

الريخ الثالث ، ولا يزال يعجبهم النظام الروسي في الوقت الحاضر .

ومجمل القول : ان لكل نظام ، من الديمقراطية الى الليبرالية ، الى القومية ، الفاشية فالشيوعية ، دعائه والمنافحين عنه . وفي كل نظام تجد هؤلاء المثقفين ، او بعضهم على الاقل ، يقومون بمهمة الدعاوة لذلك النظام وتفسيره وتبرير اخطائه لدى جواهر الناس .

ومن شأن هذا ان يجعلنا نقول : ان طبقة المثقفين ليست طبقة ، ولا مجموعة متميزة عن غيرها . فكل من تسمح له ظروف خاصة بالاطلاع على قدر من المعرفة يصير يسعى الى طريقة يفرض بها على غيره ان يقتره . وها هو افلاطون الارستقراطي النشأة مثلا لا ينكر على العبد الرقيق قدرته على تعلم الرياضيات في زمانه . وها هو ارسطو طاليس لا ينكر ضرورة وجود الرق ، وان كان ينسف اساساته . لقد كان لا يقبل بالرأي القائل ان كل انسان يحتل المركز الذي يلائم طبيعته ، ولذلك تراه حرر جميع الرقيق عنده قبل وفاته .

وبهذا المعنى تجد المثقف يدعو الى المساواة حسب القدرة العقلية ، مع انه بهذا يكون يدعو الى ارستقراطية عقلية . اذ انه من الطبيعي ان يختلف الناس في مواهبهم فتتعدم المساواة في تلك الحال .

ويختلف الالتحاق بطبقة « مثقفين » بين مجتمع وآخر ، ففي الصين مثلا كان هنالك فحوص وامتحانات تسمح حتى لابناء الفلاحين الفقراء ان ينالوا تلك المرتبة اذا اثبتوا قدرا محددًا من الكفاءات . اما في الهند فان نظام الطبقات الاجتماعية كان يرفض ذلك . وفي الشرق الادنى والاوسط نرى ان الاكاديميات العسكرية مثلا تسمح بنقل الفرد العادي الى مستوى هذه الطبقة ، الا ان هذه الكليات العسكرية يقصر حق الانتساب اليها على مستوى خاص من الثروة في المجتمع . وحتى في فرنسا وانكلترا ، وبالرغم من توسع التعليم الى درجة كبيرة ، فانه من النادر ان نجد ابناء العمال

اليدويين من خريجي الجامعات .

وها هي بعض الجامعات والكليات المعينة في بريطانيا تكاد تكون قصرا على فئة خاصة .

ومن الطبيعي ان تكون الفئة المثقفة اوسع في شمولها من الطبقة الحاكمة . ذلك لان التقدم التكنيكي الصاعد يظل يتطلب كوادرا متزايدة من الاختصاصيين . وهذه الطبيعة الديمقراطية نفسها هي التي تظل تبدو وكأنها مهد للثورة .

وقد كان هذا الامر في صالح الحاكمين في الاتحاد السوفياتي . اذ انهم اظهروا للمثقفين ، ان هؤلاء الاخيرين هم نتيجة صلاح النظام الاشتراكي ، مع انهم في الواقع نتيجة محتومة لظاهرة التطور الاقتصادي والتوسع الصناعي الذي قامت به روسيا .

*

والمثقف هو رجل الافكار ورجل العلوم . وهو الذي يؤمن بنظرة معينة تجاه الانسان والفكر . ولما كانت المفاهيم التي تبثها الجامعات الحاضرة مفاهيم عقلانية تفاؤلية ، فان المثقف الحاضر سرعان ما يأخذ في انتقاد الواقع على امل استبداله بخير منه . ولكن روح الانتقاد تغلب عليه فيتعامى عن رسم هيكل عام للعالم الذي يريد .

وحين يبدأ مثل هذا في انتقاد واقعه يصطدم بعقبات كثيرة . ويتم ذلك على مراحل ثلاث :

اولاها : انتقاد الشكل ، او ما يسمى انتقاد التكنيك ، وهو بذلك يضع نفسه في منصب الحاكمين ، ويود ان يفعل كذا وكذا بدلا من اخطائهم في هذه الناحية او تلك .

وثانيها : انتقاد الاخلاقية ، او انتقاد الروح في التصرف . والمرء بذلك يود ان تنطلق تصرفات الحاكمين عن كذا وكذا وكذا من الدوافع ، وبقصد هذا وذاك من الغايات .

وثالثها : انتقاد الايديولوجية : والمرء بذلك يأخذ في الهجوم على المجتمع الذي يعيش فيه - بشكله الحاضر والدعوة الى مجتمع منشود في المستقبل .

وحين تتم هذه المرحلة من الانتقاد تبدأ نفس المثقف تراوده في ضرورة النزوع الى ابراز طاقاته في النشاط السياسي ، فتتلفه العناصر الهدامة وتحيطه بصنوف المشجعات والمفريات ، وسرعان ما ينحرف في تيار الثورية التي تتناقض مع كل مقومات ثقافته من اصالة وعقلانية والاخذ بأهداب التطور السليم .

السياسة والمثقفون

يخطيء من يظن ان للمثقفين كطبقة ، او على الاصح كفئة مميزة ، اي تأثير معين يختلف عما لغيرهم من وجهة النظر السياسية . فاستجاباتهم للشؤون السياسية تكاد لا تختلف عن غير المثقفين بصورة من الصور . انهم ممثلون بالفرور ، والاحقاد ، وعمى التعصب . ولهذا فانك تجد روايا منهم مثلا يصب جام غضبه على البرجوازية في حين يكون هو نابعا من اعماق تلك البرجوازية . بل وتكون البرجوازية هي التي قدمت له الفرصة ليكون روايا .

وكذلك الاطباء والمحامون وامثالهم ، تجدهم يلحون في مطالبهم باصرار عندما يلوح لهم ان مصالحهم قد باتت قريبة من ان يمسها خطر وينطبق هذا على الموظفين سواء في الشركات او الحكومات ، فتراهم مستعدين لان يستهجنوا دافع الريح كعامل اساسي في تكوين نظام مجتمعهم .

ولا بد للمرء حين يصنف آراء المثقفين السياسية من ان يعود الى اصولهم في المجتمع . خذ فرنسا مثلا : ان اي متدارس لاوضاع المثقفين فيها يجد ان المعلمين وكثيرا من الطلاب في مناطق معينة من البلاد يغلب

ان يكونوا ميالين الى اليسار ، في حين انه يجد معاهد السياسة الراقية
أميل في برامجها وروحها الى المحافظة .

اما فيما يختص بالوسط العلمي ففيه نزاع كثير ، اذ ربما يجد الباحث
ميلا يساريا في فرع معين من العلوم ، يقابله انعطاف الى اليمين في فرع
آخر .

وتختلف مواقع المثقفين في البلدان الانجلوساكسونية عنها في مثلتها
البلدان اللاتينية . ولا شك انه قريب من الصواب ما عزاه بعض المعلقين
السياسيين الى ما يلي :

لقد فشلت الحركة الاصلاحية في البلدان اللاتينية ، وتعددت المذاهب
الدينية ، واخفت الكاثوليكية ان تتطور ، في حين ان البلدان
الانجلوساكسونية قطعت ثمارا معقولة من الحركة الاصلاحية ، ووحدة
المذهب الديني ، وقدرته على التطور .

ولهذا نرى ان المثقفين في فرنسا موزعون بين الولاء للكنيسة والولاء
للطبقة الحاكمة . . ولكنهم في الحالين يبقون التطوير . وهم يعتبرون
الكنيسة ورجالها اعداء لهم على وجه العموم .

اما رجال الطبقة الحاكمة افقاعة علاقة المثقفين بهم يسيرة للغاية .
فكلما قربت الهيئات الحاكمة هؤلاء المثقفين من عرشها ، خفت حدة نقمتهم
عليها ، بل سايروها ومدحوها وخلقوا لها من مبررات البقاء النظرية ما تشاء .
اما اذا ابعدهم عن عسلها وسمنها ، فان ذلك يجلب لها انواعا من الشنائم
والنقمة ومختلف اصناف الاتهامات والدعوات بقرب الزوال .

وشكرا لنجاح الحركة الاصلاحية في بريطانيا . فقد بينت للحاكمين
والمثقفين موقف الفئة منهما من الاخرى . لقد جعلت الحاكمين لا يفقدون
نقمتهم بانفسهم حين يهاجمهم المثقفون ، كما جعلت المثقفين انفسهم اقرب
الى الواقعية منهم الى الركن وراء الخيال الموهوم .

وكان لهذا اثر لا بأس به على القارة الاوروبية بكاملها . فهو الذي خفف من نفوذ المثقفين الفرنسيين مثلا .

وللازمة الاقتصادية ، حين تقع في بلد من البلدان ، اثر عجيب على احساس المثقفين في ذلك البلد . ففي ازمة ١٩٣٤ في فرنسا او ازمة ١٩٤٠ ، رفع المثقفون رؤوسهم يدعون الى ضرورة الاخذ بنظام الفردوس السوفياتي . وكذلك فعل البعض في بريطانيا . وحتى في الولايات المتحدة رأينا من تخرجه الازمة عن اطواره فيدعو الى تحطيم حريته سعيا وراء السراب .

هذا ، ومن طبيعة المثقفين ان ينعكس عليهم اثر نظام الحكم القائم في بلدهم ، فهم يدعون ويخفزون رؤوسهم اذا كان الحكم صارما ، ولكنهم يملأون الدنيا ضجة وصخباً اذا كان متراخي القبضة يقبل الاخذ والرد . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فانهم يعشقون مجد بلدهم . ولذلك تراهم يتسامحون الى حد ما في سوء الحال الاقتصادي وفساد النظام ، ولكنهم لا يتسامحون ابدا اذا كان هنالك ما يشير الى جرح كرامتهم الوطنية . وليس يعني هذا انهم اكثر وطنية من غيرهم ، كلا ، وانما معناه انهم اقدر من غيرهم على اظهار ذلك بما يحوزونه من وسائل التعبير والقدرة على التأثير في اذهان الناس .

ولنأخذ المانيا مثلا :

ففي عهد امبراطور آل هوهنزلرن ، كان المثقفون اقرب الى الروح المحافظة ، ولكنهم مالوا الى النعمة عند زوال الامبراطورية . وفي عهد جمهورية ويمار تحرك المثقفون بعامل العزة التي سبق ان ضاعت . وما ان اطلت النازية حتى كانوا هم حمايتها والداعين لها . وصحيح ان بعضهم قد ناواها ، ولكن هؤلاء ظلوا قلة لا شأن لها . اما الاكثرية الساحقة فقد رأوا فيها ما يرفع شأن بلدهم بجيوشه الجرارة المجيزة . واخذتهم العزة الوطنية

فساروا في الركاب .

واليك مثلا آخر :

لقد كان استحواذ الفرنسيين على جميع الوظائف في تونس ومراكش هو الذي اثار نقمة العرب هناك .

ومن كان هؤلاء الناقمون ؟

انهم المثقفون العرب الذين تلقوا دراساتهم في الجامعات الفرنسية . لقد ارد هؤلاء لانفسهم حق المشاركة في شؤون بلدهم فاصطدموا بالاحتكار الكامل للوظائف ، ولذلك سرعان ما انقلبوا ثوريين يريدون طرد من يقفون في طريقهم .

وحيث يكون هنالك شبه شراكة بين الطبقة الحاكمة وبين كبار التجار ، والاقطاعيين ، وشيوخ العشائر في بلد متأخر ما ، يميل المثقفون الذين يجدون سبيل الارتقاء امامهم مسدودا ، الى الاخذ بالميول الماركسية . ذلك لانهم يتوهمون فيها منفذا سهلا لمطامحهم ، كما يظنونها تعبيراً عن سوء واقعهم ذاته .

وكذلك الحال في البلدان الصناعية حين تعجز الحكومات فيها عن ايجاد اعمال للمثقفين . فالشاعر مستعد لان يمدح النظام القائم ما دام هو يستطيع في ظلّه ان يجد ما يعيش به . اما الخبير التكنيكي فانه يود ان يزاول خبرته حتى ولو توفر له القوت الذي يريد .

فردوس المثقفين

ان فرنسا هي فردوس المثقفين . والمثقفون في فرنسا ثوريون . فما هذا التناقض يا ترى ؟

ياتي المثقفون ، وحتى اعضاء البرلمان الانكليزي من خلف القنال الى باريس ، وهناك تبهرهم النشاطات الثقافية والادبية في سان جرمن ، والسوربون ، وغيرها . والحق انهم يستمعون الى نقاش دقيق رائع ما كانوا

يحملون به في جامعاتهم .

هناك يتحلق الشباب الفرنسيون ليناقشوا المقال الاخير الذي نشرته الصحف بقلم جان بول سارتر . . ويعتبرونه توجيها سياسيا او ادبيا ، او غير ذلك . مع انهم ربما لم يفهموه في الواقع على حقيقته ، وحتى حين يفهموه ، تراهم يضيفون اليه الكثير من عندهم .

حقا ان فرنسا فردوس المثقفين .

ولربما اعترض قارئ بان هذه صورة سطحية للغاية ، وانها تليق بنشرات الدعاية للسياحة اكثر من كونها حقيقة علمية ، وفي هذا الاعتراض قدر من الوجهة كبير . فالحق ان المثقفين الفرنسيين ليسوا اقل من باقي الشعب شعورا بوطاة المشاكل الاقتصادية .

وهناك الكثير من الكتاب والروائيين الذين يظنون ان كتبهم سيزداد الاقبال عليها فيما لو طبعتها الحكومة على نفقتها وقامت بالدعاوة اللازمة لها .

وهناك العلماء الذين يعاتون العمل في مختبرات غير كاملة التجهيز ، ويظنون ان حكومة جماعية كحكومة الاتحاد السوفياتي ستكون اوفر سخاء عليهم ، فتمدهم بما يحتاجونه من التجهيزات حتى يتابعوا بحوثهم .

وهناك الصحفيون الذين ينقون على روايتهم الضئيلة حين يقارنونها برواتب زملائهم الامريكيين في المجلات الكبيرة .

ولكن كل هذا لا ينقض الرأي القائل بان فرنسا هي فردوس المثقفين . فما تعليل ذلك ؟ لا شك ان الاسس العقلانية التي قامت عليها هي التفسير الصائب لهذا الامر . ففي تلك العقلانية استطاع المثقفون الفرنسيون ان يجدوا الوقت الملائم للتعبير عن افكارهم . واستمرت موجة العقلانية في امتدادها ، وجاء الانقلاب الصناعي ، فلم يكبح جماحها بل زاد في قوتها وطفياها ، ثم تبعه عصر التكنيك ، فكان هذا زخما جديدا يضاف الى ما سبق .

وقد اتجه المثقفون الفرنسيون الى الناحية النظرية الصرفة ، وما اسهل ذلك ! وبهنا جعلوا انفسهم غير مسؤولين عن العقبات العسيرة التي تعترض تطبيق آرائهم ، فصار لهم هذا النفوذ الواسع في عالم الثقافة وان كانوا ذوي اثر اقل بكثير في عالم الواقع العملي .

وقد زاد الامر تشابكا ان تعاقبت على الحكم في فرنسا حكومات لم تستطع ان تمسك بزمام الامور على خير وجه ، فكان الوزير يطمح في ان ينال مرتبة الاديب الناجح ، افي حين ان ذلك الاديب يحلم مجرد حلم ان يكون وزيرا .

وبهنا صار الموظف ينتطح لمعالجة عوصات القضايا التي يعترف هو بانه لا يعرف عنها شيئا ، ومع هذا يجد لنفسه جمهورا كبيرا من المستمعين . وذلك بخلاف الامر في كل من بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا .

ولا يجوز ان نفعل عادة فتح الصالونات الادبية في فرنسا ، تلك العادة التي لا زالت بلادنا تحتفظ بها بالرغم من اننا نعيش في عصر تسوده التكنولوجيا الرفيعة لا التشديق بالالفاظ .

ومن شأن كل ما سبق ان يجعل اجتذاب المثقفين للسياسة في فرنسا اقل من مثيله في اي مكان آخر ، اي ان الاثر الذي يتركه المثقفون في فرنسا على سير السياسة المحلية العامة هو اقل من الاثر الذي يتركه زملاؤهم الانكليز على مجرى السياسة في بلادهم .

وفي الولايات المتحدة او بريطانيا او المانيا نجد ان الافكار والاشخاص يجدون مجالا واسعا للانتقال من وسط الى آخر ، ومن حلقة الى اخرى من حلقات رجال الصناعة والبنوك وكبار الموظفين . بخلاف الحال في فرنسا .

فالتاجر الفرنسي ، او حتى صاحب مؤسسة العمل ، نادرا ما يلجأ الى عالم الاقتصاد ، او الخبير الاقتصادي يطلب مشورته حين يعترض مؤسسته مشكلة من المشاكل . ليس هذا فحسب ، بل انه منذ بضع

سنوات فقط ، كف رجال الاعمال الفرنسيون عن النظرة الى تلك الفئة من الناس بعين الازدراء والامتهان .

ونحن نعرف مثلا ان خير عامل من عوامل ازدهار امة ما ، هو سرعة تبادل الافكار بين افرادها . وليس المقصود بذلك ان يؤلف اصحاب الافكار لانفسهم حزبا يكون همه الاستيلاء على السلطة ، كلا ، بل ان يتبادلوا تلك الافكار مع غيرهم على اوسع نطاق ، ولا يظلون منعزلين في قواقعهم الكئيبة . وليس هذا التبادل موجودا بأسوأ منه عند الطبقة الحاكمة الفرنسية .

ولا يأخذ الكاتب الفرنسي على حكومته اهمالها تدريس الاقتصاد السياسي في الجامعة ، قدر ما يأخذ على الحياة الامريكية كيف انها تعمل على تحويل المثقف الى خبير مستأجر . وكذلك ترى الاديب الفرنسي يعني على السياسي الفرنسي انه لا يقبل التشاور قدر ما يتقبل الاغراءات التي تلوح له بها مصالحه الخاصة .

وهكذا تجد المثقف الفرنسي مغمم الشعور بالنقمة ، ومتعظشا الى تغيير واقعه . ويدفعه هذا بدوره الى عدم التبصر في امر الحال التي يريد ان ينتهجها ذلك التغيير . انه يريد الثورة ، ودون النظر الى اتجاه تلك الثورة او التفكير في عواقبها الوخيمة . وكثيرا ما يجذبه مثل بناء التاريخ من جديد ، فتراه يدعو الى زيادة الانتاج . وحينئذ يقع في ورطة كبيرة .

لقد خرجت كل من فرنسا وبريطانيا من الحربين الاخيرتين فقيرتين ، شأنهما في ذلك ، وهما المنتصرتان ، شأن المانيا المقهورة . وخرجت الولايات المتحدة مزدهرة بما فيها من طاقات اقتصادية كامنة وبفضل الابتعاد عن ويلات الحرب وتدميرها . وكان هذا مما زاد من نفوذ امريكا في اوربا . وهو ايضا احد العناصر التي تثير المثقفين الاوروبيين ، والفرنسيين منهم خاصة ، على نجاح الولايات المتحدة .

لقد كانت لكل من بريطانيا وفرنسا امبراطورية واسعة ونسبة معقولة من كمية الاستثمارات العالية . وقد زال معظم ذلك ، او انه على وشك

الزوال القريب . في حين ظهرت امبراطورية رهيبة في القارة الاوروبية هي الامبراطورية السوفياتية . وفرنسا وبريطانيا مهددتان بالابتلاع ، وهما تريدان المحافظة على وجودهما ، ولكنهما لا تستطيعان ذلك دون اللجوء الى طلب المساعدة من الغير . وفي هذا ما فيه من جرح لمشاعر المثقفين في البلدين . فكيف يطلب المرء منهم ان يسمحوا لدولة كبيرة كالولايات المتحدة ان تستفيد من اخطاء دولتيهما في حين تظل تلك الدولتان عاجزتين عن ذلك ؟

لقد تولد عندهم شيء من الحسد . فالمثقف الاوروبي يجد عسيرا عليه ان يتقبل بحقيقة العظمة الامريكية الصاعدة في حين يرى الازمحلل يأخذ مجراه ببلاده الى الاندثار .

ليس هذا فحسب ، بل ان مسلك الولايات المتحدة نفسه ليس فوق تناول اللوم .

ومن الطبيعي ان تكون الدولة الاقوى غير مرضي عنها . فقد كانت بريطانيا مكروهة ايام كانت تسيطر على رقعة شاسعة من الارض تتخذها امبراطورية لها . وكانت سياستها ممقوتة في نظر الدول الاضعف . وقد انتقل مثل ذلك اليوم الى الولايات المتحدة .

ومن تقرير الواقع القول بان بريطانيا قد استعادت الان شيئا من هيبتها ، لانها تخلت عن كونها المرجع الرئيسي في اصدار التوجيهات السياسية الحاكمة . وخصوصا فيما يتعلق بالمرونة التي ابدتها حين استفادت مما تمليه قوة الولايات المتحدة الحاضرة ، فسلكت سبيل الاخذ والعطاء مع موسكو وبكين .

وذلك بخلاف فرنسا التي ركبت العناد مع كل من امريكا قلم تتعقل في تصرفاتها معها ، كما انها ركبت رأسها في علاقاتها مع الشيوعيين . ولربما تساءل المرء عن المنهج الذي سلكته الولايات المتحدة بهذا

الخصوص . فالحق ان السبيل التي اتبعتها السياسة الامريكية ، كانت مرضية للاوروبيين من ناحيتها ، السلبية والايجابية . فمن حيث الايجابية، ساعدت الفروض الامريكية الضخمة الى قدر كبير على اعادة بناء الاقتصاد الاوروي . ومن الناحية السلبية ، قامت الولايات المتحدة بمحاولات حثيثة لتحرير بلدان اوروبا الشرقية الواقعة تحت النفوذ الروسي .

وعلاوة على هذا ، فقد عملت الولايات المتحدة جهدها في منع انتشار الشيوعية في بلدان جديدة .

ولنأت الآن الى قضية روزنبرغ والمثقفين : لقد نجحت الحملة التي قام بها اليساريون في فرنسا دفاعا عن روزنبرغ ، ليس لان الفرنسيين اكثر حساسية من ناحية الحفاظ على العدالة من غيرهم ، وانما لاسباب اخرى . فالحق ان روسيا لم تقم بالدعاية الكافية لقضية روزنبرغ الا بعد ان تمت المحاكمة بشهور عدة ، وبعد ان وجد رؤساء الحزب ان هذه الحملة يمكن ان تفيدهم في اخفات الضجة التي قامت في العالم حول مسألة انتقاد ستالين . أما من ناحية فرنسا فان عامل النجاح فيها يعود الى عنصر الحسد الكامن لدى المثقفين الفرنسيين على نجاح النظام الامريكي في الحياة .

ومن الطبيعي ان يتخذ هؤلاء المثقفون ادوارا تساعدهم في البلوغ الى غايتهم .

**لقد اخذوا يتباكون على حرية الرأي ، مع انهم لم يفتنوا الى الحريات
الكثيرة المهدورة في ظل النظام الروسي .**

والحق ان نظرة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تختلف بشأن المثقفين . ففي حين نرى المفاهيم البسيطة الواضحة التي تقوم عليها « الحياة الامريكية » لا تتعدى تفاقولية القرن الثامن عشر ، والايمان بامكانية تحسين مقدرات عيش الانسان ، وعدم الاستناد الى جذور تاريخية ثقافية

متوارثة، نرى الاتحاد السوفياتي يغير ذلك . ولهذا فان المثقفين الاوروبيين يحقدون على الولايات المتحدة لانها نجحت في الوصول الى ازالة ما يشكون منه في مجتمعهم دون ان تسلك الطريق الذي يشير اليه دستور الثورة في نظرهم .

جحيم المثقفين

يكاد يكون تبادل الافكار بين الطبقة المثقفة في فرنسا ومثيلتها في الولايات المتحدة الامريكية عسيرا للغاية . ويرجع السبب في ذلك الى ان كلا من الفئتين تكاد تسيير في خط يناقض اتجاه الخط الذي تسيير فيه زميلتها الاخرى .

وعدد خريجي الجامعات في الولايات المتحدة اكبر كثيرا من عددهم في فرنسا من الناحية العامة ومن حيث النسبة المطلقة . وسبب ذلك بسيط للغاية ، فالتقدم العلمي وانتشار التعليم الجامعي يتبع خطا بيانيا يكاد ينطبق مع الازدهار الاقتصادي وتطوره في اي بلد من البلدان .

الا ان نموذج الطبقة المثقفة في الولايات المتحدة ليس هو الاديب او الفنان ، بل الخبير المتخصص : رجل الاقتصاد او عالم الاجتماع . والامريكيون يشقون في رجل التكنيك لا في ذلك المثقف المطلع على الاداب والنقد والفنون .

وذلك بخلاف الوضع الراهن في فرنسا . ولذلك نجد ان هذه الاخيرة ترفع قدر مثقفيها الذين يلعنونها في حين ان امريكا لا تمنح اية تنازلات لمثقفيها الذين يعشقونها . فهل هذا يعني ان معيار الثقافة يختلف في الجانب الغربي من المحيط الاطلسي عنه في جانبه الشرقي ؟

من العسير الاجابة على هذا السؤال في الوقت الحاضر ، نظرا لقلّة المعلومات المتوفرة . ولكنه يمكن القول بشكل اجمالي بانه اذا كانت فرنسا فردوس المثقفين ، فان الولايات المتحدة هي الجحيم في نظرهم . هذا اذا

اعتبرنا معايير المثقفين الفرنسيين هي القياس . ولكنني لا اظن المثقفين
الامريكيين يوافقون على ذلك .

ولربما كانت بريطانيا العظمى هي البلد الوحيد من بين جميع الدول
الغربية التي عاملت مثقفها بطريقة ناجحة ومعقولة . وذلك كما قال احد
المشاهير من السياسيين الانكليز لشخصية ادبية فرنسية . لقد قال :

« اننا نحن البريطانيون لا ننظر الى مثقفينا بعين الجدية والاهتمام » .

وبهذه الطريقة استطاع الانكليز ان يتجنبوا كلنا المصيبتين :

الاولى وهي النقمة على الحكم الحالي لدى المثقفين الامريكيين ، لان
الدولة لا تفسح لهم المجال كي يظهروا .

والثانية ، وهي ذلك التقدير الرفيع الشأن الذي يتمتع به المثقفون
واشباه المثقفين في فرنسا .

صحيح ان الحرب العالمية الثانية قد خلفها ذلك التوسع الكبير في
حاجات المدارس والنهم الى القراءة بحيث امتص ذلك كثيراً من المثقفين
البريطانيين الجدد ، فتخلصت الحكومة البريطانية مما كان يمكن ان ينتج
عن بطالتهم ، الا انه وحتى لو لم يتم ذلك ، فان هؤلاء المثقفين كانوا سيظلون
ينتقدون المجتمع ولكن دون ان يستطيعوا هز صرح ذلك المجتمع .

والحق ان المثقفين هم الذين زخرفوا مبادئ الاصلاح بافكارهم ،
ولكنهم مع الاسف لم يستطيعوا ان ينقلوا الى الجماهير امكانية تمام ذلك
الاصلاح دون اتخاذ العنف سبيلا الى تحقيقه .

والمثقف البريطاني لا يعزل نفسه عن مجتمعه ، ولكنه اعقل من ان
ينغمس في لجة من الانعزالية عن بقية المجتمعات . انه يريد الاصلاح ، وعن
طريق النظم البرلمانية تراه يميل الى الاعتدال والواقعية . وذلك بخلاف
ما عليه الحال في فرنسا .

وبلاضافة الى هذا فان المثقف البريطاني يجد نفسه في حماية من

الانحراف بفعل واقع الضعف الذي يزرح تحته الحزب الشيوعي في البلاد
اما في فرنسا فالامر على النقيض من ذلك . اذ انه ليس هنالك ما يساعد
المثقف الفرنسي على حماية نفسه من ذلك الشر .

ومما تقدم نجد ان المثقف في انكلترا اميل الى الاعتراف بميزات
برلمانيته المستقرة . وهو يعلن على الملأ بانه وطني مخلص كما انه اممي
طيب ايضا .

وفي الحين الذي يطمح فيه الفرنسي ان يجذب جميع غير الفرنسيين
الى تقدير فرنسا ، نرى الانكليزي لا يعتبر اي مخلوق خارج قاطني جزره
نفسها ، جديرا بان يتقن لعبة الكريكت او يمارس النظام البرلماني الصحيح .

ومن شأن هذه النظرة ان يعتبرها الاخرون مزيجا من الوقاحة
والتواضع ، ولكن يبدو ان لها حسناتها على الاقل ، وانها ستنال مكافأتها
اللائقة في يوم من الايام .

فالافريقيون والهنود وباقي الاسيويين الذين تتلمذوا في الجامعات
الانكليزية سيظلون يلعبون الكريكت ، ويتمسكون بالنظم الديمقراطية .

المثقفون وايدولوجياتهم

من طبيعة الايدولوجيات السياسية ان تظل عرضة للاختلاف
والتناقض الحزبي . ذلك لان الواحدة من هذه الايدولوجيات تعبر عن
نظرة خاصة الى المستقبل . ولهذا فانه لا يمكن وصف اي منها بانها محض
صواب او مطلق خطأ . وفلسفة ايدولوجية ما تستثير البحث والمناقشة
لا ثبات اوجه الصواب والخطأ فيها اكثر مما تدعو الى الحكم في انها مصيبة
او غير مصيبة . وتتم تلك المناقشة بتشريح الايدولوجية الواحدة على ما
ينطبق ومعطيات التاريخ ، وهل تتساق مع ذلك ام لا . واكثر من هذا :
ان ممارسة او تطبيق ايدولوجية ما ، من شأنها ان تغير وتعديل في تلك
الايدولوجية الى حد كبير .

ففي الغرب مثلا ، كان المناخ انسانيه بعد الحرب العالمية الثانية يميل الى المحافظة . ولو ان الاتحاد السوفياتي لم يبرز كخطر مباشر يهدد اوروبا ، ولو ان انصين الشيوعية لم نعم بما قامت به من ثورة ، وتطرد الاوروبيين ومصالحهم منها ، ثم يظل من شواطئها رأس الاستعمار الاصفر على شكل تنين هائل ، ولو ان العنقلة اندرية لم تنق على اليابان فتسبب للعالم بكامله دعرا وفرعا : لو ان شيئا من هذا لم يحدث لكانت شعوب الدول الغربية قد انتهجت بعودة السلام اتي الارض ، ولكان الامريكيون يتمتعون الان بازدهار اقرب الى الاسطورة . اما الاوروبيون فكانوا قد ارتصوا بعد حماقاتهم الكثيرة بشيء من الحكمة والتعقل ..

ولكن .. ان شيئا من ذلك لم يقع ..

لقد استعادت الحرب قوتها .. وما زال العالمان يتقاتلان .

لقد تم استبدال حكمة كونفوشيوس بثورية ماركس .. واخذت جموع غاندي في الهند تحلم بالقيام بنهضات صناعية جبارة .

وفي خريف عام ١٩٥٤ صممت المدافع التي ظلت ملتهبة منذ سنة ١٩٣٩ ، بل منذ سنة ١٩٣١ على التحقيق . ولكن خمود اصوات تلك المدافع لم يسكت الرشاشات الثقيلة ابدا .

لقد ظلت الحرب الباردة . وبدا انه لم يحن الوقت بعد لاغلاق بوابة اله الحرب ، مارس .

العوامل الرئيسية

ان المنازعة بين الاشتراكية والراسمالية في قارة اوروبا قد اخذت تفقد طاقتها ودوافعها العاطفية . ففي الحين الذي يتم فيه تصنيف الاتحاد السوفياتي كبلد اشتراكي يبدو انه عاجز عن وراثة التراث الراسمالي في الغرب . وليس هنالك من الدلائل ما يشير الى ان الاشتراكية ستنتصر في كل مكان ، ولا ان الملكية الفردية ستخلي مكانها الى الملكية الجماعية .

فقد حكمت الوقائع التاريخية ان فكرة توازي النظم مع مراحل التاريخ
فكرة غير صائبة .

وها هي المجتمعات التي تطلق على نفسها اسم « المجتمعات
الاشتراكية » سرعان ما تنكشف لها الحاجة الماسة الى ضرورة تبني نظام
اقتصادي حديث لانها تبينت فساد نظامها .

وفي تلك البلدان ، تماما كما هي الحال في البلدان الرأسمالية ،
يجد ان طبقة كبار الموظفين ، وهم الحاكمون ، هي التي تشرع القوانين .
وهؤلاء يحتفظون لانفسهم بقيمة من الاجور والامتيازات والمنافع تعادل
الربح الذي يحتفظ به اصحاب رؤوس الاموال في النظام الرأسمالي .

وحتى الوقت الحاضر ، نجد ان واضعي الخطط الاقتصادية في
البلدان الاشتراكية لم يجدوا لهم متسعا كي يهتموا بمرودود الاستثمارات
كل على حدة ، او بمتطلبات المستهلك العادي . وما ذلك الا لما يشعرون
به من حمى في سبيل رفع مستوى الانتاج العام .

ولكن هذا لن يطول ، اذ سرعان ما تنقشع هذه الفشاوة . وحينئذ يجد
اولئك المخططون انفسهم يواجهون مشاكل جديدة .
هذا هو العامل الاول .

اما العامل الثاني في القرن الحاضر ، فهو التحدي الذي يواجهه
المؤسسات التمثيلية . واعني النظم البرلمانية بكاملها . فحتى سنة ١٩١٤
كان اهم ما يطلبه اليسار ، واكثر من اي شيء آخر ، هو الحريات . وكان
ذلك ما يود اهل البلدان غير الاوروبية ان يقلدوه . اما هذه الحريات
فهي :

حرية الصحافة ، والاقتراع ، وتشكيل المؤتمرات والجماعات
السياسية .

وكان يبدو ان « البرلمان » هو السحر الذي يود المثقفون الروس

ان يحوزوا مثله ، ويتلهف الشباب الاتراك على نقله الى بلادهم .

وبين الحربين العالميتين ، الاولى والثانية ، اخفقت النظم البرلمانية في معظم الدول الاوروبية . وحاول الاتحاد السوفياتي ان يثبت ان تعدد الاحزاب ليس نقطة يكمن فيها سر القوة التي ينبغي للبلدان المتأخرة ان تنقلها عن الغرب الظافر . كان من شأن الازمات التي نشبت في امريكا اللاتينية ، والشرق الادنى ، واوروبا الشرقية ، ان تشل قوى الديمقراطيات الحديثة في تلك البلدان ، فصار يشك في صلاحية اقتباس التقاليد الانكليزية والعادات الامريكية فيها .

والنظام التمثيلي الذي تعطي كل من وستمنستر في بريطانيا ، والكابيتول في واشنطن خير نسخة منقحة عنه ، يسمح بالكثير من الحريات :

انه يسمح للفئات المهنية ان تتحد وتتجمع ، وللمذاهب الدينية المختلفة ان يحظى كل منها بشبه استقلال ذاتي ، ولاتحادات العمال ان تتحرك بحرية ، كل هذا كي تحفظ الواحدة من هذه الجماعات مصالحها وترضى بالحال التي تريد . وهذا بدوره يتطلب من الناس في هذه الجماعات ان يعتدلوا في معالجة تناقضات مصالحهم معا ، كما يتطلب وعيا كبيرا من الطبقة الحاكمة . وحتى شيئا من الاستعداد للتضحية في سبيل الحفاظ عليه .

ويهدد هذا النظام ، الشعور بعدم المسؤولية ، والمغالاة في الجدل السياسي العقيم (وليس طلاقات المسدس غير عادية في بعض قاعات البرلمان في البلقان) .

وهكذا كان هنالك الخيار بين الحريات او التقدم الاقتصادي ، بين برلمان حر وبين محطات لتوليد الكهرباء ، بين يسار ليبرالي وبين يسار اشتراكي . على هذه الصورة من التناقض بدا الامر في نظر الغرب ، مع

ان هذه النظرة غير صحيحة على الاطلاق . . ثم وقع ما وقع في روسيا . . واستطاعت ان تأخذ بشيء من الرقي الصناعي السائد في الغرب دون ان تأخذ بالافكار الغربية عن الحرية اذ قضي هناك على الحرية قضاء تاما .

وهذا هو العامل الثاني .

اما العامل الثالث ، فهو تلك العلاقة التي ترسخت بين امانبي المثقف الاوروبي في القرن التاسع عشر ، وخصوصا في رفضه للنظام الرأسمالي ، وبين امانبي المواطن الافريقي او الاسيوي في الوقت الحاضر . فالماركسية تخدع الافريقي والاسيوي وتدغدع المطامح التي يريد ان يكونها لنفسه بعد تخرجه من الجامعة .

ويفعل الانجذاب نحو هذه الايديولوجية تجد المثقف الاسيوي يحرف معنى ما يريده من انجازات . ويبدو ذلك واضحا في افكار مصلحي « مجي » في اليابان ، اذ ان هؤلاء شرعوا اول ما شرعوا في وضع دستور لبلادهم ، حيث اعتبروا الدستور ، شأنه شأن سكة الحديد او المصنع البخاري ، ضروري التقليد . اما حين يقلد الاسيويون النهضة الصناعية على الطريقة الروسية ، اي حسب النظام الجماعي ، فانهم يشعرون بانهم يحاولون اللحاق بتلك الدول الاوروبية التي اذلتهم في السابق . وهم لا يشعرون تجاه تلك الدول بشيء من الفضل ، فتراهم مجددين السير لسبقها في مد التاريخ المتصاعد .

والعامل الرابع في الوقت الحاضر هو ذلك الانقسام الذي لا يمكن تجنبه ، وهو انقسام العالم بين غرب وشرق . ولهذا الانقسام معان مختلفة ، فهو في طوكيو غيره في لندن ، وفي مدراس غير مثيله في باريس . فالنظام السوفيياتي الذي يكبت الحريات ، ويخنق النظم البرلمانية ، ويضطهد المفكرين والعلماء ، يخافه الاوروبيون والامريكيون ، ويعتبرونه شيئا يبعث على الفرع من جميع الوجوه . اما بالنسبة لعيون

الاسويين وما يرونه فيه من مصانع تحتشد فيها اعداد هائلة ، ومدن تضم الملايين من البشر ، فان ذلك النظام يوهم بانـه يتمتع بحسنات النظم الاوروبية الاخرى كما ان فيه بعض سيئاتها . والامريكيون سرهم ان يتصوروا روسيا تهدد شعوب العالم الحر ، وان امريكا تحمي تلك الشعوب . بينما يرى الاسويون ان النزاع بين روسيا والولايات المتحدة لا يهمهم في قليل ولا كثير ، وان الاخلاق والضرورة يحتمان عليهم ان يقفوا على الحياد . ويبقى الاوروبيون وهم يميلون الى قبول التفسير الذي يقول به الاسويون ، لولا انهم يرون الجيوش الروسية على بعد مئتي ميل عن الراين ، فيرجعون الى الواقع عند ذلك .

وليس بوسع الصينيين او اهل اليابان او الهنود الا ان ينظروا بعين شذرة الى الاستعمار الغربي الذي طرده من اسيا ، تماما كما ينظرون الى ما يمكن ان تتمخض عنه زيادة النفوذ الروسي . كما انه ليس بوسع الاوروبيين الا ان يعرفوا بان الاتحاد السوفياتي فقير ، بينما الولايات المتحدة غنية جدا ، وان سيادة الاول معناها تطبيق تكنيك بدائي في التصنيع بينما ان سيادة الاخيرة تعني ايضا من الدولارات .

ويختلف الجدل الايدولوجي من قطر الى آخر حسب وجهة النظر الخاصة ، وطريقة التفكير التقليدية لذلك القطر . ولذلك فاننا ربما تقع على مناقشات ايدولوجية تعكس الى درجة كبيرة من الصدق ، قضايا ومشاكل يحاول ذلك القطر ان يجد لها حلا .

الخلافات على صعيد الوطن الواحد

هنالك اختلافات في الرأي بين المثقفين والحاكمين فيما بينهم في كل بلد على الاطلاق . ولكن نوعية هذه الاختلافات هي التي تكون في هذا البلد غير ما هي عليه في البلد الاخر . فالانكليز مثلا يختلفون فيما يتعلق بالتكنيك لا بالمبدأ . وتجد مناقشاتهم فاترة اميل الى التعقل والواقعية

اذا كان الامر الذي يبحثونه يمس بريطانيا . اما حين يمس القارة الاوروبية او غيرها فانه ربما يحمي ويطيس المناقشة في تلك الحال . انهم يتخاصمون فيما اذا كان من مصلحة الاشتراكيين ان يصلحوا الشيوعيين في فرنسا او ايطاليا ، اما بخصوص هذا الامر في بريطانيا فانهم لا يظنونهم جديرا بالمناقشة والجدل .

والجدل في اميركا ، مع انه من اصل انكليزي ، الا انه يختلف عن سلفه . وهو على غير شاكلة المجادلات الايديولوجية كما هي الحال في فرنسا . فالاميركي لا عهد له بالمقد الفكرية التي اعترضت فرنسا في طريق تاريخها . انه لا يعرف مشاكل تناقضات فرنسا قبل الثورة وفرنسا بعدها ، ولا يتحسس رواسب الكاثوليكية وسيادة الفكر الحر ، وليست تطحنه الخصومة بين الرأسمالية والاشتراكية . انه مرتاح من كل هذا . وليس في امريكا معنى للطبقة الارستقراطية ولا لأفكارها ، فقد محت كل ذلك حرب الاستقلال الاميركية . هنالك عقيدة عامة بضرورة توفير الفرصة للجميع ، والسعي لتذليل الطبيعة لمصلحة الانسان ، والميل الى السير حسب اخلاقية متعاطفة . وقد منع تعدد المذاهب والطوائف الدينية وقوع الاصطدام العنيف بين طبقة رجال الكهنة وبين المثقفين . ذلك الاصطدام الذي لعب دورا فعلا في اوروبا .

ومبدأ المساواة عند الاميركيين ، ليس ناتجا تولد عن ضغط ما ، اذ لم يكن هنالك اي اصطدام مع طبقة ارستقراطية حاكمة - لعدم وجود تلك الطبقة منذ الاساس - كما لم يكن هنالك تعارض مع الكنيسة - لقيام الكنيسة على مبدأ حرية الضمير منذ البداية ايضا .

ولهذا فاننا نجد الروح المحافظة قد اندمجت مع الروح الليبرالية حتى تكادا تكونا شيئا واحدا في الوقت الحاضر ..

ثم جاء التوسع الاقتصادي . فزاد من امكانية تجنب المنازعة وقل

من الاستعداد للانحراف نحو الاشتراكية .

ولهذا فاننا لم نشهد حركة اشتراكية ناشطة في الولايات المتحدة كما شهدناها في اوروبا ، وفرنسا على الخصوص .

وفي الولايات المتحدة نجد المجتمع لا الدولة هو المسؤول عن تكييف الفرد والقبول به او النفور منه . ومعنى هذا ان معارضة الفرد لما اصطلح عليه المجتمع لا بد وان تهدده بفقدان قيمته بين اوساط ذلك المجتمع ، فيخسر الفرد حينئذ مواطنته ، وهي ارفع ما يطمح اليه ، وبخاصة اذا كان ذلك الفرد وافدا جديدا على البلاد .

ومن شأن تشكيل الاحزاب الحالية في الولايات المتحدة على هذه الصورة ، ان لا يسمح بجعل اي منها يساريا والاخر يمينيا . اذ ان الحزبين الكبيرين في البلاد يقومان على اساس اقليمي واجتماعي ايضا .

ولربما ان موجة « النظام الجديد » قد اكسبت « اليسار » معنى جديدا في مفاهيم الامريكيين ، ولكن هذا ، لم يكن عميق الجذور او كبير الاثر بحيث يغير شيئا من طبيعة الروح الامريكية المعتدلة ذاتها .

ومجمل القول : ان الاختلافات بين الامريكيين في الوقت الحاضر اقرب الى كونها تقنية منها الى كونها ايديولوجية ، شأنها في ذلك شأن ما هي عليه الحال في بريطانيا مع بعض الاختلاف .

وناتي الآن الى فرنسا : ولا بد قبل ان نتحدث عن الجدل بين المثقفين في داخلها من ان نلم بشيء موجز عن النظام الحالي في البلاد . فمند ما بين سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٨ ، ثم طوال الحرب العالمية الثانية ، وما لحق فرنسا اثناءها من دمار ، ظل الاقتصاد الفرنسي شبه اعرج . فانتاجية القطاع الزراعي ، وهو القطاع الاقتصادي الهام في البلاد ، منخفضة . ونظام التوزيع فاسد ومتأخر . وحتى المؤسسات الصناعية عتيقة في تكنولوجيتها ووتيرة انتاجها . هذا بالاضافة الى ادارة مقلقلة ، وجهاز حكومي

شبه عاجز . وكان من جراء ذلك ان انخفضت نسبة المواليد في البلاد .
فنشأ عن هذا الاخذ بنظام حماية الصناعة وما شاكل ذلك . كما نتج ما
هو اهم من هذا ، وهو تقوية الميل الى اليسار واتساع نفوذ ايدولوجية
الحزب الشيوعي .

وحين انتهت الحرب كان في فرنسا شأنها شأن باقي الدول
الاوربية الاخرى : مجندون للنظام السوفياتي ، واعداء لحلف الاطلسي ،
وحياديون . . .

ولكن ما لنا وهذا . لماذا لا نصل الى غايتنا مباشرة فنقول :

هنالك شيوعيون وغير شيوعيين .

والاولون يرون ان الغرب والشرق ، واعني العسكريين الاقتصاديين ،
لا بد وان تقوم بينهما حرب طويلة الامد ، اي منافسة اقتصادية لاجل
طويل . ان الشرق هو الذي سيكسب الجولة ويكتب له البقاء .

هذا بينما لا يريد الآخرون ان يقبلوا هذه الفرضية على علانها
فيجاهدون كي يثبتوا الخطأ فيها . ومن اجل ذلك يعمدون الى القول بانه
ليس صحيحا ان خير تعريف للغرب هو انه نظام يقوم على اساس الملكية
الفردية ودافع الربح ، والمؤسسات التمثيلية فقط . انه ، اي الغرب ،
اكثر من ذلك .

هذه هي نقطة الجدل الرئيسية عند المثقفين الفرنسيين من
الطائفتين . ولكنهم كثيرا ما يخلعون عليها اثوابا من وجهات النظر
السياسية والاقتصادية ، بل والعسكرية احيانا . مع ان هذا لا يغير من
حقيقة الامر شيئا .

والحقيقة ان كلتا الطائفتين مخطئة في تناولها لنقطة البحث ،
فالمثقفون غير الشيوعيين تنبع نظرتهم من فلسفات القرن التاسع عشر ،
اي انهم لتعودهم التكلم على نطاق عالمي حين يبحثون امورا محلية ، تراهم

لا يلتفتون الى مشاكل بلادهم قدر التفاتهم الى اصلاح العالم .
 واما الشيوعيون ، فانهم حين يقولون بآراء ثورية ، ثم يقبلون
 بتطبيقات غير ثورية يحاولون تجنب التهمة التي يمكن ان توجه اليهم
 من انهم طبقة غير فرنسية في فرنسا ، اي انهم يسرون حسب مصلحة
 غير فرنسا بينما انهم فرنسيون .

وهذا الجدل الدائر في فرنسا خير مثل يمكن ان يضربه من يريد
 التمثيل لمشكلة المثقفين في بقية اوروبا غير الشيوعية ، ولكن مع بعض
 التحفظات .

والواقع انه ليست فرنسا هي التي خلقت النظام الاقتصادي
 الرأسمالي ولا الاشتراكي . لكن الظروف التاريخية التي مرت على البلاد،
 وطبيعة العقلية الفرنسية هي التي تجعل مشكلة المثقفين عندنا تبرز بمثل
 هذا الوضوح .

المثقفون الآسيويون - الافريقيون والمثل الفرنسي

يخطئ المثقفون بوجه عام حين لا يقدرّون امكانيتهم في التأثير على
 السياسة تقديرا كافيا . فالسياسيون في الواقع تلاميذ اولئك المثقفين
 بشكل او آخر . واذا كانت اهمية المثقفين لا تبرز على اشدها - من حيث
 تأثيرهم في السياسة - في بريطانيا او فرنسا ، فانها على النقيض من ذلك
 في كثير من البلدان الآسيوية والافريقية الحديثة الاستقلال .

وما على من يكابر في ذلك الا ان يدير نظره نحو آسيا وافريقيا .
 وهناك يجد ان الكثيرين من خريجي الجامعات الأوروبية هم الذين يقودون
 الحركات الوطنية . بل واكثر من ذلك : ان من هؤلاء الخريجين اكثر من
 واحد قد تسلموا زمام الامر في بلدانهم قعلا .

وقد شرحنا في السابق اسباب وجود ميول اشتراكية في نفوس
 هؤلاء الزعماء الحاليين . اما الآن فسنشرح ذلك من وجهة نظر اخرى .

يأتي هؤلاء الآسيويون - الافريقيون الى الجامعات الاوروبية ،
وهناك يتلقون تعليما ليبراليا بعيدا كل البعد عن واقع المجتمع الذي
يروونه في بلد جامعتهم .

وهناك يجدون مجالا خصبا للقراءة فيما يكتبه او كتبه المثقفون
الغربيون عن تحرر القرن التاسع عشر وانطلاقه .

وهناك يقعون على الكثير من المؤلفات التي تشرح الثورة الروسية
وتشرحها من وجهة نظر دعائية خادعة .

وعلاوة على هذا يتلقفهم المثقفون الشيوعيون في اوساطهم فيضللونهم
ويملاونهم نقمة على كل شيء .

ولنفرض ان الشاب الوافد مواطن ياباني ، وان البلد التي قصدها
هي فرنسا . ففي باريس يجد عددا كبيرا من المثقفين اميل الى اليسار
ولكن الحكومة الفرنسية حليفة للولايات المتحدة ، فيبدأ النقد والهجوم .

ويأخذ الياباني ذلك الجدل عينه ، فيحاول ان يطبقه على اليابان .
وهناك يجد الامر متشابها ، فالحكومة اليابانية اميل الى اليمين . وبهذا
يتوهم ان عليه ان يعارضها تبعا لما اكتسبه من تلقين وتوجيه ايام دراسته.

وسرعان ما يتذكر ان بلاده الان مقهورة ، وان الولايات المتحدة هي
التي تحميها بعد ان اذلتها في الحرب قبل بضع سنوات . وسرعان ما
ينسى ايضا ان فرنسا كانت حليفة للولايات المتحدة اثناء تلك الحرب ،
فيلتقي المثقفان : اليساري الفرنسي والياباني الوافد . وتكون نقطة الجمع
بينهما كرههما للنظام الغربي المتمثل في الولايات المتحدة ، وكره كل
منهما لواقع بلاده وحكومتها الحاضرة .

ولا بد ان ينظر الياباني ايضا الى ناحية اخرى : فهو يرى انه لا مجال
لبلاده ، في الوقت الحاضر ، ان تلعب دورا رئيسيا على صعيد السياسة
الدولية ذلك لان القوة البحرية للولايات المتحدة لا تترك لها مجالا لذلك،

كما ان النفوذ الروسي - الصيني لا يسمح لها بذلك على البر . ويحزر في نفسه ان تكون بلاده قد انحدرت الى الدرجة الثانية ، فيزيد ذلك من تقمته اضعافا .

وعلى هذه الشاكلة ينظر المثقف الفرنسي ، اذ انه صحيح ان فرنسا ذات موارد اقتصادية لا بأس بها وعدد من السكان غير قليل ، ولكن كل هذا لا يؤهلها لان تلعب الدور الذي كانت تلعبه في السابق .

لقد اصبحت قوة من درجة ثانية .

وتشعر اليابان بشيء من عدم الانسجام في موقفها الحاضر ، فهي مضطرة الى ان تشعر بالالفة مع جانب لا يربطها به رابط ما ، بينما هي ممنوعة عن الاتصال بذلك الجانب الذي من طبيعتها ان ترتبط به . ولايضاح ذلك اقول : ان اليابان بطرفها الحاضرة حليفة للولايات المتحدة ، بينما هي عدوة للصين . هذا مع ان الصين هي مجالها الحيوي ، ومع ان الولايات المتحدة بعيدة عنها كل البعد .

وينطبق هذا الموقف على فرنسا . فهي مضطرة الان للشعور بالود نحو المانيا ، في حين ان التاريخ يذكر علاقات البلدين منذ قديم الزمان على صورة مفايرة . وفرنسا خصم لروسيا ، مع ان العداء مع روسيا ليس تقليديا كما هي الحال مع المانيا .

واليابان لا تشعر بالعداء نحو اي بلد آسيوي ، لا نحو كوريا الجنوبية ولا الفلبين التي كسبها العالم الحر لمصلحة الولايات المتحدة . وكذلك تجاه كل من اندونيسيا وبورما الحياديتين . وحتى الصين ، ومع شيوعيتها ، ليست موضع كره اليابان . واهل اليابان يشعرون بشيء من السخف في انفسهم وفي غيرهم حين يحاول هذا الغير ان يفرض ستارا من الخيزران بين اعظم حضارتين في شرق آسيا .

وليس هنالك اي شعور يمكن ان تتشارك فيه الروح الوطنية اليابانية

مع مشاعر الغرب الا كره الاتحاد السوفياتي والخشية من بطشه .

وحتى من الناحية الاقتصادية فاتنا نجد كثيرا من المظاهر والخصائص المشتركة بين البلدين : اليابان في الشرق الاقصى ، وفرنسا على شاطئء المحيط الاطلسي . فحين كانت اليابان ستين مليوناً كان بإمكانها بجهد جهيد ان توفر لسكانها الطعام عن طريق الزراعة وتصدير المواد الخام . اما الآن ، وحين غدا سكانها تسعين مليوناً ، فقد اصبحت بين نقيضين :

اما ان ترفع مستوى انتاجها الزراعي بحيث لا تستورد الا واحداً من خمسة من كل ما يستهلكه المواطنون من الارز ، او تجلب رؤوس اموال ضخمة للغاية حتى تتمكن من جعل التقدم الصناعي كفيلاً بحل المشكلة .

وليس هنالك مشكلة من هذا النوع في فرنسا ، وخصوصاً اذا اخذنا نقصان نسبة المواليد والخصب الزراعي في البلاد بعين الاعتبار . وهذا ما يجعل مستوى دخل الفرد الفرنسي ارفع من زميله الياباني بكثير .

ولكن للمسألة نظرة اخرى :

فمتطلبات الحياة العصرية للفرد الاوروبي ارفع من مثيلتها في آسيا . وبكلمة اكثر صراحة :

ان الفرد الفرنسي لا يقنع بالقليل من الرفاهية التي يقبل بها الياباني ، او يحلم بها ذلك الياباني احياناً .

ومن ناحية اخرى ، ان المثقفين في كلا البلدين ناقمون لان الدولة لا تدفع لهم - او تسهل - الرواتب التي يرونها حقاً من حقوقهم . كما ان المؤسسات الصناعية ونظم قيامها لا تزال عتيقة لم تسير التطور الذي حدث في الولايات المتحدة مثلاً .

واليابان اشد جهلاً بالمنافسة الحرة في الشؤون الاقتصادية من فرنسا . وكذلك فيما يتعلق بنظم الادارة والتوجيه في الصناعة . فالى عهد قريب كان البارونات (اي الامراء اليابانيون) هم الذين يحتكرون

مجالس ادارة المؤسسات الرأسمالية في البلاد .

ولما كانت الماركسية تنقد ذلك وتهاجمه بشدة ، فإنها تجد لها قبولا في نفسية بعض المثقفين اليابانيين بهذا الخصوص .

والثقافة في اليابان ذات صبغة ادبية وفنية على العموم . ومن شأن هذه الطبيعة ان تخلق في ابناء تلك الثقافة ميلا الى التأمل النظري والشروء معه . ولهذا نرى بعض المثقفين يصرحون بانهم قادرون على ان يكونوا ديمقراطيين واشتراكيين معا ، اي في نفس الوقت ، وذون ان تؤثر فكرة من الاثنتين على الاخرى .

ومن شأن هذه الطبيعة ايضا ان تجعل ابناءها يأنفون من الرأسمالية الامريكية والطريقة الامريكية السهلة في الحياة . انهم يمجون مبدأ « التعليم للجميع » ، ويميلون الى احترام مفاهيم القرون المتوسطة في اوروبا بهذا الخصوص .

والادب الياباني مليء بمعاني الولاء والخضوع للسادة الكبار ، وفيه شيء من روح الفروسية والشهامة والتضحية .

وصحيح ان الحياة الامريكية تجذب الجماهير ، ولكن هؤلاء يتأثرون بدورهم تأثرا كبيرا بما يكتبه المثقفون من مواطنيهم .

ومن كل ما تقدم يمكن استخلاص ان كلا من الطبقة المثقفة في فرنسا واليابان تشترك مع الاخرى في :

١ - النظرة التقدمية للفكر .

٢ - النعمة على بقايا الاقطاع الصناعي .

٣ - الطموح الى الاخذ بالاقتصاد المبرمج .

٤ - كره السيطرة الامريكية ، لانهم يكرهون الرأسمالية الامريكية ، او ينتقدون الكارثية في الولايات المتحدة ، بل لان قوة الولايات المتحدة جعلتهم يشعرون بالضعفة امامها كما انها زحزحت فرنسا عن مكائنها

السابقة .

وهناك اوجه فروق بين اليابان وفرنسا . فالفرنسيون قد وصلوا الى هذه المرحلة من تاريخهم عبر تطورات بطيئة احيانا وعاصفة اخرى ، ولكنها في الحالتين تدريجية ذات جذور عميقة في مجتمعهم . وذلك بخلاف أهل اليابان الذين ما كانت ثقافتهم تحلم قبل مئة عام بما بلغته في الوقت الحاضر . . لقد قفزوا ، وكانت قفرتهم في عالم الميتافيزيقية الى عالم الكهرباء والمصانع وارتقاء التكنيك . ومن شأن هذه الطفرة ان تجعل موازين ثقافتهم التقليدية تختل . وقد اختلت بالفعل ، وقبل ان يتمكنوا من ان يقيموا لانفسهم معايير جديدة تتقبلها نفسية الشعب الياباني .

وزاد الامر تعقيدا ، ان جاءت اميركا بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية تحاول فرض معايير ثقافية جديدة على مثقفين لم يكونوا قد استطاعوا تثبيت انفسهم في امكنتهم بعد : كان المثقفون اليابانيون يحاولون تخليص رؤوسهم من افكار عبادة الارض الام والاله الحاكم ابن الشمس ، وضرورة الخضوع للاسياد ، كي يستبدلوا بها مفاهيم الحرية والاخاء .

وجاءت اميركا . . . ووجدوا امامهم الافكار الماركسية . فوقعوا في حيرة من امرهم لا يدرون ما يفعلون .

وينطبق هذا الامر على غير اليابان من بلاد آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال . ففي سيلان مثلا نجد المثقفين اميل الى الاعتدال في يساريتهم . وهم يسرون ضرورة الاخذ بمختلف مجالات التقدم - والاقتصادية منها على الخصوص - لكنهم يفضلون ان يكون ذلك بالتدريج ، ودون احداث رجعات عنيفة للمجتمع .

وليس هذا الراي عندهم وليد ميل الى اليمين ، كلا ، واتما هو ميل الى المسألة فقط .

الى اعداد من البشر سيقفون ضدهم بعد قليل .

ولربما عن البعض ان ينصح بعدم ارسال بعثات تبشيرية الى هناك .
ولكن الخطأ ليس في الافكار المسيحية التي يدعون اليها ، بل يرجع الى
الظروف نفسها . اذ انه من السهل على من كان ذا ديانة وضعية ان يعود
الى تلك الافكار حتى ولو مرت عليه فترة كون فيها لنفسه افكارا روحانية
سامية . واهداف من ذلك الى القول : انه اسهل على الهندوسي ان يتقبل
الماركسية فيعود في الواقع الى نسخة مشوهة من افكاره المحلية نفسها من
ان يعتنق ديانة جديدة كالمسيحية .

وهناك ناحية اخرى يجب الالتفات اليها حين ولوج مثل هذا الباب
من بحثنا الحاضر . فالحضارة الاوروبية قامت على اساس الحرية ، لا على
اساس حق الاقتراع ولا النظام البرلماني . وليس هذان الا شكلين من
مظاهرها المتعددة ومعاوناتها . ونظام تعدد الاحزاب والوصول الى قرار
ما عن طريق المناقشة والجدل ، امر لم يتعود عليه غير الاوروبيين .

هذا علاوة عن ان النظم الغربية لا تشبع تشوق غير الاوروبيين الى
السرعة في معالجة قضاياهم ، فهي بطيئة بطبعها كما انها مترددة تخشى
الزلل .

ولربما رفض غير الاوروبي الشيوعية ، ولكنه قد يخدع ببعض
اوهامها . ومن ثم يجد نفسه يقترب شيئا فشيئا من الاخذ بناحياتها
السياسية . وذلك لما يبدو له من ترابط بين الناحيتين .

والهندي ينظر الى جارتها الصين ، فيرى بعض المصانع التي انشئت
فيها ، فيبهره ذلك ، ولا يصطبر ليفكر في الثمن الباهظ الذي دفعه جاره
الفرد الصيني من حرته ثمنا لذلك .

لقد كانت الهند واندونيسيا خاضعتين لقوة حكومات غربية .. وقد
زال نفوذ تلك الحكومات . فوجدت حكومة الهند الجديدة ، مثلا ، نفسها

في فراغ . انها لم تمارس السيطرة عن طريق حرية المناقشة من قبل ،
كما ان الظروف تزحمها من كل ناحية . فماذا تفعل ؟

لقد خلفت اوربا حين انسحبت من آسيا ، مكانها فراغا هائلا .
وكان على الحكومات الناشئة ان تملأ ذلك الفراغ . وهنا برزت مشكلة
عويصة .

وقد تقدم المثقفون ليحاولوا الوصول الى حل ما . وما اسلفناه عن
مشاكل المثقفين الخاصة وحده ، كفيل بان يدلنا على ما يمكن ان تكون
عليه طريقة الحل من شأن .

ولنتقل الآن الى الصين :

اذا راجع المرء تاريخ مختلف البلدان في آسيا وجد ان شبه قارة
الصين بملايينها الكثيرة كانت اعز هذه البلدان جانبا ، واكثرها محافظة
على الكبرياء الوطنية . ولكنه يجد ايضا ان الازلال الذي عانته الصين لم
يعان مثله اي بلد اخر .

ولست اعني بالاذلال فتح البلاد وقهرها ، كلا ، فليس هنالك من
يستطيع ان يقهر الصين - وكل ما يفعله المنتصر هو مجرد الاستيلاء
على العرش فيها ، كما فعلت اسرة مانشو - وانما اعني مثيلات :

حرب الافيون ، وتدمير القصر الصيفي للامبراطور ، والامتيازات
الاجنبية ، وسياسة رفع العصا القليظة . كل هذه قد تركت جرحا عميقا
في نفوس الصينيين سيطول عليه الزمان قبل ان يتدمل اثره .

وجاء الشيوعيون . . فكان اول ما فعلوه ان محقوا الجاليات الدينية
في بلدهم .

لقد كانت المعتقدات التقليدية في الصين ذات طبيعة اخلاقية
 واجتماعية . وكانت تسمح بان يتولى الادياء والمفكرون من رجال القلم ،
 المناصب الرسمية الادارية في البلاد . هذا ما تؤيده المبادئ
 الكونفوشيوسية .

وحين زالت الامبراطورية بزوال الامبراطور ، زالت معها تلك

الايديولوجية . واصبحت قارة الصين مستعدة لاستقبال ايديولوجية جديدة .. وكانت هي الشيوعية هذه المرة .

كان المثقون الذين اعتنقوا الشيوعية في الصين قبل سنة ١٩٤٩ اقلية ضئيلة للغاية . اما المثقون الذين كانوا يجذبون الافكار الثورية على واقعهم منذ سنة ١٩٢٠ فقد كانوا اكثر من ذلك بكثير . ولكن هؤلاء ما كانوا يفرقون بين النهضة التحررية على الطريقة الاوروبية ، والثورية الهدامة التي سلكتها الثورة الروسية .

وهؤلاء هم الذين ساندوا الكومنتانغ ..

ثم عقب ذلك سني الحرب الطويلة وانكشف فساد الكومنتانغ بصورة يشعة ، وسادت اجراءات بوليس الارهاب في البلاد ، وعمت المحسوبة ، فكان من شأن هذا ان يبعد المثقفين عن الكومنتانغ ويجعلهم حلفاء بحكم الضرورة مع ماوتسي تونغ .

والآن : ترى هل تستطيع الشيوعية ، وهي مادية وزمنية ، ان تستحوذ على عقول المثقفين الصينيين ، وهم اخلاقيون ، فتكون عقيدتهم ؟

ان عدم تقدير الاسرة ، وسيطرة الدولة على كل كبيرة وصغيرة للفرد والمجتمع ، كما هي الحال في الشيوعية ، تناقضان تناقضا اساسيا مع طبيعة العقلية الشرقية التقليدية ، وتعارضان مع تراث الشرق الروحي والاخلاقي .

وان المرء ليتساءل فيما بينه وبين نفسه فيما اذا كانت آسيا ستحفظ روح التسامح التي رعتها الاديان ، والتي كانت شوط عذاب لاهب في الغرب ، او انها (اسيا) ستترجم المذهب الجديد بشكل يسمح فيه لمن لا يؤمنون بهذا الدين المزعوم الذي يفرض نفسه بالحديد والنار بأن يظلوا احياء ، وان كانوا يعيشون في ذلة واحتقار ويتخلون عن جميع القيم والمقدسات ! ..

فهرست

٥	مقدمة بقلم قدری قلعجي
	الفصل الاول : اليمين واليسار
٣٢	خرافة اليسار
٣٣	خرافة رجعية
٤٤	عدم ارتباط القيم
٥٨	ديالكتيك النظم
٧١	الفكرة والواقع
	الفصل الثاني : الثورة والثوار
٨٤	خرافة الثورة
٨٥	الثورة والثورات
٩٢	نفوذ الثورة
٩٨	الثورة والانتقال
١٠١	اسطورة البروليتاريا
١٠٢	تحديد معنى البروليتاريا
١١٠	التحرر النظري والانعقاد
١١٢	البلادة في التحرر

الفصل الثالث : نحن والتاريخ

١١٦	التفاؤل السياسي
١٢٣	معنى التاريخ
١٢٤	جماعية المعاني
١٣١	الوحدات التاريخية
١٣٩	غاية التاريخ
١٤٣	التاريخ والتعصب

الفصل الرابع : الحتمية التاريخية

١٥٠	خدعة الضرورة والحتمية
١٥٠	حتمية الحظ
١٥٤	التنبؤات النظرية
١٥٩	التنبؤات التاريخية
١٦٢	السيطرة على التاريخ

الفصل الخامس : الثقافة والسياسة

١٧٠	المثقفون ووطنهم
١٧١	من هو المثقف
١٧٧	السياسة والمثقفون
١٨٠	فردوس المثقفين
١٨٦	حجم المثقفين
١٨٨	المثقفون وايدولوجياتهم
١٨٩	العوامل الرئيسية
١٩٣	الخلافات على سعيد الوطن الواحد
١٩٧	المثقفون الاسيويون - الافريقيون والمثل الفرنسي